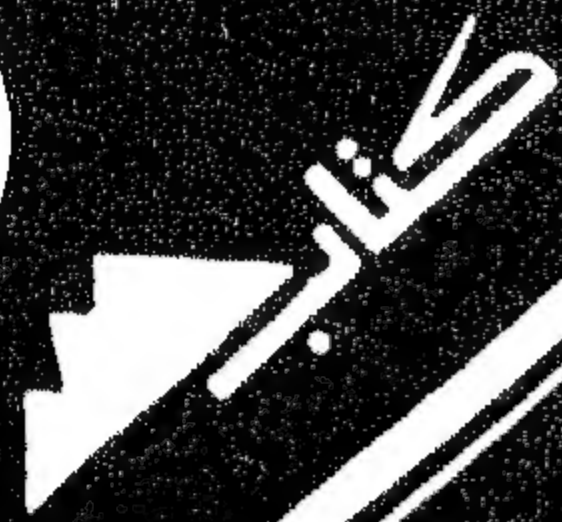




الاقتصادى



# قضايا إفريقية بعد الحرب الباردة

د. عبد الملك عوده

# كتاب الاقتصاد

يصدر شهرياً عن مؤسسة الأهرام

رئيس مجلس الإدارة

ابراهيم نافع

رئيس التحرير

عصام رفعت

سكرتير التحرير

شهيره الرافعي

المدير الفني

فائزة فهمي

## الاشتراكات السنوية

- جمهورية مصر العربية ٣٦ جنيها
- الدول العربية واتحاد البريد العربي ٥٠ دولارا امريكا
- الدول الاجنبية ٧٥ دولارا امريكا

ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مؤسسة الأهرام  
العنوان : مؤسسة الأهرام القاهرة شارع الجلاء

— تليفون : ٥٧٨٦٢٠٠ / ٥٧٨٦٣٠٠

— تليكس : ٩٢٠٠٢ - ٩٣٣٤٦

— فاكس : ٥٧٨٦٠٢٣

— الرقم البريدي : ١١٥١١

# قضايا إفريقية بعد الحرب الباردة

---

د. عبد الملك عوده

---

العدد ١١١ - أول أبريل ١٩٩٧





## مقدمة

هذا موعدا مع الكتاب السنوى عن إفريقيا فكما نعوينا منذ عدة اعوام يقدم لنا الأستاذ الكبير الدكتور عبد الملك عودة تقييما وتحليلا شاملا لأهم الأحداث والقضايا التى مرت بها إفريقيا خلال عام كامل .  
تحت عنوان « قضايا إفريقيا بعد الحرب الباردة » يتناول الدكتور عبد الملك عودة فى كتابه ثلاثة موضوعات رئيسية أولها السياسة فى بلاد النيل ثم التجارة وتنافس أوروبا وإفريقيا وأخيرا العلاقات الإقليمية وقضايا الديمقراطية ومن خلال تلك الزوايا الثلاث تتضح الصورة لواقع ومستقبل إفريقيا داخليا وخارجيا فى تعاملاتها مع دول العالم .  
اننا نعتبر هذا الكتاب سنويا رحلة ممتعة داخل أعماق إفريقيا نقدمها للقارئ ونأمل أن يسعد بها منا .

والله الموفق

**رئيس التحرير**



## تقديم

■ في عام ١٩٩٦ شهدت شبكة العلاقات الدولية والاقليمية في القارة الافريقية عامة توالى ظهور وتراكم نتائج انتهاء الحرب الباردة، وترتب على هذا قيام دول افريقية عديدة باعادة النظر والمراجعة في سياساتها الخارجية، وفي ترتيب اولويات مصالحها ومكونات أمنها القومي.

■ ومن ناحية ثانية برزت اتجاهات جديدة في مساحة التنظيمات الاقليمية الفرعية، ونشأت تكتلات جديدة فرعية وقارية تدور حول مفاهيم تنمية التجارة، في نفس الوقت الذي ازداد فيه التنافس الاوروبي والامريكي حول الاسواق والاستثمارات والمعونات والقروض.. الخ وهذا التنافس التجاري الاقتصادي يرتبط بالتنافس السياسي وتنمية النفوذ في القارة.

■ وبالإضافة الى ما سبق فما زالت تتفاعل قضايا التحول الديموقراطي وحقوق الانسان والحروب الاهلية والصراعات المسلحة، وتطبيقات هذه القضايا لها صلات بالتدخلات الدولية من الدول البعيدة او القريبة جغرافيا بالنسبة لمناطق افريقيا المتنوعة.

■ وقد تابعت مجلة الاهرام الاقتصادي هذه الاحداث والوقائع طوال عام ١٩٩٦ في مقالات اسبوعية، ويضم الكتاب الحالي هذه المقالات مضافا اليها ثلاث مقالات نشرت في الاهرام اليومى. ولاعتبارات النشر

ثم تجميع المقالات في ثلاثة اقسام هي:

١ - السياسة في بلاد النيل.

٢ - التجارة وتنافس أوروبا وأمريكا.

٣ - العلاقات الاقليمية وقضايا الديموقراطية.

**دكتور عبد الملك عودة**





القسم الأول

## السياسة في بلاد النيل



## المصالح الدائمة للدولة المصرية

اتوجه بالحديث الى المهتمين بالسياسة المصرية فى منطقة نهر النيل، وهو حديث يتطلب إطالة التفكير والحوار حول المنشور فى صحيفة الحياة يوم ١٩٩٦/٦/٩: وافق البرلمان الاثيوبى على طلب الحكومة انشاء خزانين على أهم رواق نهر النيل من أجل استفادة اثيوبيا من إمكاناتها الاقتصادية وثرواتها الطبيعية، والأول خزان كبير على النيل الأزرق لأغراض الزراعة وإنتاج الطاقة الكهربائية، والثانى خزان صغير على نهر دابوس، وسوف تقوم بالتنفيذ شركات ايطالية أو أمريكية.

. يتم تمويل المشروعين من البنك الدولى وجهات أخرى، ومن قبل كانت جهات التمويل الدولية تشترط حصول اثيوبيا على موافقة دول حوض النيل الأخرى، ولكن اثيوبيا اقنعت البنك الدولى بالتمويل، ومن الآن فصاعدا فإن اثيوبيا ليست ملزمة بالحصول على موافقة أحد.

■ وفى تقديرى أن الخبر صحيح وأن لم أقرأ تفاصيل الموضوع بعد كما أن الموقف جد خطير، وأن نتائجه سوف تتداعى وتتفاعل بالمنطقة فى المستقبل المرنى، واعتقد أن السياسة الاثيوبية تقتضى اثر التجربة التركية بشأن مياه نهر الفرات، من حيث المنطق القانونى، ومن حيث التمويل الدولى، ومن حيث الدعم الأمريكى والأوروبى بمعناه السياسى الاقتصادى.

■ والآن لا يقتضى المقام وتطور الاحداث والسياسات-اعادة الحديث حول المشروعات الاثيوبية للسدود والخزانات منذ الستينيات من هذا القرن، ولا حول المنطق السياسى الاثيوبى تجاه الاتفاق المصرى السودانى لانشاء السد العالى فى مصر، ولا حول الاراء الاثيوبية التى طرحت فى مؤتمرات واجتماعات التعاون المائى فى حوض النيل إن جميع البيانات والمعلومات الفنية والسياسية منشورة ومتداولة فى الكتب والدراسات، وأشير الى أحدث دراسة قرأتها فى هذا المجال، والتى نشرتها مجلة «إثيوسكوب» التى تصدر عن ادارة الصحافة والاعلام بوزارة الخارجية الاثيوبية عدد سبتمبر ١٩٩٤ وقد كتبها جون ووتربرى وآخرون عن موضوع مياه النيل الأزرق بين مصر والسودان واثيوبيا وتوزيع حصص المياه وتوليد الكهرباء باقتراح انشاء خزان على النيل الأزرق وتخزين المياه فى أعالي النيل، ومن ناحية ثانية لقد نشرت عديدا من المقالات حول موضوعات السياسات المائية فى منطقة نهر النيل فى مجلة الأهرام الاقتصادية ومجلة المصور خلال عامى ١٩٩٦/٩٥.

■ واعتقد-أيضا-أنه من حق رأى العام المصرى عامة والمهتمين بهذا الموضوع خاصة، قراءة بيان شاف كاف من رئيس مجلس وزراء مصر، ومن الوزراء المسئولين بالتضامن عن السياسات المائية والكهربية تجاه دول منطقة نهر النيل عامة، وعن العلاقات المصرية الاثيوبية خاصة، والأسباب هى

التالية:

-وزارة الخارجية هي المسئولة عن المتابعة والتفاوض مع الجانب الاثيوبي منذ توقيع الرئيس حسنى مبارك والرئيس ملس زيناوى على اطار التعاون العام بين البلدين فى يوليو ١٩٩٣، وخاصة ماورد بالاتفاق بشأن استخدام مياه النيل تفصيلا من خلال مباحثات الخبراء من الطرفين على أساس قواعد ومبادئ القانون الدولى، والامتناع عن أى نشاط يؤدي الى احداث ضرر بمصالح الطرف الآخر فيما يختص بمياه النيل، والتعهد بالتشاور والتعاون فى المشروعات ذات الفائدة المتبادلة عملا على زيادة حجم التدفق وتقليل الفاقد، وانشاء الية مشتركة ملائمة للمشاورات حول هذه الموضوعات.

■ وزارة الاشغال والموارد المائية هي المسئولة عن حسن استثمار الفوائد المائية وترشيد الاستخدامات المائية داخل مصر، ومسئولة ايضا عن زيادة الموارد المائية القادمة من اعالى النيل، وان الوزير المصرى صرح اكثر من مرة فى الفترة الأخيرة بأن وزارته تراقب كل صغيرة وكبيرة بمنطقة نهر النيل، وان الاستراتيجية المصرية تستهدف تحقيق الاحتياجات المستقبلية حتى عام ٢٠١٢، حيث تحتاج مصر الى ما يقرب من ٢٠ مليار متر مكعب سنويا زيادة على حصتها الحالية التى تستخدمها بالكامل والتى تضيف اليها المياه الجوفية واعادة استخدام مياه الصرف الصحى والزراعى والتى يتوقع ان تصل الى حوالى ١١ مليار متر مكعب فى نفس التوقيت الزمنى، واستطرادا نشير الى تصريحات نشرتها صحيفة الاهرام بتاريخ ٩٦/٥/٢١ بأن نصيب الفرد المصرى من مياه النيل هو حوالى ٩٠٠ متر مكعب حاليا، وسوف ينخفض الى اقل من ٥٠٠ متر مكعب عام ٢٠٢٥.

-وزارة الكهرباء والطاقة هي المسئولة عن مشروع الربط الكهربى بين سداتجا فى زائير وسد اسوان فى مصر، فقد أعلن الوزير المصرى فى محاضرته بالموسم الثقافى بجامعة القاهرة انه تم الانتهاء من الدراسة المبدئية للمشروع وصدر الأمر لبيوت الخبرة لاجراء الدراسة التفصيلية لامتداد وانشاء خطوط الربط من زائير الى مصر عبر دول جمهورية الكونغو وجمهورية افريقيا الوسطى والسودان، والموقف الآن هو ظهور مشروع منافس يقدم الطاقة الكهرومائية من سد النيل الأزرق، وعنده موافقة البنك الدولى على التمويل، وعنده شركات اوروبية وأمريكية للتنفيذ، وترتبا على هذا فسوف يتحكم مبدأ المنافسة والعرض والطلب فى تحديد مواقف وسياسات دول منطقة النيل جنوب الدولة المصرية.

- رئيس وزراء مصر هو القائل فى بيان حكومته أمام مجلس الشعب المصرى بالأهمية الخاصة.. التى توليها الحكومة للموارد المائية حيث انها ستكون من بين أهم عناصر الصراع العالمى فى القرن القادم، كما اشار الى التزام الحكومة بتنفيذ مشروعات لتنمية الموارد المائية، والتى تشمل وسائل الحفاظ

على الموارد المائية المتاحة ووسائل تدبير موارد إضافية.

■ وفي هذه المناسبة اشير الى حديث وزير الري السوداني المنشور بصحيفة الشرق الأوسط يوم ٩٦/٦/٢، والذي يفيد بتوقف اجتماعات اللجنة المشتركة بين مصر والسودان لمياه النيل منذ المحاولة الأثمة للاعتداء على الرئيس مبارك في أنيس أبابا، وأن اجتماعات هيئة مياه النيل متوقفة منذ أكثر من خمس سنوات، كذلك توقفت اجتماعات اللجنة المشتركة بين السودان وإثيوبيا. وهذا يعنى فى تقديرى ان شبكة الاتصالات المتبادلة بين هذه الاطراف الثلاثة لا تعمل ولا تتفاعل، ولا تنقل المعلومات والبيانات اللازمة لتقدير المواقف والنوايا والتحريك الحالى والمستقبلى بشأن مياه النيل.

■ إن السياسة الاثيوبية والسياسة السودانية يفتحان قضايا التوزيع المائى السارية منذ الاتفاقية المصرية السودانية عام ١٩٥٩، وهى ايضا محاولة بناء وصناعة موقف موحد فى داخل منظمة إيجاد لتنمية الموارد المائية وارادات النهر وتوليد الكهرومائية، وان يكون هذا الموقف الموحد هو المدخل للموقف التفاوضى مع مصر، ولهذا اعتقد ان الاجراء الاثيوبى بانشاء سد النيل الازرق وسد دابوس هو جزء من الاطار العام للسياسة الاثيوبية العامة فى هذا المجال، اذ ان لها مطالب معروفة فى مجال معدلات التدفق الحالى لمياه النيل، واعادة توزيع حصص المياه، وتوليد الكهرومائية لتوزيعها بأساليب تجارية الى دول القرن الافريقى وحوض النيل.



## لعبة الأهم في منطقة البحر والبحر

● المنطقة تمتد جنوب الدولة المصرية وتشمل وادى نهر النيل والقرن الأفريقي والطرف الجنوبي للبحر الأحمر، وقد يتوسع نطاقها بإضافة المياه الإقليمية والسواحل السودانية في حالة صدور قرار محتمل من جانب مجلس الأمن بتطبيق العقوبات ضد السودان بعد شهرين، وفي هذه الحالة ينشأ دور جديد للأساطيل الأمريكية والأوروبية المقيمة في البحر الأحمر منذ الغزو العراقي للكويت.

● الأطراف عديدة متنوعة، فهي دول أمريكية وأوروبية لها اهتمام ومصالح ونفوذ بالمنطقة وهي دول الجوار الأفريقي المتنافرة أو المتحالفة وهي دول أسيوية تبحث عن النفوذ والتجارة مثل إيران وإسرائيل، وهي دول عربية تهتم بمتغيرات الجوار وتتابع احتمالات المستقبل مثل اليمن والسعودية وليبيا، وبجوار هذا الجمع تعيش قوى المعارضة السودانية المدنية والعسكرية فرادى أو جماعة، وهي تتوقع التغيير وتنتظر الفرج.

● ان تشكيل خريطة المنطقة وسياسات أطرافها تفصح في المرحلة الراهنة عن تصورات ومصالح متنوعة، وان بعض هذه الأطراف تتشارك في بعض هذه المصالح، وان تطابق المصالح والسياسات بشكل كلى لم يتحقق بين هذه الأطراف المتنوعة والخريطة أيضا تعبير عن حالة السيولة الانتقالية التي أعقبت تصدع النظم الفرعية بانتهاء الحرب الباردة، كما انها تعبير عن التغيير الذى يتولى ظهوره في مراكز القوى وموازينها وتحالفاتها الراهنة، ولكن تظل احتمالات التناقض قائمة في قلب الخريطة السياسية، وفي داخل شبكة العلاقات المتبادلة في الوقت الحاضر وفي الزمن المتطور وإحتمالات التناقض تقع في إطار التحكم والسيطرة حتى الآن، ولكن الفترة الزمنية القادمة سوف تشهد إمكانيات ومحاولات لتسوية التناقضات أو تعقيدها أو تفجيرها.

● الموقف الذى عبرت عنه تصريحات وزير الخارجية المصرى يوم ٧ فبراير الحالى عقب صدور قرار مجلس الأمن بشأن السودان، وعقب زيارة الرئيس افورقى الى إسرائيل، لقد قال:

- ان مصر ليس من مصلحتها دخول السودان في وضع أكثر سوء مما هو عليه الآن، وان مصر تحاول تخليص السودان من هذه الورطة.... الخ.  
- ان مصر تعمل على حل النزاع اليمنى الارىترى حلا سليما، وليس عن طريق الاستقطاب... الخ.

● لماذا هذا الموقف؟ في ضوء المعلومات المتاحة من وسائل الاعلام؟  
- قد يكون دعوة الى وقفة تدبير أو مراجعة للحسابات والنتائج التى تراكمت



ويتوقع تراكمها، أو التي تداعت وينتظر تداعيتها بشأن الأوضاع في السودان. وقد يكون رؤية لخطوات أو سياسات من جانب أطراف أخرى أخذت تقترب من خط التصادم أو وضع التناقض مع المصالح الدائمة للدولة المصرية في السودان خاصة أو في المنطقة عامة.

- وقد يكون تشخيصا لحالة التعاون مع أطراف أخرى، التي أدت أو تولدت عنها صياغة وأهداف قرار مجلس الأمن، والتشخيص هو أن الباطن المستتر يختلف عن الظاهر المرئي، خاصة أن السوابق في موضوع فرض العقوبات الدولية تؤدي في الأغلب الأعم إلى تحول القرار الدولي في حالات التنفيذ إلى أداة طيعة سهلة التشكيل في خدمة سياسات ومصالح الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن وفي مقدمتها السياسة الأمريكية.

- إن قراءة وتفسير الموقف قاتى من فحص عينة من الإجراءات والتحركات التي تزامنت أو أعقبت التعاون المنظم بين الأطراف لإصدار قرار مجلس الأمن أو للاتفاق على الدور الفرنسي لحل النزاع اليمني اليريتري بأسلوب سلمى، وهذه العينة ليست حصرا شاملا وإنما هي مؤشرات من أحداث معلنة في وسائل الإعلام:

- المصالحة بين أوغندا وكينيا بمساهمة من تنزانيا لضمان أمن الحدود المشتركة، وضبط جماعات التمرد في كلا البلدين، ومكافحة الإرهاب والاختراق القادم من السودان إلى الدولتين، ونتيجة لهذا تتغير سياسة كينيا إلى الانسجام مع سياسات باقى دول منظمة «إيجاد» فى موافقها تجاه السودان، وهذا دفع حكومة السودان إلى إطلاق مزيد من الاتهامات للمحور الأثيوبي اليريتري الأوغندي بالعمل على مزيد من الحصار ومزيد من الدعم العسكرى للمتمردين فى جنوب السودان.

- سحب الحكومة الأمريكية لجميع أفراد بعثتها الدبلوماسية فى الخرطوم تأسيسا على تزايد الخشية من أعمال إرهابية ضدهم، مع إعلان عدم الثقة فى إجراءات الأمن والحماية السودانية، ولكن الملاحظ هو التأكيد الأمريكى على أن هذا القرار لم يتم اتخاذه بشكل مفاجئ أو طارئ.

- بعد تصريحات عنيفة للرئيس افورقى ضد السودان بشأن موقف إرتريا الثابت لإسقاط النظام السودانى ودعم المعارضة بالسلاح والتدريب أن احتاجت لذلك، قامت إريتريا بتسليم مبنى السفارة السودانية للتجمع الوطنى السودانى لإتخاذه مقرا للمعارضة السودانية، والملاحظة هى إعلان المعارضة أن هذه الخطوة تجعل الدخول إلى الخرطوم من بوابة أسمره أمرا واقعا.

- أحاديث وتصريحات قيادات المعارضة السودانية عن تشكيل جماعات مسلحة لمساعدة ولحماية الانتفاضة الشعبية القائمة لإسقاط النظام السودانى، والمطالبة بفرض جميع أنواع العقوبات السياسية والاقتصادية ضد السودان والذهاب بتطبيقها إلى أبعد مدى.

وهذه الاحاديث المتناثرة تتزامن مع انباء متداولة فى الاعلام العالمى من مصادر اوروبية وأمريكية بشأن نوعية العقوبات السياسية والاقتصادية التى ستقرض على السودان بعد مرور الشهرين المنصوص عليهما فى قرار مجلس الأمن.

- وعلى جانب آخر من مكونات الموقف فى المنطقة تشير الأنباء إلى تقدم فى الإتصالات والوساطة الفرنسية بشأن النزاع اليمنى اليريتري مع تعميم كامل على تفاصيلها، وفى الفترة الزمنية نفسها توقف الرئيس افورقى لزيارة اسرائيل خلال رحلة له الى أوروبا، بحيث أكد هناك عدم ضلوع اسرائيل أو أى قوة أخرى لدعم ضلوع اريتريا فى نزاعها مع اليمن، وكشف وسائل الإعلام عن حجم التبادل التجارى بين البلدين وصل إلى ١٠ ملايين دولار عام ١٩٩٤، وان اسرائيل تقدم معونات وخبرات فنية فى مجالات الزراعة والصيد البحرى والصحة، وانها انشأت مستشفى ومزرعة نموذجية فى اريتريا، وخلال ذلك الاسبوع توقف الرئيس الكينى لزيارة اسرائيل خلال رحلة له الى أوروبا، حيث أجرى جراحة لإزالة المياه الزرقاء من عينه اليمنى، كما أكد استمرار العلاقات الطيبة بين اسرائيل وكينيا، والملاحظة هى ان اسرائيل صارت تقدم نفسها كمركز متقدم للعلاج والاستشفاء لعدد من الحالات الافريقية.

● الرأى عندى ان ما سبق عرضه هو مؤشرات فصيحة تكشف عن ان الإجراءات الاحداث لم تتم من خلال استمرار التعاون والتشاور بين الاطراف المعنية، انما هى تصرفات قامت بها كل دولة طبقا لتقديراتها السياسية وحسابات مصالحها الوطنية، وان تم إبلاغها للأطراف الأخرى أو احاطتهم علما بها، وهدف هذه الاجراءات والاحداث هو تحسين المراكز التفاوضية أو التأثير فى موازين القوى بالمنطقة وفى اطار تطورات أحداثها، وانه من الوارد والمتوقع استمرار حدوث مثل هذه التصرفات قبل الدخول الرسمى فى عمليات التفاوض والتشاور حول الخطوات القادمة بشأن موضوع السودان وبشأن موضوع نسوية النزاع اليريتري اليمنى،

● أن النظر الى الوجه الآخر من الموقف يقود الى الحديث عن المصالح القومية للدولة المصرية على مستوى الثوابت والمتغيرات فى إطار الاستراتيجية الكلية للسياسة الخارجية التى اعدتها الوزارات والمؤسسات العاملة فى هذا المجال منذ إنتهاء الحرب الباردة، واعتقد انها تمثل المرجعية الأساسية لنشاط هذه الوزارات والمؤسسات المختصة وممارستها تجاه أوضاع وشئون منطقة نهر النيل والقرن الأفريقى وجنوب البحر الأحمر وفى ضوءها نستطيع ان نفهم ونتابع نشاط وزارة الخارجية المصرية فى المنطقة تجاه سياسات الأطراف الأخرى فى الموقف الذى نتحدث عنه.

## هيئة الاستعلامات وحديث الوزير

● تذكرت الهيئة العامة للاستعلامات في مناسبة اللبس الذي حدث عند نشر اجزاء أو ملخصات من محاضرة وزير الأشغال والموارد المائية بمركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط في صباح ١٢/٦/١٩٩٦ نشرت صحف الأهرام والأخبار والجمهورية والوقد مقتطفات من الحديث في صياغات متنوعة، ولكن في صباح اليوم التالي ١٣/٦ نشرت هذه الصحف تصحيحا أو نفيا لبعض الفقرات أو الوقائع التي سبق نشرها في اليوم السابق، وأشارت الأخبار إلى مؤتمر صحفى عقده وزير الموارد المائية عقب انتهاء اجتماعات الوزراء وتناول في هذا المؤتمر جوانب من التصحيح والنفي بشأن ما سبق نشره من المحاضرة.

● وفى تقديرى أن هذه المناسبة كانت فرصة سانحة مرت ولم تستفد منها هيئة الاستعلامات، إذ كانت باستثمار الفرصة تقوم بمبادرة فيها ابتكار وفيها تجديد، والسبب هو أن هيئة الاستعلامات تنتمى تنظيميا إلى منظومة أدوات الاعلام الرسمية، وبها إمكانات فنية وخبرات بشرية عديدة على مستوى المركز الرئيسى بالقاهرة وعلى مستوى الفروع والمكاتب فى المحافظات، ويعرف الجميع أن للهيئة وجودا وانتشارا ونشاطا للعاملين بها فى حضور الاجتماعات السياسية والمحاضرات والندوات فى عواصم المحافظات، وأنه من مهام الهيئة بوجه عام متابعة وقياسات اتجاهات الراى العام، والمشاركة فى مهام التثقيف السياسى العام وتوضيح وشرح سياسات الحكومة لجميع المواطنين، واعتقد أن الهيئة كان لديها معرفة كاملة بما دار من حديث ومناقشات من خلال ماتملكه من إمكانيات وأجهزة تكنولوجية للاتصال وطاقات بشرية عاملة فى محافظات أسيوط.

● أما حسن استثمار الفرصة فكان فى تصورى أن تقوم الهيئة بأعداد بيان عن حقائق السياسة المائية للدولة كما عرضها وزير الموارد المائية والتي دعمها بالأرقام والآراء، كما يشمل هذا البيان أسئلة وتعليقات الحاضرين بالندوة، والشرح والرد الذى قام به الوزير على هذه المداخلات، وبهذا التصوير للبيان المقترح تنتفى شبهة اللبس والغموض وانتشار انصاف الحقائق والتفسيرات، ثم ترسل الهيئة هذا البيان إلى الصحف وإلى شبكات الاذاعات وقنوات التليفزيون لنشره على الراى العام الداخلى والخارجى فى إطار الاهتمام والمتابعة للقضايا الحيوية فى حياة مصر المعاصرة وهذا هو إطار وجوه المبادرة واستثمار الفرصة.

● ولكن.. رب ضارة نافعة، فإن مناسبة الحديث وماتلاه من نشر ثم تصحيح



ونفى في اليوم التالي، قد أتاح الفرصة لتوضيح وتأكيد السياسة المائية للدولة المصرية، إلا أن حديث وزير الموارد المائية قد طرح بعض الموضوعات التي لا تزال في حاجة إلى مزيد من الشرح والحوار، وكثير من التفاصيل والمعلومات، ولذلك فإنه من المستحسن في تقديري أن مايلزم من معلومات وتفاصيل، وتستطيع أن تحصل عليها من الوزارات والجهات المعنية بالموضوع وبعد تحرير البيان أو التقرير المقترح تقوم بتوزيعه على المهتمين بالداخل وعلى المكاتب والممثلين الاعلاميين بالخارج، وفي هذا المجال اقترح الاهتمام بالموضوع التالي:

- موضوع القانون الدولي للأنهار الذي سوف يناقش في الاجتماع القادم بالجمعية العامة للأمم المتحدة والذي يبدأ في شهر سبتمبر ١٩٩٦، وبعد المناقشة سوف تتم المصادقة عليه وتدعى الدول أعضاء الأمم المتحدة للتوقيع على المعاهدة الدولية في هذا الشأن، لقد اشار وزير الموارد المائية في محاضرته كما نشرت في الصحافة إلى أن عددا من التعديلات مقدمة على المشروع المعروض في الاجتماع، ومن بينها اقتراح حذف عبارة «الحقوق التاريخية لمياه الأنهار الدولية» ومن المفهوم أن هذا التعديل المقترح ينطبق على جميع الأنهار الدولية ومن بينها نهر النيل. ومن هنا كان تأكيد وزير الموارد المائية على نفي وعدم صحة ما نشر عن وجود تحرك مشبوه لنزع حقوق مصر التاريخية في نهر النيل إذا أن هذه الصياغة لم ترد على لسانه في الحديث. بينما كان تأكيد الواضح هو معارضة ورفض السياسة المصرية لهذا التعديل المقترح، وأشار أيضا إلى أنه يجري تنسيقا مع وزارة الخارجية المصرية، وأنه أجرى اتصالات مع الأمين العام للجامعة العربية لطلب مساندة الدول العربية للموقف المصري في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأنه يرأس حاليا لجنة من الخبراء المصريين لوضع السيناريوهات المختلفة في هذا المجال.

ولكن المنشور من المحاضرة لم يوضح موقف باقى دول حوض النيل وهي تسع دول من هذا التعديل المقترح، فضلا عن توضيح موقف وسياسات الدول الأفريقية أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية، خاصة أن القارة بها أنهار دولية أخرى، ويضاف إلى هذا مواقف الدول في قارات أوروبا وآسيا والأمريكتين والتي تشارك في أحواض أنهار دولية عديدة.

- وبالإضافة إلى هذا الموضوع تستطيع هيئة الاستعلامات التركيز والتفصيل بشأن الموقف المصري الراقض باستمرار وفي وضوح لأي طلبات خاصة بنقل وتوصيل مياه النيل إلى أراضي وبلاد خارج دول حوض النيل العشر، وهذا ماأكده وزير الموارد المائية في المحاضرة.

## السياسة المصرية وجماعة الفرانكوفون

■ قبل اختتام عام ١٩٩٦ عقد وزراء خارجية دول الفرانكوفون (٤٩ دولة) مؤتمرهم الثامن في المملكة المغربية، وشاركت في الاجتماع الدولة المصرية بوفد رفيع المستوى، وتداولت وسائل الاعلام العالمية القضايا التي بحثتها الوفود المشاركة مثل قضايا منطقة هضبة البحيرات العظمى، والمفكرة التي أعدتها دولة نوجو بشأن تشكيل واعداد قوة تدخل افريقية، وعدد من قضايا السياسة والثقافة التي تربط بين الدول الناطقة باللغة الفرنسية، كما أقر المؤتمر تنظيم أمانة عامة للجماعة يرأسها أمين عام سوف يتم اختياره في اجتماع القمة الفرانكوفونية القادمة التي ستعقد في هانوى في نوفمبر ١٩٩٧.

■ وفي هذه المناسبة أعرض للتفكير والحوار موضوع علاقات السياسة المصرية بجماعة الفرانكوفون العالمية وما يتفرع عنها من جماعة للفرانكوفون الافريقية، وهل مازالت العضوية المصرية رصيدا؟ أم تحولت الى عبء؟ خاصة على الساحة الافريقية وفي إطار العلاقات المصرية الافريقية. نحن نعرف أن الأحداث السياسية التي صاحبت عقد اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية هي التي دعت السياسة المصرية للتوجه نحو عضوية ونشاط الفرانكوفونية، ولكل يظل الأصل في تحرك السياسة المصرية اقليميا وعالميا هو أنها تقف في وسط الدائرة العربية، وأنها تعبير عن مبادئ ومصالح دولة عربية اللغة والثقافة والانتماء ومن ناحية أخرى فإنه من المطلوب والمعقول أن تتحرك السياسة المصرية على مستويات متعددة لتوسيع وتنويع علاقاتها السياسية والاقتصادية مع جميع دول ومناطق العالم المعاصر، ولكن توجد فروقا شتى بين مستوى الصداقة والتعاون ومستوى الارتباطات المؤسسية والتنظيمية مع الأطراف الأخرى، كذلك توجد فروق شتى بين مستوى الارتباط التنظيمي في المجالات الثنائية ومستوى الارتباط التنظيمي الجماعي والأطراف الأخرى، وعلمنا بأن الترجيح بين هذه المستويات يتم في إطار التصور السياسي الاستراتيجي المصري في عالم متغير.

■ وفي تقديري ان البيئة الدولية والاقليمية فيما بعد انتهاء الحرب الباردة تتطلب وقفة مراجعة للنتائج والقيمة المترتبة على العضوية المصرية في جماعة الفرانكوفون، ففي إطار المناقشة الفرنسية الامريكية المتصاعدة في افريقيا، أصبح يثار على مستوى رؤية التجمعات الاقليمية الافريقية ان السياسة المصرية في افريقيا هي جزء من التحرك الفرانكوفوني العام، وقد يكون في هذه الرؤية خطأ أو سوء نية، ولكن هذه هي رؤية الطرف الآخر

الأفريقي وهي منطلق معاملاته وسياساته تجاه العلاقات المصرية الأفريقية، ومن الوقائع التي تستحق الفحص في هذا المقام ما حدث من تطورات في منطقة وسط إفريقيا والبحيرات العظمى، فقد تجمعت دول الجوار في مجموعتين الأولى أنجلوفون تضم ارتريا وإثيوبيا وأوغندا ورواندا وكينيا وتنزانيا وزامبيا وزيمبابوي وجنوب إفريقيا، والثانية فرانكوفون وتضم الكونغو والكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى وبوروندي وأنجولا، ووجدت حكومة زائير المساندة على مستوى ثنائي وعلى مستوى جماعي كما حدث في القمة الفرنسية الإفريقية التي انعقدت في عاصمة بوركينا فاسو، وهذا هو الجانب الأول من صورة المواجهة السياسية.

■ وعلى الجانب الآخر من الصورة وأعني التصور العسكري والأمني، فالسياسة الفرنسية تسعى لتكوين قوة تدخل إفريقية، وحاولت من قبل تحت مظلة الأمم المتحدة وتحاول حالياً من خلال مذكرة دولة توجو التي وزعت للدراسة في مؤتمر وزراء خارجية فرانكوفون، كما أنها اتخذت خطوتين سابقتين هما إنشاء القوة البحرية بورومافور مع بريطانيا، وقوة يورو فور مع إيطاليا وإسبانيا والبرتغال، وهما للتدخل في منطقة البحر المتوسط والشمال الأفريقي.

وإذا راجعنا السياسة الأمريكية المدعومة بالانجلوفون نجدها قد اقترحت خلال عام ١٩٩٦ إنشاء قوة تدخل إفريقية من دول في الشرق والجنوب الأفريقي، كما أنها ما زالت تصر على احتفاظها بقيادة الجناح الجنوبي لحلف الأطلنطي، وأنها أعادت تنظيم الأسطول الأمريكي الخامس الذي ينشر مظلته العسكرية على مناطق البحر الأحمر والخليج العربي ومياه جزر المحيط الهندي وجزء كبير من الساحل الشرقي لإفريقيا.

■ وفي هذا المناخ التنافسي المتعدد المستويات والوسائل، فإن وسائل الإعلام قد أشادت إلى موقف المملكة المغربية في اجتماع وزراء خارجية فرانكوفون-والذي يدعو إلى الانفتاح على جميع التكتلات الأخرى وعدم اتخاذ خطوات تحمل طابع المواجهة مع الكومنولث والانجلوفون، وهذا المعنى هو جوهر تعليق كتبتة الصحفية الاستاذة راغدة برغام في صحيفة الحياة بتاريخ ٩٦/١٢/٩٧ وتقول فيه.

(إن فرنسا سعت إلى اللعب على الأوتار الفرنكوفونية الانجلوفونية، مما أحيى انقسامات إفريقية، كذلك دخلت معركة سياسة القوة مع الولايات المتحدة وبريطانيا..)، والعبرة المستهدفة من الحديث هي ما سيكون في المستقبل على مستوى الفعل ورد الفعل؟

إن ما يدعوني لإثارة وفحص هذا الموضوع، هو اهتمامي المتواصل بالعلاقات المصرية مع دول الجوار في القرن الأفريقي ومنطقة نهر النيل، وهي علاقات تتطلب صيغة جديدة لحسن الجوار المتبادل والأمن المتبادل على



مستويات ثنائية وجماعية، واشير في هذا المقام الى ماكتبه الاستاذ الدكتور عبد المنعم سعيد في الاهرام يوم ١٩٩٦/١٢/٢٣:

«ان الفكرة العربية وتجسيدها المؤسسية الايديولوجية لم تنجح ابدا في طرح صيغ تنظيمية للعلاقة مع دول الجوار، ومن ثم كانت العلاقات معها دائما مشتعلة بالتوتر والعنف والمخاوف المتبادلة، وبينما بدا ذلك مفهوما في اطار الصراع العربي الاسرائيلي نتيجة للوضع الخاص للقضية الفلسطينية، فان الامر لم يكن كذلك فيما يتعلق بالدول الاخرى والتي اتسمت بصراعات كثيفة كما حدث في الحرب العراقية الايرانية والحرب الصومالية الاثيوبية، وفي كل الاحوال كانت محملة بالشكوك والهواجس التي شملت حتى إثريا مؤخرا».

## السياسة السودانية والحصاد المر

● قرار مجلس الامن فى صياغته وتوقيته يعنى بوضوح لا لبس فيه ان السياسة السودانية تواجه نتائج ما فعلت باراً بنتها على الساحة الاقليمية والدولية، وان اللعبة السياسية قد دارت دورة عكسية كاملة لتجد نفسها فى مأزق لم يكن فى الحسبان.

\* منذ خمس سنوات كانت خريطة العلاقات الاقليمية فى منطقة القرن الافريقى ووادى النيل تبشر بالتعاون والتنمية والاستقرار والامن فى اطار تجمع دول القرن الافريقى ومنظمة ايجاد مع جهود من دول قريبة وبعيدة لحل سلمى للنزاع المسلح فى جنوب السودان، وحظى هذا الاتجاه بقبول ورضاء السياسات الامريكية والاوروبية التى تهتم اساساً بتثبيت الخريطة السياسية لدول المنطقة ودعم نظم الحكم القائمة فى دول الجوار فى اطار عام للتحول الديمقراطى . وترجم هذا الوضع نفسه فى مجموعة من الاتفاقيات والتفاهات والتقارب على مستويات متنوعة فى الاطار الاقليمى.

\* ولكن السياسة السودانية تصورت خطأ ان مناخ ما بعد الحرب الباردة يمنحها امكانيات بناء مركز القوة الاولى القائدة فى المنطقة لاسباب عقائدية ومن خلال عملية حل النزاع المسلح الداخلى ومن خلال تعاون ودعم للاقلييات المتمردة فى داخل الجوار لاسباب دينية او اثنية، ولهذا ادخلت السياسة السودانية فى ممارساتها الاقليمية اسلوب او سياسة الادائين : الاول التعامل على مستوى نظم الحكم الرسمية، والثانى التعامل على مستوى المؤتمر الشعبى العربى الاسلامى ، وادعت علناً الفصل بين السياستين . ولكن حصاد ونتائج الممارسة طوال الفترة السابقة كان التغير والتراكم فى خريطة العلاقات الاقليمية التى تحولت تدريجياً من مستوى التلاقى والوفاق الى مستوى التنافى والعداء ثم انتقل التغير وما ثرب عليه من شوك ومخاوف ورفض من مستوى الاطراف الاقليمية الى مستوى الاطراف الدولية الاوروبية والامريكية ويجمع بين هذه الاطراف الدفاع عن البقاء والوجود والصالح وليس مجرد مقولة التبرير والانهاك كما تدعى السياسة السودانية بان المخطط امريكى والتنفيذ يتم بادوات اقليمية . والحقيقة هى ان السياسة السودانية لم تكتف بزعة نظم الحكم القائمة فى دول الجوار باسلوب اطلاق جماعات الاختراق والارهاب، وانما هدفت ايضا الى تفكيك الخريطة السياسية لوجود دول الجوار باسلوب دعم الحروب الاهلية ومبدا الانفصال لتكوين دول جديدة بدلا من وحدة التراب الوطنى الحالى لعدد من دول الجوار.

\* ان شكاوى واتهامات اريتريا واوغندا واثيوبيا ومصر وكينيا لها جذور

حقيقية ترتبط بالسياسة السودانية تجاه هذه الدول . وان هذه الشكاوى والانتهاكات لها مستويات ووقائع واحداث ترتبط بكل دولة على حدة، وانها ظهرت في اوقات متنوعة خاصة بكل دولة ، وان السياسة السودانية حاولت استثمار او استغلال ما بين دول الجوار من حساسيات او خلافات قيمة او كامنة لاسباب تتعلق بميزان القوى الاقليمي او تتعلق بمصالح وسياسات ترتبط بتصورات الدور السياسي لكل منها في المنطقة او اجزاء من المنطقة .. واعتقد ان محاولة اللعب في خريطة المعادلات الاقليمية بين دول الجوار عامة هو الذي ادى الى انتقال المؤثر والفاعل المحرك في التصعيد والتوتر من المستوى الاقليمي الى المستوى الدولي ، والتنسيق بينها بالشكل الذي ظهر في ترتيبات اصدار قرار مجلس الامن وقرار السياسة الامريكية بسحب ممثلها الدبلوماسيين من الخرطوم، وما زال في التوقعات خطوات لم تظهر بعد.

\* لقد ابرأت السياسة الاثيوبية معركتها ضد السودان بنجاح، لقد كانت لديها شكاوى ومخاوف من التدخلات السودانية المنوعة مع جماعات ومنظمات منشقة في داخل اثيوبيا، ولكن محاولة الاعتداء على حياة الرئيس مبارك في ابيس ابابا هي التي جعلتها تتحرك من المستوى الثنائي الى المستوى الاقليمي في اطار منظمة الوحدة الافريقية، واخيرا الى المستوى الدولي في اطار مجلس الامن. وفي هذا التحرك المتوالي لم تفقد السياسة الاثيوبية قدرتها على التصرف تجاه السودان ، كما لم تفقد خيوط التعاون مع الاطراف الاقليمية والدولية، ثم تاكد ان التعاون الاثيوبي المصري في هذا المجال هو الذي نقل الشكاوى والمخاوف الى الاطار العام لقضية مكافحة ومواجهة الارهاب كقضية عامة تهدد المنطقة كلها، ولكن تبقى قضايا الاجراءات وانواع العقوبات المتوقعة بدون حسم نهائي حتى الان ، اذ انها مازالت في اطار التفاوض والاتصالات انتظارا لمرور مدة الشهرين الواردة في القرار، وفي هذا المجال سوف يعتمد كل طرف اقليمي ودولي الى حساب اوضاعه الاقتصادية والسياسية وتصوراته المستقبلية قبل الموافقة النهائية على الاجراءات والعقوبات التي نراها قادمة في المستقبل القريب.. وبالنسبة لهذه النقطة تتنوع مواقف الاطراف الاقليمية ومصالحها .

\* وما حدث حتى الان سوف تظهر له اثار ونتائج في داخل المنطقة وفي داخل السودان فاطراف المعارضة السودانية المدنية والعسكرية سوف تتحرك في هذا الاطار الجديد لمحاولة تطبيق مقررات مؤتمر اسمررا الاول والثاني ، وسوف تتاثر ايضا العلاقات المتبادلة الحالية بين السودان ودول الجوار وهي سيئة في الوقت الراهن ، وازضافة الى هذا سوف يظهر رد الفعل في العلاقات السودانية مع دول صديقة للسودان مثل ايران ، وبعض الدول العربية التي قد ترى من مصلحتها استغلال تعقيدات الموقف الحالي بأسلوب تصفية الحسابات للأنماط العربية المعروفة.

## مصر والسودان وإصلاح ذات البين

● فى مناسبة انعقاد مؤتمر القمة العربية بالقاهرة فى الفترة من ٢١ - ٢٣ يونيه ١٩٩٦، تم لقاء ثنائى بين الرئيس حسنى مبارك والرئيس عمر البشير، تلاه لقاء بحضور المسئولين عن قطاعات السياسة الخارجية والأمن والإعلام. ونشرت الصحافة المصرية أنباء وتصريحات وتعليقات حول الموضوع، وفى هذا المقال أقدم أطارا عاما للصورة ومكوناتها استنادا الى المنشور فى الأهرام والمصور والأخبار والجمهورية، والهدف هو تقدير ومتابعة الموقف فى حدود المعلوم، وطرح عدد من الاستفسارات استشرافا للمستقبل.

● المرحلة الراهنة هى مرحلة اتصالات ثنائية، وقد حدد الرئيس مبارك فى حديثه للصحافة المصرية المدى والمضمون بالنسبة لهذه الاتصالات على النحو التالى :  
- السودان فى ظل حكم الرئيس البشير هو ملاذ آمن لعديد من الجماعات الإرهابية التى تمارس نشاطا منظما ضد المجتمع والدولة فى مصر، وإن الحكومة السودانية ارتكبت أفعالا تنبئ عن الرغبة المخططة للقطيعة مع مصر مثل الاستيلاء على ممتلكات مصرية فى السودان كالمدارس والجامعة وبيوت مفتشى الرى، وإن كانت مصر حاليا لا تطالب بعودة المدارس وفرع الجامعة. أما مشكلة حلايب فإن الأصل فى السياسة المصرية هو عدم خلق مشكلة استنزاف من جانبها، بل إن الحكومة السودانية هى التى جعلتها أزمة تجرى تحريكها لتعميق سياسات القطيعة، كما إن الحكومة المصرية لا تحشد فرقة عسكرية كاملة على الحدود كما يعلن الجانب السودانى.

- السياسة المصرية لا تتسامح فى قضايا الأمن والإستقرار، وأنه يتعين تسوية وحل كثير من المشكلات والأمور قبل الحديث عن عودة العلاقات الثنائية الى طبيعتها، والسبب أن الحكومة المصرية لا تستطيع أن تقول للمواطنين والرأى العام المصرى أن كل شىء على ما يرام وأن صفحة جديدة بدأت مع السودان قبل أن تقوم الحكومة السودانية بخطوات محددة ومعلنة لإعادة الثقة الى الشعب المصرى، والذى من حقه المشروع أن يسأل لماذا؟ وعلى أى أساس؟ وما هى الضمانات لكى تمنح الثقة والقبول بحسن النوايا؟ وبالنسبة لمشكلة منطقة حلايب فإن مصر كانت ولا تزال على استعداد للقيام بمشروعات مشتركة تكون جسرا واساسا لمصالح مشتركة بين البلدين

- أن الخلاصة هى اثبات حسن النوايا السودانية بالأفعال وليس بالأقوال أو بالعناق والأحضان، أن هدف المصارحة الكاملة هو مبادئ حسن الجوار اليوم وغدا.

● وفى الفترة الزمنية التى تلت لقاء الرئيسين تداولت الأنباء والتصريحات من بعض المسئولين فى البلدين حول موضوعات عامة أو أفكار وأراء لم تتحدد بعد فى صور تنفيذية، كما أن المحادثات واللقاءات المعلنة اشارت الى تنوع الموضوعات وتعدد المستويات وإنها استمرت بين المسئولين فى المجالات الدبلوماسية والأمنية والإعلامية، وقد نشرت الصحافة تصريحات لمسئولين من الجانب السودانى عن الرغبة فى عقد إتفاقية أمنية وإنشاء تعاون منظم



فى مجالات الأمن والإتصالات، أو إنشاء آلية للتبادل بين الطرفين على مستوى المعلومات، وتحدث وزير الخارجية السودانى عن اتفاق البلدين على إنهاء جو القطيعة والتوتر والإنتقال الى مرحلة الاعتراف بوجود مشكلات ومعوقات تحتاج الى حوار فى إطار الروابط المشتركة، ومن خلال المتابعة واللقاءات بين المسئولين.

● المنشور والمعلوم من التدفق الإعلامى حول المرحلة الراهنة يطرح عديدا من الاستفسارات والتفسيرات المتفائلة أو المتشائمة، وفى تقديرى يدور التساؤل حول الموضوعات التالية:

- تتحدث الرؤية المصرية عن نظرة شاملة على مستوى فحص أسباب التوتر والتدهور، وعلى مستوى استراتيجى لبناء العلاقات والأهداف المستقبلية، وهى تشير الى قضايا الأمن والإستقرار والتعويضات عن الممتلكات المصادرة وقضية خط الحدود السياسية بين البلدين وقضايا تطبيق المبادئ المنصوص عليها فى اتفاقية مياه النيل ١٩٥٩، بينما تتحدث الرؤية السودانية عن نظرة محدودة تتعلق بقضايا رفض الإرهاب ورفض تهديد الأمن المصرى ورفض ايواء عناصر الإرهاب، ولذلك فانه فى مقدمة الآراء المنشورة يقترح الجانب السودانى عقد إتفاقية أمنية وإنشاء آلية لتنقية الأجواء والتعاون المنظم فى مجالات الأمن وتبادل المعلومات

- الرؤية المصرية ترى ان الأمن والاستقرار هو موضوع واحد متعدد الجوانب والمستويات والاتجاهات التى لا انفصام بينها، وان الموضوع يمتد ليعطى ويؤثر فى أوضاع منطقة الجوار الجغرافى العربى، وانه من الخطأ القبول باقتراح تهينة أو تسوية ثنائية فقط بينما تستمر أوضاع التوتر والغليان والتهديد على المستويات والجوانب الأخرى لأن مثل هذا الاقتراح معناه تهينة وتسوية تكتيكية أو مرحلية قصيرة الأمد، هدفها تجنب أو تفويت الفرصة على الجهات المتشددة التى تطالب بتصعيد العقوبات ضد السودان فى مناسبة عقد جلسة لمجلس الأمن فى النصف الأول من شهر يوليو ١٩٩٦ من أجل بحث هذا الموضوع، وهذه الجهات هى دول أوروبية وأمريكية وأفريقية وهى أيضا فصائل ومنظمات سودانية معارضة لنظام الحكم الحالى فى السودان.

- الرؤية المصرية تنبع من موقف مبدئى واضح فى البيان الصادر عن مؤتمر القمة العربية الذى انعقد بالقاهرة أخيرا، وذلك فى رسالته الى دول الجوار وفى تصوره للعلاقات العربية والمبادئ التى يجب ان تقوم عليها العلاقات من تعاون وعمل مشترك وتنسيق وتشاور وتضامن مع الادانة القوية لكافة أشكال الأعمال الإرهابية والتخريبية وإثارة الفوضى بهدف النيل من أمن واستقرار عدد من الدول بما فيها الدول العربية.

## جنوب أفريقيا: هل تتكرر في السودان؟

● الذى يغرى بالتفكير فى هذا السؤال هو وجود مشابهة فى الشكل حتى الآن بين النظامين:

- نظام جنوب أفريقيا اثر انتخاب الرئيس دوكليرك عام ١٩٨٩ وقبل اطلاق سراح مانديلا عام ١٩٩٠ وبدء خطوات التحول الديمقراطى فى البلاد.

- نظام حكومة السودان القائم حاليا فى عام ١٩٩٦ بعد انتخاب الرئيس البشير وبدء الاتصالات مع قيادات وقصائل المعارضة.

● ولكن هذه المشابهة لا تكفى حتى الآن لترتيب النتائج أو استشراف المستقبل واحتمالاته، إذ يبقى الأهم وهو الرغبة والارادة، وهو امكانات التكيف والتطويع الفكرى والمادى لإنشاء بيئة سياسية داخلية تعود إلى ما يشبه الهدف والمضمون الذى سارت فيه تجربة جنوب افريقيا حتى اتمام المصالحة والتحول الديمقراطى عام ١٩٩٤.

● إن المعالم الكبرى فى المشابهة من حيث الشكل ووسائل جس النبض هى التالى:

- فى جنوب افريقيا: كانت النخبة المدنية الحاكمة باسم الحزب الوطنى تساندها نخبة عسكرية ملتزمة بعقيدة النظام ومؤسساته، وكان النظام السياسى ينقى وجود الآخر المتمثل فى احزاب وقصائل المعارضة المدنية والعسكرية العاملة فى داخل حدود الدولة وخارجها، وأن انتخابات عام ١٩٨٩ كان النظام يراها حرة ونزيهة وانها اعطته الشرعية لى يدير السياسات الخارجية والداخلية فى جميع قطاعاتها ومن نتائجها صعود الرئيس دوكليرك الذى يسانده ما يسمى بالمعتدلين المستنيرين فى داخل النخبة الحاكمة. ونظرا لأن الوضع العام للنظام السياسى كانت تحيط به بيئة اقليمية ودولية معادية تتمثل فى علاقات عدائية مع دول الجوار الجغرافى التى يستخدم النظام ضدها سياسات زعزعة الأمن والاستقرار وسياسات الاختراق العسكرى المسلح، كما تتمثل فى عقوبات ومقاطعة دولية من جانب عدد من الدول ومن جانب الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية وكان النظام السياسى فى جنوب افريقيا يرى هذه البيئة الاقليمية والدولية مجرد مؤامرة عالمية ضد وجوده وضد رسالته الحضارية التى يمثلها فى هذا الجزء من العالم، وعندما فكر النظام السياسى فى الخروج من المازق السياسى والاقتصادى بدأ فى استعمال ما يسمى بدور الطرف الثالث الذى سعى بالحديث والاتصالات بين الحكومة والمعارضة، وفى البداية قام بهذا الدور شخصيات عامة من داخل البلاد وعدد من رجال الدين المسيحي وشخصيات من خارج البلاد، وكان هذا الدور قبل أن تبدأ الاتصالات المباشرة السرية



والعلنية بين قيادة الحكومة وقيادة المعارضة.

● وفي السودان منذ عام ١٩٨٩ استولى تحالف عسكري مدني على مؤسسات الحكم، ويجمع بين الجانبين عقيدة واحدة لبناء النظام الجديد في السودان، وقام النظام على أساس نقي وجود الآخر المتمثل في أحزاب وقصائل المعارضة المدنية والعسكرية الداخلية والخارجية، ويرى التحالف الحاكم أن انتخابات عام ١٩٩٦ هي انتخابات حرة ونزيهة، وإنها أعطته الشرعية للبقاء ولإدارة السياسات الداخلية والخارجية للبلاد، ولكن النظام السوداني تحيط به بيئة اقليمية ودولية معادية، وتتمثل في علاقات العداء مع أغلب دول الجوار الجغرافي التي يستخدم النظام ضدها اساليب زعزعة الأمن والاستقرار والاختراق المدني والعسكري، كما تتمثل في عقوبات دولية متنوعة يجري اعداد تطبيقاتها المتتالية على مستوى الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، ولكن النظام السوداني يرى أن أوضاع السياسة الدولية والإقليمية هي مؤامرة دولية ضد وجوده وضد رسالته الحضارية التي يبشر بها في داخل العالم العربي وفي أفريقيا، ونتيجة لكل ما سبق يسعى النظام في التفكير والتبكير للخروج من الأزمة العميقة التي نأخذ بخناق المجتمع وتهدد وحدة التراب الوطني السوداني، فبدأ في استكمال دور الطرف الثالث واستثماره لتأجيل التطبيق العنيف للعقوبات الدولية، فأرسل أولاً شخصيات سودانية من رجال الدين الاسلامي ومن رجال العمل العام للحديث إلى قيادات المعارضة في الداخل وفي الخارج، ثم بدأ الحديث المباشر من جانب قيادات الحكومة وفي مقدمتها رئيس الجمهورية مع قيادات المعارضة.

● إن المشابهة في الشكل قد تغري باقتباس وانتقاء بعض الاساليب حتى نطق المراقبون أن النظام الحاكم في السودان يسعى نحو الحل السياسي بديلاً من استخدام العنف المسلح، ولكن غياب المضمون والهدف يجعل موضوعات التناقض كثيرة وتبقى المسافة بين التجريبتين واسعة، وهذا لأن الحل السياسي التفاوضي يبدأ كما حدث في تجربة جنوب أفريقيا بالاعتراف من جانب النظام الحاكم بوجود الآخر ممثلاً في أحزابه ومنظماته السياسية والنقابية والمدنية وقصائله المسلحة وليس في اشخاص واسماء قيادات معينة فقط، وأن اختيار قوة المعارضة ودعاؤها تكون من خلال الاتفاق على إجراء انتخابات تشريعية حرة ونزيهة لمجلس تشريعي انتقالي تكشف مدى قوة كل من الأطراف الحاكمة والمعارضة، وأن التحضير لمثل هذه الانتخابات يكون بالاتفاق على قواعدها وإجراءاتها وموعدها، وأن نتائج هذه الانتخابات في عضوية المجلس التشريعي الانتقالي ستكون الفيصل في تحديد توجهات ومبادئ الدستور الفيدرالي للدولة، إذ لا يكفي أن يرفع النظام الحكم شعار الفيدرالية أو يمنح دستوراً فيدرالياً، وإنما يقوم ممثلو القوى والأقاليم المتنوعة في الدولة بصياغته وتحديد السلطات المركزية والإقليمية، وفي تجربة جنوب أفريقيا الكثير مما يمكن أن يتعلم منه النظام الحاكم وقياداته في السودان.

● إن المبدأ الأساسي في تجربة جنوب أفريقيا ليس توزيع المناصب التنفيذية، إنما هو تقاسم القوة والسلطة، والثقوة في الدولة.

## السياسة الايرانية في منابع النيل

● زار الرئيس رافسنجاني ست دول افريقية وبصحبه وفد كبير العدد متنوع التخصصات والوظائف وتقع هذه الدول في الشرق والجنوب الافريقي، وان انتقاء اسماء هذه الدول هو اول مؤشر عن معنى واهداف الزيارة، وهو دليل على رغبة السياسة الايرانية في صياغة منظومة سياسية تضبط المتناقضات وتعظم الاستفادة على مستوى ثنائى حينا وعلى مستوى متعدد الاطراف حينا آخر، ومن بين هذه الدول تقع ثلاث منها في منابع النيل وهى كينيا واوغندا وتنزانيا وتقع اثنتان في الجنوب الافريقي وهما زيمبابوى وجنوب افريقيا، اما الدولة السادسة فهى السودان ولها مع ايران علاقة خاصة فى ظل النظام السياسى الحاكم حاليا، وفى هذا الاطار تطرح فكرة الوساطة بين اوغندا والسودان.

● والمؤشر الثانى هو ارتفاع المستوى الرمزي البروتوكول الذى يمثله وفد برئاسة رئيس الجمهورية، والهدف منه اثبات حسن النوايا والرغبة فى التعاون بعد انتشار الاتهامات المتداولة فى وسائل الاعلام والتي سبق ان وجهتها بعض هذه الدول وغيرها للسياسة الايرانية، والتي انت الى ابعاد الدبلوماسيين الايرانيين ذوى النشاط غير المقبول فى الدول الافريقية، وادت احيانا الى متابعة ما تسميه ايران بالنشاط الثقافى والتعليمى.

● والمؤشر الثالث هو الهدف المعلن للزيارة، ويدور حول تنمية التجارة الثنائية استيرادا وتصديرا، والتعاون الاقتصادى وتقديم المعونات الفنية فى مختلف المجالات، وتوسيع النشاط وانشاء البات لتنمية العلاقات فى مختلف المجالات، وتوسيع النشاط وانشاء البات لتنمية العلاقات المتبادلة، وعقد اتفاقيات فى مجالات النقل والمواصلات والطيران ويساعد السياسة الايرانية فى هذه المجالات طبيعة الاسواق والبيئة الاقتصادية للدول الافريقية فهى مجالات مفتوحة امام التنافس التجارى الدولى، ومن ناحية ثانية فان عددا من هذه الدول يقع على شاطئ المحيط الهندى، وهى مقصد خطوط الملاحة الدولية العابرة فى هذا المحيط، وتهتم السياسة الايرانية بدوام خطوطها التجارية عبر مياه المحيط الذى تسعى العديد من الدول الافريقية والاسيوية حاليا لانشاء كتل تجارى وسوق تجارى يجمع بين الدول المشاطئة، وتريد السياسة الايرانية ان تكون من بين اعضاء هذا التكتل والسوق التجارى.

● والمؤشر الرابع هو الرغبة الايرانية فى التمدد والوجود بمستويات متنوعة سياسيا واقتصاديا وثقافيا كرد فعل للحصار والمقاطعة التى تمارسها السياسة الامريكية ضدها، والتي تدعو الدول الاوربية وغيرها الى الانضواء تحت راية الحصار والمقاطعة والواضح ان السياسة الايرانية تحاول ان تنشر وتسعى حيث توجد السياسة الامريكية بكل فاعلياتها الاقتصادية والسياسية وفى محاولة لافشال مخطط الحصار والمقاطعة، ولهذا تتحدث عن الرغبة فى انشاء كتل اسيوى افريقي

ضد السياسة الأمريكية، وإن لم تتحقق الرغبة بعد.

● والمؤشر الخامس هو انتقاء ثلاث دول بعينها في منابع النيل، ولها في هذا اسباب واهداف اخرى غير ما سبق الحديث عنه، إنها تسعى وتحاول تنقيس الضغوط على النظام الحاكم السوداني وتستهدف في هذا المسعى دولتين هما كينيا وأوغندا في المقام الاول، فالدولة الاولى هي ذات اهمية مرتفعة في أي مخطط للتعاون في شرق افريقيا اذ هي طريق التجارة استيراداً وتصديراً ومعبّر المواصلات الى ثلاث دول داخلية هي اوغندا ورواندا وبوروندي، كما انها تحتفظ بعلاقات هائلة ومفتوحة مع كل اطراف الحرب الاهلية السودانية من الحكومة الى فصائل التمرد والمعارضة المدنية والعسكرية، ويضاف الى هذا أن الخبرة السابقة للدول الراغبة في العمل في افريقيا تهتم بكينيا مثل خبرة تايوان والصين واليابان والدول الأوروبية الأمريكية عامة.

● أما اوغندا - الدولة الثانية فلها حدود مشتركة مع السودان وهي متهمة بمساعدة ومساندة فصائل التمرد العسكري في الجنوب، وهي تشكو وتتهم السودان بدعم المتمردين الاوغنديين الذين تنطلق عملياتهم العسكرية من جنوب السودان، ويضاف الى هذا انها الدولة الظهير بالنسبة لكينيا وهي الدولة المؤثرة حالياً في رواندا، ومن ثم فإنها تحتاج الى صداقات دولية واقليمية لانجاح خططها التنموية ولتهيئة علاقاتها مع كينيا، وتعتقد السياسة الإيرانية أنها تستطيع ان تحقق عدة اهداف في هذا الإطار وفي قضايا الجوار وأما الدولة الثالثة فهي تنزانيا، بها اوضاع اقتصادية وسياسية راهنة تستجيب للسياسات الأجنبية الراغبة في التبادل التجاري وفي التعاون الاقتصادي، وفضلاً عن هذا فإن تنزانيا عضو في منظمة سادك للجنوب الافريقي وهي طريق للتجارة والمواصلات من موانئها على المحيط الهندي الى دول وسط افريقيا عامة.

وفي هذا المقام نشير الى الاصول التاريخية للروابط السابقة بين ايران والساحل الشرقي لافريقيا منذ ظهور الاسلام والهجرات العربية والشييرازية الى الجزر الافريقية والبر الافريقي، وترغب السياسة الإيرانية - هذا ليس جديداً - في استثمار هذه الاصول والجذور الاثنية الشييرازية والعلاقات المذهبية الشيعية في تنزانيا خاصة وعلى طول الساحل الشرقي لافريقيا عامة كما أن لتنزانيا دوراً في إطار التجمع الاقتصادي لشرق افريقيا

● والمؤشر السادس هو ان كينيا واوغندا عضوا في منظمة ايجاد التي سبق ان سعت للتوصل الى حل سياسي للحرب الاهلية في السودان، وما زالت كينيا تمثل تطلعا من ناحية الحكومة السودانية في التوصل الى هذا الحل، واعتقد ان السياسة الإيرانية قد اجتارت الدولتين للمسعى ولتهيئته وللمصالحة في السودان او رغبة في ابعاد موقفيهما عن موقف المحور الاثيوبي الاريتري الذي يشارك في عضوية ايجاد، ولكنه يتشدد في اتهاماته وفي تصعيد العداء والحصار ومساندة التمرد ضد النظام السوداني الحالي

● هل تنجح السياسة الإيرانية في تحقيق بعض ما تستهدف في منطقة منابع النيل ؟



## المهاور تتواجه في بلاد النيل

● يرتبط بناء وتقنين المحور الايراني السوداني بالتحديد السياسي والعسكري المتبادل لكل من السودان وأوغندا اتجاه قضايا التمرد المسلح في جنوب السودان وشمال أوغندا. وطبقا للمعلن من تفاصيل الاتفاقات المبرمة يكون المحور السوداني الايراني قد حقق نقطة تحسب لصالحه في المرحلة القادمة التي يخطط فيها للمواجهة ضد المحور الاثيوبي الارتري المدعوم بالسياسة الامريكية، وهو محور يتخذ مواقف معروفة بدعم ومساعدة الجيش الشعبي لتحرير السودان (فصيل جرانج) في مناطق الحدود المشتركة مع السودان، كما أن ارتريا تساند نشاط المعارضة الشمالية المدنية والعسكرية المقيمة في عاصمتها.

● والمرحلة القادمة من المواجهة لها مقدمات ومستويات سابقة بين كل من السودان وارتريا واثيوبيا، ولكن الفترة القادمة سوف تشهد تصعيدا وتكثيفا لأساليب وأنواع المصادمات الحدودية والنزاعات والاختراقات الداخلية، والسبب هو وجود إمكانات متنوعة لاختراق واستغلال الاقليات الاثنية والقومية والدينية التي لدى كل منها اسبابها للغضب أو للتمرد، وهذا القول ينطبق على اثيوبيا وارتريا والسودان كما يشمل اوضاع الصومال وجيبوتي. ولهذا اعتقد أن مرحلة المواجهة القادمة لن تشهد استخدام الجيوش النظامية بالمعنى التقليدي للحروب عبر الحدود السياسية لهذه الدول. وهذا قيد يفرضه مناخ ما بعد انتهاء الحرب الباردة.

● أن النتائج المتوقعة بالتوالد والتكاثر نتيجة لخريطة التمركز الحالي لن تقتصر على الأطراف الحالية، وإنما سوف تمتد من خلال الأفعال وردود الأفعال إلى سياسات ومواقف أطراف دولية أخرى تقع قريبا أو بعيدا بالمعنى الجغرافي. عن ساحة المواجهة في بلاد النيل، ويساند هذه التوقعات أن تمتد السياسة الايرانية سياسيا وعسكريا من النظام الاقليمي الفرعي في قارة آسيا، إلى النظام الاقليمي الفرعي في قارة افريقيا. يعتبر مؤشرا أو نذيرا بالمواجهة مع مجمل السياسات الدولية والاقليمية التي تدعو وتعمل على استقرار الخريطة السياسية للدول القائمة حاليا في المنطقة الافريقية وعلى استمرار الحفاظ على موازين القوى الراهنة في منطقة النيل والقربن الافريقي وجنوب البحر الأحمر.

كما أن السياسة العامة للمحور الايراني السوداني ترمي إلى تحقيق مجموعة من الاهداف المتتالية أولها ضد المحور الاثيوبي الارتري المدعوم بالسياسة الامريكية ثم تصعيد المواجهة مع السياسة المصرية وبعض الدول العربية في الشمال الافريقي. وقد يكون من الخطأ الظن أنه قد تم الترتيب والتنفيذ للعلاقات الجديدة بين السودان وأوغندا خلال الايام القليلة التي استغرقتها زيارة الرئيس الايراني للبلدين، إنما الوارد عقلا أن هذا الموضوع قد استغرق شهورا سابقة في الاتصالات السرية ودراسة الوثائق وعروض الوساطات السابقة من جانب ليبيا ومالوي، حتي تم التوصل إلى الصيغة

الايروانية التي عرضت علي اوغندا والسودان، فتم القبول والرضا والتوقيع بحضور الشاهد الايرواني.

وفي تقدير ان السياسة الاوغندية قد خرجت فائزة في هذه الصفقة، ومعيار الفوز هو حصيلة الموازنة بين جانبي المكسب والخسارة في إطار توازن المصالح والمنافع المتبادلة، فلدي اوغندا الان الامل في تهدئة حدودها الشمالية مع السودان وفي تهيئة الامن والاستقرار لمواطنيها من هجمات وتدمير حركات التمرد المسلح عبر الحدود السودانية، وفي مقابل هذا تعهدت اوغندا بمجموعة من الالتزامات المتبادلة تجاه حركات التمرد السودانية، كما قبل الطرفان تشكيل فرق عسكرية للمراقبة تضم عسكريين من ايران وليبيا ومالاوي، ويشرف علي اعمال هذه الفرق لجنة ثلاثية من وزراء خارجية ايران والسودان واوغندا، وتجتمع هذه اللجنة دوريا كل ستة شهور في طهران وكمبالا والخرطوم.

● ويدعو ماسبق من احداث ووقائع الي اعادة التفكير والتفسير لعدد من التصرفات السودانية السابقة، مثل محاولات السودان للمصالحة مع السياسة المصرية في مناسبة انعقاد مؤتمر القمة العربي وماتلاه من مفاوضات ثنائية لم تتوصل الي اي نتيجة، ومثل الهجوم الاعلامي والتصريحات الرسمية الحادة التي انطلقت ضد السياسة المصرية في مناسبة صدور قرار مجلس الامن بشأن وتشديد العقوبات ضد حكومة السودان.

- هل كانت هذه التصرفات والتصريحات نوعا من المراوغة السياسية واطلاق ستار كثيف من الدخان لاسدال ستار السرية علي ماكان يجري اعداده من اتفاقيات واتصالات سودانية اوغندية ايرانية؟

- هل كان الهدف جذب الانتظار والافكار في دول الجوار عامة الي معارك وقضايا أخرى بعيدة كل البعد عماكان يجري وراء الستار؟  
الراي الراجع عندي هو قبول إعادة التفسير والتفكير.





## انتشار الشيعة في بلاد السودان

في كتابات الرحالة الجغرافيين والمؤرخين المسلمين في العصور الوسطى- يطلق مصطلح السودان وبلاد السودان للتعريف والدلالة على البشر والأرض التي تمتد عبر القارة الأفريقية عرضاً جنوبي الصحراء الكبرى ومصر من ساحل ارتريا والسودان على البحر الأحمر حتى ساحل غرب إفريقيا على المحيط الأطلسي. ويتقسم المصطلح العام إلى مناطق فرعية هي السودان الغربي الذي يشمل مناطق أحواض أنهار السنغال وجامبيا والفولتا العليا والحوض الأوسط لنهر النيجر، والسودان الأوسط الذي يشمل مناطق حوض بحيرة تشاد، والسودان الشرقي الذي يشمل السودان وادي النيل والمنطقة حتى البحر الأحمر.

● لقد انتشر الإسلام في هذه البلاد بأساليب وعلى فترات زمنية فيها اختلاف عن أساليب وطرق انتشار الإسلام في منطقة شرق إفريقيا، وأهم الفروق بين المنطقتين يظهر في التركيبة البشرية والمذهبية للمجموع الإسلامي في كل منهما، ففي بلاد السودان تم تبليغ الإسلام وانتشاره بين الأقارعة على أيدي أهل السنة، كما انتشر الفقه السني بمدارسه المعروفة، ومن ثم إنعدام وجود الانشقاق المذهبي بين أهل السنة وأهل الشيعة. واستمر هذا الوضع الإسلامي حتى تقسيم هذه البلاد بين القوى الاستعمارية الأوروبية، وفي ظل الحكم الأجنبي بدأت تتوافد على المدن والمراكز الحضرية جماعات من المهاجرين الوافدين ومن بينهم من يعتنق المذاهب الشيعية- ويمرور الوقت بدأت تظهر اقلية شيعية في مقدمتها أتباع المذهب الجعفري الاثني عشري، ونشطت هذه الاقلية المهاجرة في نشر المذهب بين المواطنين الأفارقة.

● المقدمة السابقة هي تمهيد للموضوع الذي يتناوله هذا المقال، فقد نشرت وسائل الاعلام أنباء حدثين تما في اسبوع واحد في الخرطوم عاصمة السودان وفي زاريا وكانو وغيرهما من مدن شمال نيجيريا:

- الحدث الأول هو خطبة الجمعة يوم ١٣ / ٩ / ٩٦ التي ألقاها إمام وخطيب مسجد الانصار في أم درمان تعليقا على زيارة الرئيس الإيراني للسودان: «ان ما يهمنا في هذه الزيارة ان نطلب من ايران ذات المذهب الشيعي، ان تبتعد عن بذور فتنة طائفية بين السودانيين وهم جميعا بكافة فرقهم وطرقهم الصوفية من أهل السنة، ونحن نحمد الله ان حمى السودان وشمال إفريقيا من الصراع بين السنة والشيعة، ونقبل من ايران فقط ان تعمل على الدعوة لما يجمع المسلمين لا ما يفرقهم، ونرفض ان تدعو للمذهب الشيعي»

- الحدث الثاني في نفس اليوم شهدت مدن شمال نيجيريا عقب صلاة الجمعة نزوة صدام عنيف بين قوات الامن وتنظيم «الاخوان المسلمون» وهو أكبر تنظيمات الشيعة في ولايات شمال نيجيريا، وقد ساد العنف في الصدام وسقط قتلى وجرحى من الشرطة والمتظاهرين، ولم يكن هذا صداما طارئا فقد سبقته في الاسابيع الأخيرة اشتباكات بين

الجانبيين أدت إلى اعتقال رئيس التنظيم وكبار القيادات الشيعية في بعض الولايات النيجيرية، وتداولت وسائل الاعلام أنباء تجدد الصدام وسقوط قتلى وجرحى في الأسبوع التالي بعد ذلك، وتشير الدراسات المنشورة حول تصاعد النشاط الديني من نيجيريا إلى أن الشيعة مطالب تقدمت بها للحكومة تدور حول الاعتراف بهم على مستوى النشاط والفق في صور وأساليب مختلفة عن باقي الكتلة الإسلامية في البلاد.

● يثير الحدثان السابقان عددا من الملاحظات والتعليقات:

- بعد استقلال الدول الأفريقية في منطقة الغرب حدث تعدد في نشاط الأقليات الشيعية الموجودة أصلا في المدن على السواحل وفي العواصم إلى داخل هذه الدول، كما أنها توسعت في تجنيد الأنصار والاتباع من المواطنين الأفارقة.

- إن السعي لحدوث انشقاقات مذهبية داخل الكتلة الإسلامية السنية الفق والمذاهب يؤدي إلى فتح الطريق نحو مجابهات وأثاره عداوات طارئة على البيئة الإسلامية في هذه الدول، وخاصة أن عددا من المذاهب الشيعية الأخرى أخذت تدعو لنفسها وتوسع من نشاطها مثل الاسماعيلية والبهرة... الخ.

- إن المناخ السياسي العام للخلافات العربية الإيرانية وهي عديدة - سوف يطرح آثاره ويتأجه على العلاقات الإسلامية في داخل الدول الأفريقية وفي أفريقيا عامة، ويضاف إلى هذا النشاط الإيراني الرسمي الذي يتحرك من خلال المراكز الثقافية والتعليمية والبحوث والمنع الدراسية - ومن ناحية أخرى فإن الالتزام الشيعي الفقهي بمبدأ التقليد والمرجعية يؤدي إلى نتائج تنظيمية مالية تتضمن قيام الشيعة بدفع الزكوات والخمس للمرجع الذي يقيم عادة في إيران أو العراق، كما تتضمن قيام وكيل المرجع بإنشاء وتمويل شبكة من العلاقات والمؤسسات الثقافية والخدمية والرعاية الاجتماعية... الخ.

- إن القلق الذي عبر عنه إمام مسجد الأنصار في السودان له ما يبرره، وهو يستحق الاهتمام.

## العنف والأرهاب فى القرن الأفريقى

● يوم ١٣ مارس تابعت مثل كل المصريين أعمال قمة صانعى السلام فى شرم الشيخ، وشاهدت الانجاز الذى حققته السياسة المصرية، وتجاوبت مع البيان الصادر عن الرئاسة المشتركة لاجتماع القمة. وعلى الرغم من أن مناسبة التوقيت والحضور والقضايا تفصح عن اهداف محددة فى الشرق الأوسط هى السلام والأمن ومحاربة الإرهاب إلا أن التفكير أخذنى الى القارة الافريقية لعدد من الاسباب.

- وردت اشارة إلى افريقيا على استيحاء فى خطاب الاستاذ الدكتور بطرس غالى، عندما قال ان الارهاب ليس مقصورا على المنطقة وحدها فهو يمكنه أن يضرب فى الولايات المتحدة وافريقيا واسيا، ثم أضاف بحكم مسئولياته الوظيفية أن الأمم المتحدة هى الساحة التى يمكن من خلالها وضع اساس لتحرك العالمى للقضاء على الارهاب. ومن ناحية ثانية لاحظت ان صياغة الجملة الأولى من القرار الثالث فى البيان - وردت فى صورة سياسية عامة وموقف عام بشأن دعم وتنسيق الجهود من أجل وقف اعمال الارهاب على المستويات الثنائية والاقليمية والدولية.

حضرت دول من منطقة الشمال الأفريقى، وهى تجمع بين عضوية الجامعة العربية وعضوية منظمة الوحدة الافريقية، بينما لم تحضر دول عربية أخرى تجمع بين عضوية المنظمتين لأنها تقع فى مناطق أخرى من مناطق القارة الافريقية، وبالنسبة لدول الجوار حضرت تركيا وهى من دول الجوار الأسيوى بينما لم تحضر أى من دول الجوار الأفريقى التى تشكو أيضا من اعمال العنف والإرهاب، وبالنسبة للهيئات والمنظمات الدولية والاقليمية حضر الأمين العام للأمم المتحدة، وحضر ممثل عن الاتحاد الاوروبى، ولم تشارك منظمة الوحدة الافريقية أو الجهاز المركزى للآلية الافريقية لفض النزاعات بالطرق السلمية. وان كنت اتفهم وأقبل الاسباب لعدم مشاركة الجامعة العربية

- وفى صباح يوم ١٤ مارس عرضت الصحف المصرية الصباحية تقارير ومتابعات شاملة لأعمال المؤتمر وقراراته، ولكنها نشرت أيضا أن رئيس مجلس الأمن فى هذا الشهر سوف يدعو المجلس الى اجتماع فى الأسبوع القادم لبحث رفض السودان الالتزام بقرار المجلس الصادر فى أواخر يناير ١٩٩٦ بشأن تسليم المتهمين الثلاثة المطلوبين أمام القضاء الأثيوبى بتهمة محاولة الاعتداء على الرئيس حسنى مبارك فى أبس بابا فى يونيو ١٩٩٥. وان اجتماع المجلس سوف يبدأ بمشاورات مع الدول الجوار قبل اتخاذ اجراءات أو قرارات العقوبات ضد الحكومة السودانية، وأشار الى أن الاعضاء اطلعوا على تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخاص بمتابعة الموضوع منذ صدور قرار مجلس الأمن.

● النظرة السابقة تكشف - والقياس مع الفارق - أن موضوع الارهاب والعنف فى القرن الأفريقى وتفاعلاته فى أوضاع دول الجوار الأفريقى كان واردا فى التفكير والتدبير لدى أغلب الدول المشاركة فى قمة شرم الشيخ وإن كان مكان الحديث والمداومات بشأنه ليس فى اجتماع القمة انما فى اطار مسئوليات وسلطات مجلس الأمن والأمم المتحدة،

بالإضافة الى عدم إغلاق الملف الخاص باتهام السودان في منظمة الوحدة الافريقية وآلية فض المنازعات الافريقية، اذا تستمر الاتصالات وعمليات التنسيق بشأنه بين الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية.

● لقد سبق حديث رئيس مجلس الأمن عدد من التحركات والاشارات ذات المغزى، فقد زار السودان وبعض دول الجوار مبعوث خاص للأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية، والذي يزور السودان قبل أن يتوجه الى نيويورك للمشاركة في اجتماع مجلس الأمن، وهذه البعثات الزائرة قدمت تقارير تشتمل على شكاوى واتهامات حول دعم الحكومة السودانية لشبكات الارهاب التي تتخذ من أراضي السودان منطلقا ضد مصر واثيوبيا واريتريا وأوغندا. وأكدت مصر واثيوبيا أن لدى كل منهما أدلة قاطعة بشأن هذه الاتهامات، كما أن المعلومات والتحريات الاثيوبية تؤكد أن السودان يوفر الملاذ الأمن للمشتبه فيهم المطلوبين للعدالة في قضية محاولة الاعتداء على الرئيس حسنى مبارك، وأن كانت هذه الدول جميعا تمتنع عن الكشف عن تفاصيل الأدلة والمعلومات لأسباب تتعلق بالسرية وحماية لمصادر المعلومات التي تصل اليها عبر اساليب وقنوات سرية

● وفى هذا الاطار العام تجرى مشاورات بين الدول ذات الصلة والاهتمام بالموضوع بشأن فرض العقوبات ضد السودان، وتظهر حتى الآن مستويات متنوعة من الرأى والمقترحات الخاصة بالعقوبات فالسياسة المصرية ترى ان العقوبات الاقتصادية ستؤثر فى المواطن السودانى اكثر من التأثير فى الحكومة والنخبة المسيطرة، ولكن بعض السياسات الاخرى الافريقية والاجنبية تقترح مستويات فيها كثير من الشدة والشمول، وتنبئ هذه المداولات عن تنوع وكثافة الاتصالات والزيارات التي تقوم بها الاطراف الامريكية والأوربية والسودانية الى العواصم المعنية او عواصم بعض الدول الأعضاء فى مجلس الأمن، ومن الأمثلة زيارة مندوب السودان لدى الأمم المتحدة الى القاهرة، وزيارة وزير الخارجية السودانى الى الصين.

ويتواكب مع هذا التحرك العالمى، تحرك أطراف المعارضة المدنية والسياسية السودانية، وتشير الى نشاط السيد محمد عثمان الميرغنى رئيس التجمع الوطنى الديمقراطى السودانى، والى مواقف السيد الصادق المهدي فى داخل السودان، والأراء والبيانات التي تصدر عنها بشأن السياسة الخارجية السودانية الخاطئة المساندة للارهاب، والتي فتحت الباب أمام توقيع العقوبات ضد حكومة السودان.



## التيارات تتصارع في القرن الأفريقي

● في شهرى أغسطس وسبتمبر من العام الحالى ١٩٩٦، شهدت منطقة القرن الأفريقي تحرك وضغوط تيارين متقاطعين:

الأول: جهود إقليمية وعالمية تدفع نحو اتخاذ خطوات وفتح طرق للحوار وتبادل الراى من أجل إنشاء مناخ للسلام والمصالحة الوطنية والإستقرار على المستوى الداخلى فى بعض دول المنطقة أو على المستوى الخارجى عبر الحدود السياسية بين هذه الدول.

الثانى: جهود متنوعة ومتزامنة لتحريك وتسخين بؤر عدم الإستقرار فى عدد من دول المنطقة بقصد إشاعة مزيد من مناخ التوتر وزعزعة الاستقرار فى داخل هذه الدول أو على مستوى علاقات مع دول الجوار.

● فى التيار الأول تبرز فى المقدمة جهود الجامعة العربية وعدد من الدول العربية التى تهتم بموضوع المصالحة الوطنية فى الصومال على أساس أن إتمامها سوف تطرح نتائجها فى داخل الصومال وفى العلاقات المتبادلة مع اثيوبيا وكينيا، فقد تكررت الدعوة من أجل عقد مؤتمر وطنى يضم جميع القوى والفصائل المتنازعة، كما دعمت الجامعة المقترح اليمنى لعقد مؤتمر المصالحة الوطنية والسلام فى صنعاء وجرى توجيه الدعوات إلى جميع الزعماء والقيادات الصومالية، ومن ناحية ثانية أجرى الرئيس حسن جولييد فى جيبوتى محادثات مع عدد من القيادات الصومالية لدعم هذا المسعى اليمنى والعربى.

ولم يكن هذا النشاط العربى المتنوع منفصلا أو بعيدا عن تحرك عدد من القيادات الصومالية التى بدأت فى الدعوة للمصالحة الوطنية والسلام عقب وفاة الجنرال عيديد الأب، وأجرت وفود وقيادات صومالية إتصالات وزيارات فى عدد من العواصم العربية مع الترحيب بالمقترح اليمنى وإبداء الأستعداد للمشاركة فيه. ولكن هذه الجهود وهذه التطلعات لم تحقق نجاحا بعدما رفض التحالف الصومالى الذى يقوده عيديد الإبن الإستجابة لمناشدات ودعوات من جهات دولية وعربية ويمنية للمشاركة فى مؤتمرات أو تجمعات المصالحة الوطنية بدعوى أنها تعبر عن تدخلات أجنبية فى شئون الصومال.

● وفى نفس الفترة الزمنية كان مجلس الأمن قد أصدر قرارا بشأ نأوضاع الصومال أشار فيه إلى ضرورة المصالحة الوطنية وإنهاء حالة عدم الاستقرار الداخلى فى المنطقة، كما أكد القرار على إستمرار حظر تجارة السلاح مع الأطراف الصومالية المتنازعة. ومن جانب آخر رأت السياسة الأثيوبية أن تقوم بالاتصال بقيادات التحالفين الكبيرين المتنازعين وهما بقيادة عيديد الإبن وعلى مهدى محمد، ووجهت لهما الدعوة لمبادرات فى أديس أبابا حول موضوع المصالحة الوطنية وإقرار السلام والإستقرار، وفعلا سافر وفدان منهما إلى أديس أبابا، وتشاور كل منهما على حدة مع الجانب الأثيوبى، ولكن المحادثات لم تسفر عن خطوة إيجابية ملموسة للإتفاق على بد الحوار من خلال تنظيم مؤتمر صومالى للمصالحة الوطنية.

● أما التيار الثانى فقد تحرك فى أكثر من موقع، فى داخل الصومال وعلى حدود



المشتركة بين الصومال وأثيوبيا وكينيا، وعلى الحدود المشتركة بين جيبوتي وأثيوبيا وارتريا.

- فى داخل الصومال تجددت الصدامات المسلحة على الرغم من إطلاق دعوات المصالحة، فقد تعرض عدد من قيادات فصائل عثمان عاتو للإغتيال، الأمر الذى أعطى انطباعا بوجود سياسة لإستئصال رؤوس هذا الفصيل الذى سبق أن أنشق على المجتمع العشائرى الموالى للجفرال عيديد الأب ويسبب إتهام هذا الفصيل بتدبير عملية إغتيال الجنرال عيديد.

- وعلى الحدود الفاصلة بين أثيوبيا والصومال شهدت المنطقة الجنوبية من الصومال فى أغسطس الماضى قتالا عنيفا بين الجيش الأثيوبى وميليشيات الاتحاد الإسلامى الصومالى، وتوسعت عمليات القتال حتى وصلت إلى المواقع الكينية على الحدود الفاصلة أيضا، وتصف أثيوبيا عملياتها بأنها هجوم على جماعة متطرفة متعددة الجنسيات سبق أن قامت بعمليات تفجير وإغتيال فى العاصمة الأثيوبية وفى منطقة أوجادين الأثيوبية، كما أن الاتحاد هو أحد مصائد تهريب السلاح إلى داخل أثيوبيا. وقد عاد القتال والصدام مرة ثانية فى شهر سبتمبر الحالى عندما تدخل الجيش الأثيوبى لمعاونة ميليشيات الجبهة الوطنية الصومالية فى قتالها ضد الاتحاد الإسلامى الصومالى، وسبب الاقتتال الداخلى هو رغبة كل من الطرفين الصوماليين فى إحكام سيطرته على المناطق الجنوبية المتاخمة لكل من أثيوبيا وكينيا.

واستطرادا نشير إلى أن الجبهة الصومالية سبق أن قدمت مساعداتها للجيش الأثيوبى فى شهر أغسطس الماضى.

● وفى منطقة الحدود المشتركة بين جيبوتي وأثيوبيا وارتريا تمركزت ميليشيات حركة عفرية منشقة من مجموعة العفر الأثيوبى، وبدأت عمليات عسكرية منذ فترة سابقة كما سبق للجيش الأثيوبى القيام بعمليات تمشيط وقتال ضدها، ولكن القلق والتوتر إزداد أخيرا خشية امتداد التمرد إلى داخل المجموعات العفرية الموجودة فى جيبوتي وفى ارتريا، وإحتمالات تعاون ومساعدات تقدم من حركات المعارضة الإسلامية الصومالية. وقد أدت هذه التطورات إلى قيام أثيوبيا وجيبوتي بعقد إتفاق أمنى هدفه الحد من نشاط المنظمات المتطرفة عامة واتخاذ إجراءات تطويق أمنى ودفاعى فى مناطق الحدود المشتركة.

● من الاطار العام السابق يتضح أن النزاعات الداخلية تتشابك مع النزاعات الخارجية عبر الحدود السياسية بين دول الجوار، وإن تحرك يؤر عدم الاستقرار والنزاع يهدد أثيوبيا أيضا بالإضافة إلى تهديداتها الداخلية فى الصومال وجيبوتي، وهذا بالإضافة إلى تصاعد النزاع بين السودان وارتريا بأسلوب إستعمال أطراف المعارضة لكل من الحكومتين.

## الصومال والتفاهم العربى الأثيوبى

● فى النصف الأول من شهر ديسمبر الحالى أصدرت الأمانة العامة للجامعة العربية بيانا ترحب فيه بنتائج لقاء وحوار الفصائل الصومالية فى سودرى وهو منتج بجوار العاصمة أديس أبابا وأنه بعد ثلاث اسابيع من الحوار توصلت هذه الفصائل الى إتفاق لتشكيل مجلس تنسيقى يكون الخطوة الأولى نحو عقد اجتماع يعقد فى مدينة بوصاصو الصومالية يتم فيه تشكيل حكومة انتقالية وعقد مؤتمر المصالحة العام. وفى تقديرى ان إصدار البيان العربى هو خطوة إيجابية ومبادرة بناءة تشير الى امكانيات يمكن استثمارها فى ميدان التعاون العربى الافريقى عامة والتفاهم العربى الأثيوبى خاصة فى مواجهة وحل الأزمة الصومالية، ولذا فإن الأمانة العامة للجامعة العربية تستحق كل التقدير.

● ان الاهتمام بالحالة الصومالية مستمر على درجات ومستويات متنوعة منذ عام ١٩٩١، ولكن النصف الثانى من عام ١٩٩٦ شهد نشاطا متنوعا لتحريك الأوضاع الداخلية نحو عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية وتشكيل حكومة انتقالية تقوم بوضع الدستور الدائم وبتنظيم هياكل نظام الحكم وإجراء انتخابات حرة ونزيهة فى ختام الفترة الانتقالية، لكن الاتفاق العام حول هذه الأهداف العليا لم يمنع من الاختلاف الواسع والعميق بين الفصائل والأطراف الصومالية. ونشير فى اقتضاب الى عدد من المبادرات والوساطات العربية والافريقية والدولية خلال عام ١٩٩٦:

- على المستوى العربى نجد استمرار جهود الجامعة العربية، ونداء مؤتمر القمة العربى المنعقد فى يونيو ١٩٩٦، والمبادرة اليمنية المدعومة بالسياسة المصرية، والاتصالات المستمرة من جانب بعض الدول العربية مثل السعودية وجيبوتى ومصر مع القيادات الصومالية.

- على المستوى الدولى توالى مساعى الأمم المتحدة والبيانات الصادرة من مجلس الأمن بشأن إيقاف القتال الصومالى وعدم الالتزام بمبادرات المصالحة والسلام الوطنى، كما قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقارير تشرح التدهور المستمر نتيجة للتوغل فى العداء والقتال الصومالى.

- على المستوى الافريقى نجد موقف منظمة الوحدة الافريقية مستمرا فى الدعوة الى حل سياسى داخلى ودعوة اثيوبيا ودول الجوار للمعاونة والوساطة، كما ان منظمة ايجاد اتخذت مثل هذا الموقف، وقامت كينيا بمبادرة بدعم من الاتحاد الأوروبى وعقد القادة الصوماليون اجتماعا عاما فى مدينة ناكورو اتفقوا فيه على وقف إطلاق النار وعلى اقرار مبدأ اللامركزية السياسية وتقاسم السلطة والتمهيد لقيام دولة ديمقراطية، وأخيرا الدور الأثيوبى فى ترتيب لقاء أديس أبابا.

● هذه المبادرات والاهتمامات ارتبطت بها ثلاثة ظواهر تعتبر علامات أو مؤشرات هامة فى دراسة وتحليل الحالة الصومالية المستعصية حتى الآن على العلاج والحل السلمى وهى:

- الظاهرة الأولى عدم توجيه دعوات الى حكومة شمال الصومال المعروفة بسم صوماليلاند للمشاركة فى أى من هذه اللقاءات والمؤتمرات، وهذا دليل على استمرار المواقف العربية والافريقية والدولية بعدم الاعتراف بهذه الحكومة والدولة وعدم القبول

بتقسيم الوطن الصومالى.

- الظاهرة الثانية هى توجيه الدعوة باستمرار الى التحالف الوطنى الصومالى فصيل عيديد الأب ومن بعده حسين عيديد الابن للمشاركة فى الاجتماعات والحوار الصومالى، ولكن موقف هذا الفصيل ظل متمسكا برفض الدعوات والمشاركة من حيث المبدأ، وكان الاستثناء الوحيد هو قبول دعوة كينيا الى مؤتمر نوفمبر ١٩٩٦ ولكن سرعان ما تراجع قائد الفصيل عن التوقيع أو الالتزام بما صدر عن الاجتماع من قرارات، فضلا عن هذا فان الفصيل يصدر بيانات فيها تهجم واتهام لكل المبادرات والوساطات بدون استثناء بدعوى أنه حكومة الصومال وأن رئيسه هو رئيس الصومال، وأن ما غيره من فصائل هى مجرد قوى معارضة أو متمردة. ولكن فى نظرة مقارنة الى باقى الفصائل والقيادات نجدهم يستجيبون للدعوات ويقومون بالاتصالات مع بعضهم بعضا ومع الاطراف الخارجية طلبا لمبادرات أو تسويات سلمية للأزمة الممتدة.

- الظاهرة الثالثة وهى جد خطيرة اذ يعقب كل مؤتمر أو اجتماع صومالى للتسوية والمصالحة - إندلاع القتال العنيف الدموى فى مقديشو وما حولها، وآخر مثل على هذه الظاهرة هو ما حدث بعد إعلان مقررات اجتماع اديس ابابا، اذ دار القتال لمدة خمسة ايام بالأسلحة الثقيلة، وحاول فصيل عيديد الابن إحتلال ضاحية فى مقديشو واخراج الميليشيات المعارضة منها، وتسارعت الفصائل والميليشيات الاخرى للمعاونة والوقوف ضد محاولة عيديد الابن، ونتج عن هذا القتال ٢٠٠ قتيل ومئات عديدة من الجرحى وتخریب الممتلكات والمباني والأسواق فى قلب بعض أحياء العاصمة التى استهدفتها القتال، وبعد خمسة أيام عاد كل فصيل الى مواقعه وخطوطه الدفاعية السابقة بدون ان يحقق أى مكسب على الأرض. والتفسير الوحيد هو الرغبة المتعمدة لتخريب أى اتفاق أو تسوية وتحقيق مكاسب على الأرض لتغيير ميزان القوى بين الفصائل والميليشيات، المسلحة، وإن الهدف هو ابقاء الوضع على ما هو عليه فى الوطن الصومالى.

● وفى اطار المبادرة العربية والسعى نحو تفاهم عربى اثيوپى ولواجهة مخططات التخريب المتعمد لمبادرات التسوية والمصالحة، اقترح على الأمانة العامة للجامعة العربية أن تتخذ خطوة ثانية وتالية لخطوتها الأولى فى مجال التفاهم العربى الاثيوپى، والاقتراح هو أن تقوم الأمانة العامة بدور مركز التنسيق بين هذه المبادرات والوساطات العربية والافريقية والاوروبية، وهذا الاقتراح لا يمس ولا ينتقص من مسئولياتها القومية، وإنما هو نشاط جانبي يسهم فى تراكم المعلومات ودراسة الاتفاقات وتحليل الايجابيات والسلبيات فى الرؤى السياسية الداخلية والخارجية، وتقييم متطلبات السياسة والمصالح والأمن الوطنى لدول الجوار الأفريقى مقارنا. بالمصالح العربية القومية والأمن الوطنى للدول العربية المهتمة بالشأن الصومالى، والهدف هو محاولة التوصل الى مخرج من المأزق والأزمة الصومالية تتعاون فيه الأطراف العربية والافريقية تعبيرا عن مصالحها واهتماماتها، وعلمنا بان المباحثات مازالت مستمرة فى سوبرى بين الأطراف الصومالية



## التحالف الأمريكي الاثيوبي

● أفريقيا كونيدينشال مطبوعة نصف شهرية ومتخصصة تصدر في لندن، وقد نشرت مقالا في عددها الصادر بتاريخ ٧ يونيه ١٩٩٦، تناولت فيه العلاقات المتنامية بين واشنطن واديس ابابا، واستطرد المقال للحديث ايضا عن العلاقات الامريكية الارترية، ونعرض أهم المعلومات والآراء كما وردت في المقال المنشور، وبدون تعليق أو إضافة:

● ان محور واشنطن اديس ابابا يعيش في هذه الايام في أفضل حالاته التي لم تعرفها العلاقات من قبل بين البلدين، فقد أرست حكومة ملس زيناوي قاعدة نشاطها علي أساس أنها أهم حليف إقليمي للسياسة الامريكية ضد مشروعات وتحركات التطرف الاسلامي الذي تدعمه إيران والسودان، ولهذا صارت اثيوبيا هي الدولة الثالثة في ترتيب الدول التي تحصل علي أكبر قدر من المعونة الامريكية في افريقيا.

● وتري السياسة الامريكية ان الحكومة الاثيوبية تعمل باجتهاد في بناء ديموقراطية سياسية وفي التحول نحو الخصخصة والاقتصاد الليبرالي، وجذور هذا التعاون المشترك تعود الي عام ١٩٩١ حينما قررت السياسة الامريكية تأييد ودعم الجهة الشعبية الثورية الديموقراطية بزعامة ملس زيناوي ضد نظام منجستومريام حتي استولت قواتها علي العاصمة الاثيوبية بعد مؤتمر لندن في مايو ١٩٩١، ومن الملاحظ انه كلما ازدادت شكوك حكومة اثيوبيا وحكومة ارتريا تجاه السياسة السودانية، ازداد التقارب مع السياسة الامريكية.

● في اديس ابابا حاليا محاكمة المتهمين الثلاثة بمحاولة الاعتداء علي حياة الرئيس حسني مبارك، وقد أدي رفض السودان التعاون وتسليم المتهمين الآخرين الي قيام الامم المتحدة بفرض عقوبات ضد السودان، ولكن السياسة الاثيوبية والسياسة الامريكية لاتعتقدان ان هذا علاج كاف أوناجع، ولهذا تقدم المؤسسة العسكرية الاثيوبية معونات تسليح وتدريب للجيش الشعبي لتحرير السودان بهذا يتم بتأييد من السياسة الامريكية التي ترعي وتراقب أداء وتنظيم الجيوش الصديقة المعادية للنظام الحاكم في السودان.

● في ابريل ١٩٩٦ زار مدير وكالة المخابرات الامريكية معه وفد من ١٥ خبيرا - كلا من اثيوبيا وارتريا واوغندا، ثم زار المنطقة بعد ذلك مساعد نائب وزير الدفاع الامريكي وهوخبير متخصص في قضايا الأمن الدولي، وفي هذه المرحلة كان الجيش الاثيوبي قد أتم عملية التحول الي جيش نظامي محترف، وهذا لان السياسة الامريكية لاتستسيغ ما يسمى بالجيش الثوري أو بجيش حرب التحرير الشعبية، والجيش الاثيوبي الحالي يقوم علي نظام الضبط والربط والسلم الوظيفي للقيادات المتتالية، كما أعيدت اليه الرتب العسكرية وتمت الترقيات أخيرا الي رتبة جنرال، ومن ناحية اخري تم بناء قوة سلاح الطيران وياشر أعماله ضد حركات التمرد التي عجز الجيش عن سحقها، ومن الامثلة



علي ذلك التمرد العفري في منطقة النقاء حدود اثيوبيا وجيبوتي وارتريا.  
والواقعة السابقة أثارت قلق حكومة ارتريا التي تحصل علي تأييد عسكري كامل من  
اثيوبيا، خاصة بعد ان صارت اثيوبيا دولة داخلية لاسواحل لها، وقد بدأ الحديث عن  
امكانية حصول ارتريا علي بعض قطع الاسطول الاثيوبي المعروض حاليا للبيع في ميناء  
جيبوتي، والحديث يتردد عن إمكان قيام طرف ثالث بشراء بعض القطع البحرية ثم تنتقل  
بعد ذلك الي ملكية ارتريا وان هذا الحديث يزعج دولتي جيبوتي واليمن، ومن اهم قطع  
الاسطول كاسحات الغام روسية وقوارب دورية سريعة سوفيتية الصنع وقوارب سويدية  
مزودة بالصواريخ وكلها في حالة جيدة للاستعمال.

أما بالنسبة لارتريا التي لاتخفي صداقتها لاسرائيل، فإن المعونات الامريكية وفرص  
التدريب الامريكية ساهمت في إعادة بناء وتنظيم الجيش الارتري، وأن هذا الجيش قد  
تحول الي جيش نظامي محترف وأنه تمت ترقية أخيرة الي رتبة الجنرال والي رتب  
اخرى علي السلم الوظيفي للقيادات بعد إعادة نظام الرتب العسكرية للجيش. وقد تم  
وضع نظام للمرتبات الشهرية للجنود يسري هذا العام.

● وعلي الجانب الآخر من اوضاع المنطقة تقوم ارتريا بتدريب حوالي ٧٠٠ من رجال  
المعارضة السودانية في معسكرات قريبة من الحدود السودانية الارترية بتقديم لهم انواعا  
من الاسلحة المناسبة لحرب العصابات، وللمستشارين العسكريين الأمريكيين وجود في  
صورة تقديم الخدمات ومن بينها إعداد مستشفيات الميدان. ان ارتريا تشكو من أن  
الحكومة السودانية تدعم فصيلا من فصائل جبهة تحرير ارتريا (عبدالله ادريس)، وتدعم  
حركة الجهاد الاسلامي الارتري، وهذان الفصيلان يقومان بزرع الغام ومهاجمة تجمعات  
مدنية وعسكرية بواسطة جماعات صغيرة من المتسللين عبر الحدود المشتركة بين البلدين،  
وفي هذا النشاط العسكري تعتمد المعارضة علي تأييد في اوساط قبائل بني عامر  
والهندوة والكوناما.

● لقد حدثت مشكلات في داخل حركة الجهاد الاسلامي أدت الي انفصال جناحها  
العسكري عن جناحها المدني، ثم عقد الجناح العسكري مؤتمرا في يناير ١٩٩٦ وفيه  
حدث إنشقق في داخل الجناح العسكري ادي الي انسحاب ابراهيم مالك وسفره للإقامة  
في السعودية، وهو يعتبر من اهم القادة العسكريين في هذا الجناح، وما زالت توجد  
خلافات فكرية بين جناحي المعارضة علي الرغم من تعاونهما السياسي ضد الحكومة،  
وترفض جبهة تحرير ارتريا (عبدالله ادريس) الالتزام بتطبيق الشريعة الاسلامية وتطلب  
إقامة حكومة ديموقراطية تعددية في ارتريا.

## ارتريا على المسار الديموقراطى

● فى الاسبوع الأول من شهر يوليو الحالى - أقر المجلس الوطنى الارتري (البرلمان) القراءة الأولى لمشروع الدستور الدائم للدولة المستقلة، والذي أعدته مفوضية الدستور بعد أنواع ومستويات من الحوار واستطلاع الرأى مع المواطنين والخبراء، وسوف يطرح المشروع الآن على المواطنين لبدء الرأى والملاحظات قبل إعادة عرضه على المجلس الوطنى لإجازة القراءة الثانية، ويعقب هذا الدعوة لانتخاب جمعية تأسيسية تتولى إصدار الدستور.

● الملاحظة الأولى هى ان حكومة إرتريا قد التزمت بوعودها التي اعلنتها بشأن انشاء مفوضية الدستور ومهامها والجدول الزمنى لعملها واساليب تنفيذ مسئولياتها بموجب المرسوم التشريعى رقم ٥٥ لعام ١٩٩٤.

واعتقد ان الخطوات التالية سوف تتم فى اطار التصور الزمنى المحدد من قبل، وان إصدار الدستور الدائم سوف يتم خلال النصف الأول من عام ١٩٩٧، ومن ناحية ثانية فان الالتزام بالوعود والجدول الزمنى فيه إشارة للداخل وللخارج بان نظام الحكم الحالى ملتزم بالتوجه الديموقراطى، ولن يتراجع عن هذا التوجه، ولذا اعتقد ان الدولة سوف تنتهز مناسبة إصدار الدستور لدعوة مجموعات من ممثلى الرأى العام العالمى والمراقبين الدوليين للمشاركة فى متابعة عمليات انتخاب الجمعية التأسيسية لاثبات ان الانتخابات حرة ونزيهة بالمعايير الدولية مثل ما حدث من قبل فى مناسبة الاستفتاء عام ١٩٩٣.

● الملاحظة الثانية هى ان التوجه الديموقراطى فى ارتريا يحقق عددا من النتائج المترابطة على الصعيدين الاقليمى والعالمى، اولها ان التحول الديموقراطى اصبح موجة واسعة التأثير والمفعول فى القارة الافريقية عامة وفى منطقة القرن الافريقى وحوض النيل خاصة، وان ارتريا تنضم الى جماعة الدول والنظم الديموقراطية فى منطقة النيل وهى مصر واثيوبيا واوغندا وكينيا وتنزانيا وبوروندى وتتجه على نفس المسار رواندا وزائير، ويبقى السودان هو النموذج الوحيد الخارج على هذا التوجه العام، وبثانى هذه النتائج هى ان التحول الديموقراطى اصبح جزءا من قواعد المشروطة الدولية التى تتمسك بها الدول المانحة والتى تربط بين استمرار تدفق المعونات والمساعدات والتسهيلات المالية والاقتصادية وبين التحول الديموقراطى، وهذا المستوى واضح فى المعاملات التى تقوم بها الدول الأوروبية والأمريكية التى تقدم القسم الاكبر من هذه المعونات والمساعدات، وثالث هذه النتائج هى الاثبات العملى للمنتقدين والمعارضين والمتريدين من الارتريين فى الخارج انه تحت مظلة الديموقراطية يوجد مكان ونشاط وضمآن لكل مواطن ولكل رأى مؤيد او معارض، وقد تكون هذه مناسبة لإعادة الدعوة الى المصالحة الوطنية العامة للعمل والنشاط السياسى فى العهد الديموقراطى للدولة وتكون مفتوحة للجميع على قدم سواء.

● الملاحظة الثالثة هي ان مشروع الدستور يشتمل على القواعد والمبادئ المعروفة في النظم الديموقراطية بالقارة الاريقية، مثل حقوق الانسان والمواطن، والاقرار بالتعددية السياسية وحرية التنظيم للجمعيات والاحزاب، وانتخاب اعضاء البرلمان انتخابا مباشرا لمدة خمس سنوات، وضمانات وقواعد الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الدولة، وفي الدستور نص صريح على انتخاب رئيس الدولة لمدة خمس سنوات ويحد أقصى لمدتين متتاليتين فقط، ولكن الجديد في الصياغة هو اسلوب انتخاب رئيس الدولة من داخل البرلمان بشرط عضويته فيه، وهذا اسلوب فيه اختلاف عن النموذج البرلماني التقليدي والنموذج الرئاسي التقليدي او النموذج الرئاسي المعدل، واعتقد ان هذا الوضع يستحق الدراسة والمتابعة في ضوء توافر وثائق المناقشات التي دارت في مفوضية الدستور وفي المجلس الوطني بشأن هذا الموضوع وما يتصل به من سلطات تنفيذية للرئيس.

● الملاحظة الرابعة هي عدم الاشارة في المشروع الى لغات العمل في مؤسسات الحكم والادارة والحياة اليومية لتسيير شئون الدولة. لقد سبق للحكومة الارترية ان اعتمدت المنهج الوطني للتعليم، كما اقرت بحق الجماعات والاقليات الاثنية والشعوب في الحديث بلغاتها الام وفي تعليم ابناء هذه الجماعات والاقليات باللغة الام على المستوى الابتدائي، واقرت ايضا حق الطلاب او اولياء امورهم في اختيار لغة ثانية اخرى في التعليم الاعدادي والثانوي، وان تكون لغة التعليم في الثانوي هي اللغة الانجليزية. وجرت محاولات متنوعة لكتابة اللغات محدودة الانتشار بواسطة الابجدية اللاتينية، ولكن القبول بمكونات وعناصر المنهج التعليمي وسياسة الدولة في هذا المجال لن يمنع من وجود المشكلة واحتمالات تعقدها في المستقبل، اذ لا بد من اختيار وتحديد بعض اللغات التي يتحدث بها المواطن او يكتب بها الى الموظفين العاملين في مؤسسات الدولة حتى يتعاملوا معه في حوار مفهوم، لا بد من اختيار وتحديد بعض اللغات التي يتحدث بها عضو البرلمان او عضو المجالس المحلية حتى يفهم باقي الاعضاء ما يقول وتدور بينهم مناقشات بناءة، وان لم يتم هذا الاختيار والتحديد فسوف تكون الدولة ملزمة بتجهيز طواقم ترجمة فورية وتحريرية باللغات المتداولة في الدولة، ولذلك اعتقد ان الاقرار الدستوري بعدد من لغات العمل لمؤسسات الحكم والادارة بالدولة هو اجراء منطقي، حيث ان العرف الساري حاليا هو الحديث بلغات ثلاث هي العربية والتجريدية والانجليزية في الحياة اليومية الارترية.

## خريطة الاستقرار في جنوب البحر الأحمر

● اعتقد أن توقيع اتفاق التحكيم بين إريتريا واليمن في باريس يوم ٢١ مايو ١٩٩٦ يمثل ارساء حجر الأساس للوضع الجديد القائم في جنوب البحر الأحمر، وأنه يمكن اعتبار النزاع والتوتر واحتمالات التصعيد قد إنتهت تماما، فطريق المستقبل قد تحددت خطواته نحو حل دائم من خلال اجراءات واليات متفق عليها، وتقديم وثائق ومذكرات متنوعة الى المحكمة التي سوف تصدر حكما نهائيا واجب التنفيذ، بالقبول المسبق من طرفي النزاع، وبشهادة الشهود الحضور الثلاثة، وبالتنسيق الكامل بين السياستين الفرنسية والأمريكية.

● ومعالم الوضع الجديد القائم تظهر على المستوى الوطنى لكل من طرفي النزاع وبشكل غير مباشر لجيبوتى، أو سوف يتم تحديد الحدود البحرية والمياه الإقليمية. وهذا التحديد لن يكون فى منطوق الحكم فقط، وإنما سيكون أيضا فى اجراءات تنفيذية لرسم الخرائط والاعتراف الدولى بها. أما فى الأمد القصير الحالى فالملاحظ ان كلا من الدولتين إريتريا واليمن قد تخففت من انقال وعبء النزاع، وإن كليهما قد تفرغت أكثر لمشكلاتها الداخلية وقضايا حدودها البرية غير البحرية، وهذا وضع من يريح ويستريح.

● أما على المستوى العالمى فالأطراف ذات الاهتمام والمصالح قد تخففت أيضا من قلقها الطارئ، نتيجة لنشوب النزاع، فالامن والامان يسود ممرات عبور التجارة الدولية بوجه عام وصادرات البترول بوجه خاص فى المنطقة وكذلك يمتد هذا الوضع الامنى بالنسبة لممرات عبور الاساطيل البحرية، والتي تطلب الخدمات من موانئ الدول المشاطئة عامة، ويضاف الى هذا نمو الامكانيات والتدقيق لضبط ومواجهة التجارة غير المشروعة للسلاح والمخدرات، وكذلك الهجرة والانتقال غير القانونى، ومحاولات القرصنة فى المنطقة، وبذلك تنهى الساحة البحرية والسواحل المشاطئة لفرص واسعة فى ميدان الاستثمارات والتنقيب عن البترول والثروات المعدنية ومشروعات السياحة الإقليمية والعالمية، ويحكم الأمر الواقع صار الوضع الدولى مقروا.

● أما على المستوى الإقليمى العربى والافريقى فقد تخففت الاطراف الإقليمية من عبء النزاع وضغوط الانحياز، وباتمام التحكيم ورسم الحدود البحرية سوف تظهر معالم السيادة الإقليمية للأطراف الثلاثة فى جنوب البحر الأحمر، ومن ثم سوف تنتهى مشكلات الصيد ومصادرة سفن الصيد، وسوف تستقيم خطوط التعامل السياسى والدبلوماسى والاقتصادى بين الدول المشاطئة وغيرها من الاصدقاء والأطراف الإقليمية الأخرى ومن ناحية ثانية فإن الاستقرار يفتح الطريق امام الانضمام الى المعاهدات الامنية القائمة حاليا بين اليمن وجيبوتى واليمن وإريتريا خاصة من جانب الاطراف الإقليمية التي تشكو من تهريب السلاح واختراق الحدود وتهريب المعارضين واللاجئين ومن شبكات الارهاب



العالمى، ومن قضايا الصيد ومشكلات الصيادين.

● وأما فرنسا فقد خرجت فائزة بالجائزة الأولى فى هذا المسعى، فهى قد أكدت وجودها فى جيبوتى، وأكدت أهمية القاعدة البحرية العسكرية التى تمثل الموقع المتقدم ليس فى جنوب البحر الأحمر فقط وإنما فى خليج عدن وبحر العرب والمحيط الهندى أيضاً، ومن ناحية ثانية فهمت الأطراف الأفريقية أن جيبوتى دولة تحظى بالرعاية والعناية الفرنسية وإن حدودها البرية ومياهاها البحرية ونظامها السياسى العام ليس محل مساومات أو مغامرات وبالإضافة إلى هذا فإن فرنسا سوف تتحمل المسئولية العسكرية لإنشاء وإدارة الآلية الواجبة للمراقبة العسكرية والترتيبات البحرية والفنية لمراقبة أشكال النشاط والتحرك العسكرى من جانب طرفى النزاع، وسوف تحدد مجال المراقبة وطرقها وسوف تمارس حرية التحليق والملاحة وكل التسهيلات اللازمة الأخرى لاداء هذا الدور وقد اشارت وسائل الاعلام إلى أنها سوف تستخدم الأقمار الصناعية والطائرات والبواخر لجمع المعلومات والمراقبة والمتابعة لمنع استحداث أى وضع عسكرى جديد.

● وأما السياسة الأمريكية فاعتقد أنها راضية تمام الرضاء عن تطورات الموقف والإجراءات والتحكيم والهدوء والسكون فى المنطقة، وأنها قامت بالدعم والتنسيق من اليوم الأول مع السياسة الفرنسية وأنها ساعدت بالضغط والإقناع لدى عدد من الأطراف المباشرة وغير المباشرة بشأن حل النزاع حلاً سلمياً قانونياً، وفى كل الأحوال هى من الأطراف العالمية ذات الاهتمام والمصالح فى منطقة جنوب البحر الأحمر وفى عدد من الدول الأخرى بوجه عام ومثل هذا القول ينطبق على السياسة الانجليزية وغيرها من دول الاتحاد الأوروبى كما ينطبق على عدد من دول شرق أوروبا والشرق الأقصى، لأن الجميع جزء من حركة التجارة الدولية ولها أساطيل تجارية عابرة للمحيطات والبحار.

● هذه الخريطة وهذا الاستقرار يتم فى إطار استراتيجى مستقبلى، وليس فى إطار تكتيكى أو مرحلى، والدعم والسند لهذا الوضع يأتى من الأساطيل البحرية الأمريكية والأوروبية المقيمة فى البحر الأحمر، ومن قبول ورضاء طرفى اتفاق التحكيم.

## تحالف ديموقراطي في اعالي النيل

● اعرض في هذا المقال قراءة للسياسات والاضاع الاقليمية بشأن احداث بوروندي منذ بداية شهر يوليو ١٩٩٦ حتى نهاية اغسطس الحالي ، وادعو المهتمين بداسات السياسة المصرية تجاه منطقة اعالي النيل الى الاسهام بالتفكير والنقاش حول الموضوع والاهداف المعلنة ومسيرة الاحداث والنتائج المتراكمة في المستقبل.

● في اوائل شهر يوليو كانت سياسات دول الجوار منظمة الوحدة الافريقية هي التدخل لاسباب انسانية ضد العنف والمذابح وتنفق اللاجئين ومنع تكرار احداث رواندا، وتبلورت فكرة التدخل في اقتراح تشكيل قوة افريقية لحفظ السلام وحماية النظام الديموقراطي في بوروندي واتخذ القرار رؤساء تنزانيا وكينيا واوغندا وزنير وروندا واثيوبيا، وقيل اولا في تفسير مشاركة اثيوبيا انها بحكم رئاستها لمنظمة الوحدة الافريقية ، وفي اجتماع القمة الافريقية في الكامبيرون نوقشت فكرة وخطة التدخل واخيرا تم اقرارها مع قبول بوروندي، ثم بدأت لجنة فنية من دول الجوار في اعداد تفاصيل الخطة وتشكيل القوات، وايدت السياسة الامريكية عملية التدخل الافريقي وانضمت اليها بعض دول الاتحاد الاوروبي ووعدت بالمعونات المالية واللوجستية، وتداولت الانباء ان القوة الافريقية سوف تشكل من قوات تنزانيا واوغندا واثيوبيا مع وعد بالمشاركة من باقى دول الجوار، ولكن حدوث الانقلاب العسكى في اخر شهر يوليو ادى بدول الجوار الى ايقاف التخطيط العسكى والتحول الى موقف سياسى عنيف يدعو الى عزل النظام الانقلابى وعدم الاعتراف به ، وصدرت تنديدات قوية من المنظمة الافريقية والامم المتحدة والسياسات الاوروبية والامريكية، واعلنت دول الجوار فرض عقوبات اقتصادية ، وتجارية وقطع خطوط المواصلات البرية والجوية والبحرية عبر بحيرة فكتوريا ، وانضمت الى دول الجوار كل من الكامبيرون بصفتها رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية ، وجنوب افريقيا وزامبيا، واقف الاتحاد الاوروبى المساعدات الاقتصادية والتنموية فيما عدا المعونات الانسانية ، واعلنت الولايات المتحدة انها ستعيد النظر في معوناتها ولكنها لن ترسل قوات امريكية ضمن اى قوة سلام دولية او اقليمية.

● الملاحظة الاولى هي تشكيل مجموعة دول الجوار: لقد بدأت المجموعة بمفهوم الجوار الجغرافى الذى يضم تنزانيا وكينيا واوغندا وروندا وزنير، ثم توسع المفهوم الى الجوار الاقليمى باستمرار عضوية اثيوبيا بعد انتقال رئاسة المنظمة للكامبيرون، وبعد الانقلاب العسكى اصبحت دول الجوار لاقليمى هي النواة او المركز لدائرة متزايدة الاتساع بانضمام جنوب افريقيا، والكامبيرون وزامبيا.. الخ، كما ساندت دول الاتحاد الاوروبى والولايات المتحدة الموقف الافريقى حتى الان

● الملاحظة الثانية هي التغير في الاهداف والوسائل: كانت الاهداف الاولى هي الانسانية وتطورت الى تشكيل قوات حفظ السلام الافريقية تحت مظلة منظمة الوحدة

الافريقية والية فض المنازعات ، وكان التفكير فى تشكيل القوات من جيوش تنزانيا واثيوبيا واوغندا مع وعد بالمشاركة من باقى دول الجوار، ونلاحظ ان الدول الثلاثة الاولى لها تاريخ سابق فى التدخلات العسكرية على مستوى ثنائى او على مستوى دولى تحت علم الامم المتحدة، فلما حدث الانقلاب العسكرى طرحت جانبا فكرة وخطة التدخل العسكرى وتحولت الاهداف الى الدفاع عن الديمقراطية وحماية الشرعية الدستورية وحماية المؤسسات الديمقراطية والتعددية الحزبية وحقوق الانسان، ولهذا استعملت سياسة المقاطعة الاقتصادية والحصار التجارى الشامل وقطع خطوط المواصلات ومنع انتقال اعضاء الحكومة الاخرى والمساندة من دول اوروبية وامريكية والامم المتحدة، وتمسك الجميع بموقف عزل النظام وعدم الاعتراف الدولى به.

● الملاحظة الثالثة هى ترتيب المواقف الدولية: فحتى الان لم يصدر قرار من مجلس الامن بالمقاطعة الاقتصادية الدولية ، وتتداول الانباء عن اسباب انسانية تتعلق بمجموع الشعب وعدم الرغبة فى الاضرار به، وان كانت الامم المتحدة ومنظمات الاغاثة الدولية قد طلبت من تنزانيا وكينيا السماح للمعونات الانسانية بالمرور عبر اراضيها استثناء من قرار المقاطعة الشاملة من اجل اللاجئين المكسبين فى المعسكرات داخل بوروندى ، وقد حصلت هذه المنظمات على قرار الاستثناء . كما تتداول الانباء عن اتصالات اوروبية وامريكية وافريقية مع النظام العسكرى الحاكم بصفة غير رسمية اذ لم يصدر الاعتراف بالوضع الجديد بعد ، وتعلل الدول الكبرى بانتظار المباداة من افريقيا.

● السؤال المطروح للتفكير والنقاش حول موقف ورؤية السياسة المصرية تجاه تطور الاحداث الحاضرة ومؤشرات احتمالات المستقبل:

- اذا كان الموقف الافريقى على المستوى الاقليمى او على المستوى العام هو موقف مرحلى ، فليس من المقبول عقلا ان تجرى الاحداث فى منطقة اعالي النيل، ولا يكون للسياسة المصرية رأى او تحرك معلن؟

- واذا كان الموقف الافريقى على المستوى الاقليمى والعام هو نواة او مركز لبناء تصور مستقبلى او تكوين تحالف ديموقراطى يضم الدول الافريقية الفاعلة والقادرة للوقوف ضد فكرة الانقلاب العسكرى بوجه عام، وضد محاولات ايقاف موجة التحول الديموقراطى فى القارة الافريقية، فليس من المقبول عقلا ان يتم وضع حجر الاساس لبناء التصور وتكوين التحالف بدون حضور السياسة المصرية ومشاركتها الفاعلة؟

## فاز التجمع الاقليمي في بوروندي

● اعتقد ان قضية بوروندي صارت على طريق التسوية السياسية بين الحكومة والاطراف الاقليمية والعالمية. لقد حدثت اوضاع وتمت اتصالات بين هذه الاطراف منذ اعلان التجمع الاقليمي فرض المقاطعة التجارية وعلان مطالبه الثلاثة، فقد بدأت الاتصالات بين الحكومة ودول الجوار الاقليمي، وجرت مباحثات مع المبعوث الامريكى وممثل الاتحاد الاوروبى، كذلك قامت المنظمات الكاثوليكية بدورها فى تنظيم لقاء بين جانبى الحكومة والمعارضة فى روما والسؤال المطروح هو: ماذا حدث؟ ولماذا؟

● اعلن الجنرال بويويا قبوله لمطالب التجمع الاقليمي، فاصدر قرارا جديدا بالغاء قرار سابق بحل البرلمان، والغاء قرار سابق بحظر الاحزاب السياسية، واعلن قبوله مبدأ الحوار مع جميع القوى والاحزاب وفى مقدمتها المعارضة فى الداخل والخارج ولكنه بالنسبة للمطلب الثالث فوض الرئيس الأسبق نيريرى الوسيط والمتحدث باسم التجمع الاقليمي فى ترتيب عقد مؤتمر يجمع دول الجوار وحكومة بوروندي وممثلى المعارضة الذين يختارهم الرئيس نيريرى، وفى نفس الوقت إتخذ الجنرال خطوة هامة لموازنة هذه التنازلات فأعلن بدء المرحلة الانتقالية وتشكيل مؤسساتها التى ستعمل لمدة ٢ سنوات، وأدى اليمين الدستورية رئيسا للدولة امام المحكمة العليا فى بوروندي وعين حكومة جديدة يرأسها أحد السياسيين من الهوتو، وضمت الوزارة عددا من الوزراء الذين يمثلون أحزابا معتدلة، وهذا الاجراء انشأ إتقساما فى داخل صفوف المعارضة السياسية المدنية والمعارضة المسلحة المتمردة.

● ان تطبيقات المقاطعة الاقتصادية والتجارية لم تكن على مستوى الاعلان الرسمى المتشدد، فقد تداوت وسائل الاعلام انباء حالات من اختراق نظم وترتيبات المقاطعة كما تعرضت الدول المانحة فى اوروبا وامريكا الشمالية لضغوط من جانب الجمعيات والمنظمات الانسانية والكاثوليكية العاملة فى ميادين الاغاثة ورعاية اللاجئين.. الخ. خشية ان يكون البديل للوضع الحكومى الراهن هو الفوضى والمذابح والابادة التى يهدد بها غلاة التطرف من الهوتو والتوتسى، وهذه الضغوط ظهرت اثارها فى سماح دول الجوار بمرور الاعانات والمساعدات الانسانية من الامم المتحدة وغيرها الى بوروندي. ومن جانب اخر ظهرت تباينات فى وجهات النظر السياسية والاجرائية بين دول الاتجلاوفون ودول الفرانكوفون فى منظمة الجوار الاقليمي، واما بالنسبة لموقف رئيس الجمهورية السابق فقد استمرت إقامته فى داخل السفارة الامريكية فى عاصمة بوروندي، وانقسم الحديث حول شرعيته ووزنه السياسى، فهو لم يكن منتخبا من الشعب طبقا للدستور البوروندى، وإنما تم اختياره نتيجة تسوية سياسية بين الاحزاب فى بوروندي إثر مقتل الرئيسين السابقين المتتاليين لبوروندي.

● لقد طرا على الخريطة الاقليمية لعلاقات الجوار عامل له اثاره العاجلة والاجلة وهو



سفر الرئيس موبوتو الى سويسرا لاجراء جراحة عاجلة لاستئصال ورم سرطاني واقامته بالمستشفى هناك، وهذا ادى الى تحول الاهتمامات والتنبؤات والاحتمالات الى اوضاع زائير ومستقبلها، وفي هذا المجال توجد اولويات وتصورات متنوعة لدى السياسة الفرنسية والبلجيكية وفيها اختلاف عن تصورات واولويات السياسة الامريكية. ومن ثم فان التعجيل بالتسوية في بوروندي يكون الاجراء الافضل بالنسبة للتفرغ لمتابعة اوضاع زائير.

● وفي الوقت نفسه فان دول الجوار الاقليمي تزايدت شكاويها وقلقها من الاوضاع في معسكرات اللاجئين على اراضيها، فلقد ثبت تداول كميات كبيرة ومتنوعة من السلاح بين اللاجئين، ويجري تجنيد وتدريب ميليشيات عسكرية لحساب الفصائل والقوى البوروندية والراوندية المعارضة لنظم الحكم القائمة في البلدين، واحيانا تشتبك هذه الميليشيات العسكرية في معارك مسلحة مع بعضها بعضا، وفي احيانا اخرى تشتبك مع القوات المسلحة والشرطة في دول اللجوء أو تعبر الحدود السياسية للاشتباك المسلح مع جيوش هاتين الدولتين، وهذا يسبب مشاكل وتعقيدات كثيرة.

● واخيرا فان السياسة الامريكية قد اعلنت مقترحات لتشكيل سلام في حدود عشرة الاف جندي من دول جنوب الصحراء وخاصة دول الشرق والجنوب الافريقي، وتتعهد السياسة الامريكية بالتمويل وبالتزويد بالمعدات والنقلات والتدريب، وهذه القوة ليست للتدخل من اجل عمليات عسكرية، انما هي قوات تدخل لانشاء ملاذات ومناطق امنة وتقديم مساعدات انسانية واغاثة وحماية للمدنيين، ويبلغ التمويل الامريكي المعلن ٢٥ مليون دولار على ان تدفع الدول الاوروبية مثل ما تدفع السياسة الامريكية. وفي تقديري ان المقترح وتوقيته يعطى مؤشرا لمساندة التسوية السياسية في بوروندي، فهو يساند جهود دول الانطوفون الافريقية، وهو يبتعد عن احتمالات رفض بوروندي، خاصة ان المؤسسة العسكرية البوروندية سبق ان رفضت فكرة قوات التدخل لاعمال عسكرية والفصل بين المتقاتلين في داخل البلاد، وفي نفس الوقت فالمقترح الامريكي يمثل ردا على تصورات وتحركات فرنسية وبريطانية لانشاء قوات تدخل سريع في مناطق الاضطرابات والحرب الاهلية.

● وهكذا انتقلت الى مستوى التفاصيل والاخراج للتسوية التي يجد فيها كل طرف شيئا من مصلحته في المرحلة الراهنة.

## زائير بلد بدون دولة

● تنشغل وسائل الاعلام العالمية بمتابعة احداث شرق زائير حيث يدور القتال بين المتمردين والجيش الزائيري، وفي الاسبوع الاول من شهر نوفمبر ١٩٩٦ نشرت صحيفة الحياة تصريحات لرئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية تفيد بأن القطاع الخاص المصري يدرس الدخول في مشروعات مشتركة مع زائير في ظل نظام الاقتصاد الحر ومناخ الاستثمار المشجع في هذا البلد... الخ.

● وقد تذكرت تقريراً مطولاً نشرته مجلة أفريكانى بيزنس في عدد فبراير ١٩٩٦ عن دولة زائير بعنوان كيف تمارس البيزنس في دولة متوحشة، وقد كتب التقرير الصحفي فرانسوا ميسير في أربع صفحات، وأعرض هنا بعضاً مما أورده الكاتب عن هذه الدولة :

- ان الوصول الى مطار كينشاسا يقدم للزائر دروساً في قواعد العيش والتعامل في هذا البلد، فكل من في المطار من المسئولين من ضابط الجيش والحرس المدنى والامن، ورجال الصحة والهجرة والجمارك يأخذون من المسافر القادم ما يساعد أسرهم على العيش والانفاق حيث ان متوسط اجر كل منهم هو حوالى ٤ دولارات اسبوعياً، وينطبق هذا القول على جميع القادمين / فيما عدا ضيوف الرئيس موبوتو شخصياً، وموظفى الهيئات والجمعيات الدولية الذين يقضى البروتوكول بوجود من ينتظرهم أو يستقبلهم عند هبوط الطائرة ويقودهم الى خارج المطار. لقد قضينا نصف ساعة منذ هبوط الطائرة حتى خروجنا من المطار ودفعنا ما قيمته ١٥ دولاراً، وسمعت من رجل بلجيكي يعمل في المشروعات الزراعية الزائيرية بأنه يوزع بانتظام اكياسا من الدقيق على الموظفين لتأمين سرعة تحرك وإنجاز اجراءات الفريق العامل معه.

- وخارج المطار في كينشاسا يجرى دفع الضرائب غير الرسمية، لرجال البوليس ( الجندرية ) يوقفون السيارات في الشوارع ويطلبون ما يظفون الظمأ والعطش في الجو الحار، والتعريفية المقررة هي ما يساوى دولاراً لكل تاكسى ، وثلاثة دولارات للعربة الجيب أو المينى باص ، وقد اعتاد بعض العاملين في النشاط الاقتصادى على تسليم اكياس الطعام أو ما يقابلها نقداً كل شهر، وهذا مايسميه رجال الاعمال تأمين وسلامة الطريق، لكن هذا يستلزم ان تتعرف على رجال البوليس الذين يعملون ثلاث وريبات يومياً.

- ان ادارة الطرق وهي مؤسسة حكومية مكلفة بصيانة الطرق واصلاحها، تجد من الافضل ان تطلب من شركات ومؤسسات النشاط الاقتصادى ان تقوم بنفسها باصلاح الطرق وانشاء الكبارى، وهذه اجراءات تجدها الشركات ضرورية ومفيدة لنشاطها في التوزيع وفي شحن الانتاج مثل شركات تسويق محول القطن وشركات النسيج.. الخ، أما بالنسبة للتليفونات فإن الشركة الحكومية التى تتولى شئون هذا القطاع قد اصبحت

عاجزة عن العمل، فاذا اُداد رئيس الوزراء خصخصتها تدخلت جهات حكومية ورقاسية عديدة لمنع هذا الاجراء، وفي مقابل هذا ازدهرت في البلاد الشركات الخاصة لم خطوط التليفون واجراء الاتصالات، وتعتمد الشركات الكبرى والاستثمارات الاجنبية الى الاتصالات التليفونية عبر الاقمار الصناعية او شبكات الراديو.

- تقع مدينة جوما بمقاطعة كيفو الشمالية في شرق زائير، وهي منطقة تزدهم بالاجئين الروانديين، ولكن المنطقة مشهورة بزراعة البن، وهو محصول مزدهر متزايد الانتاج، ولكن المزارعين والتجار يعمدون الى تهريب الانتاج عبر الحدود مع رواندا حيث يتقاضون اثمانا اكثر ارتفاعا مما تقرره حكومة زائير، وتشير التقديرات الى تهريب حوالي الف طن كل عام، ويقوم عملاء التهريب بعد هذا بشراء بضائع ومنتجات من رواندا بقصد اعادة بيعها مرة ثانية في المدن الزائيرية.

وكذلك تجرى عمليات تهريب البن الى اوغندا بنفس الاساليب، وينطبق هذا الاجراء ايضا على اغلب عمليات استخراج الماس وسيطر على اغلب الشركات العاملة في تجارة الماس افراد من الجالية اللبنانية المقيمة في زائير بالتعاون مع مسئولين عسكريين ومدنيين، ومكاسب هذا النشاط التجاري لا تستثمر في داخل زائير وانما تستثمر في خارج البلاد - في مدينة جوما يتراجع التدفق المنتظم لتجارة المنتجات الزراعية من الريف الى المدينة بسبب احوال الطرق والامن وتكدس اللاجئين، ولذلك يعتمد المواطنون الى زراعة الذرة والفول في حدائق منازلهم او في الحدائق العامة، واحيانا تشاهد هذه الزراعات حول مطار مدينة جوما

- لقد اصبحت زائير بلدا بدون دولة، ويبدو ان اهلها ليسوا في حاجة لوجود الدولة، فهم يصنعون بأيديهم كل شيء يريدونه، ويدبرون امورهم حتى في مسائل الأمن على حياتهم وتشاغلهم، لقد صار شعار من يعمل في التجارة والصناعة والبيزنس ان يطبق نصيحة واحدة، وهي ان يتكيف ومن ثم تكون العوائد والنتائج مذهلة.

...

## المثلث الشمالي في شرق زائير

● تتجه مؤشرات الاحداث والاهتمامات نحو هذا المثلث الذي يمتد ضلعه الشرقي من شمال مدينة جوما بمحاذاة الحدود السياسية الفاصلة بين اوغندا وزائير، ويبدأ ضلعه الشمالي من نقطة التقاء حدود اوغندا والسودان ويمتد بمحاذاة خط الحدود الفاصل بين زائير وكل من السودان وجمهورية افريقيا الوسطي، أما الضلع الثالث فيمتد عبر اقليم اعالي زائير، وهذه المنطقة بها ثروة وانتاج زراعي وحيواني وصناعي، وبها مدن ومطارات مثل بني ويونيا وبيوتامبو وكيسانجاني عاصمة الاقليم. والمنطقة تاريخ في استقبال جموع من المتمردين المسلحين القادمين من اوغندا والسودان، واليهما تتجه حاليا قلوب ويقايا ميليشيات الهوتو الرواندية بعد هزيمتها في معارك اقليم كيفو، مع احتشاد القوات الزائيرية للقيام بهجوم مضاد ضد التمرد في شرق زائير.

● لقد سيطر المتمردين من تحالف القوي الديموقراطية لتحرير الكونغو زائير علي اقليم كيفو وعين التحالف حاكما جديدا للاقليم واقام ادارة حكومية مؤقتة يرأسها لوران كابيلا، وتم الفصل بين رئاسة الادارة المدنية ورئاسة القوات المسلحة التابعة للتحالف، والسؤال المطروح لماذا الاتجاه شمالا للقتال والسيطرة بدلا من الاتجاه جنوبا؟ خاصة ان الاقليم الجنوبي من شرق زائير هو اقليم شابا (كاتانجا سابقا) وهو اقليم شديد الثراء بالموارد المعدنية والكهربية والزراعية والموطن الاكبر للاستثمارات الاجنبية في زائير، إن التفسير المتداول هو ان اقليم شابا به جماعات ومنظمات معارضة ومتمردة متنوعة، وانه تجري حاليا اتصالات للتسسيق بين المتمردين في كيفو والقوي المماثلة في شابا، ولكن الرأي الراجح عندي هو ان الاتجاه شمالا هو استمرار لاستراتيجية تصفية ميليشيات الهوتو الرواندية التي تتحالف مع القوات المسلحة الزائيرية في تحركاتها ضد التمرد في كيفو، كما ان المثلث الشمالي به مطارات ذات تاريخ في عمليات تهريب السلاح وتتردد عليها جماعات من المرتزقة الذين يسهمون في كل انواع التجارة غير المشروعة. ويضاف الي هذا وجود جماعات المتمردين الاوغنديين الذين يهاجمون مناطق شمال وغرب اوغندا بالتحرك من ارض زائير او بعبور خط الحدود الفاصل بين اوغندا والسودان.

● ومن المؤشرات التي تشير اليها ظهور اولوية الاهتمام بقضية مستقبل نظام الحكم الزائيري ووحدة اراضي الدولة واحترام سيادتها، فقد شهدت قضية الاهتمام باللاجئين تراجعا نسبيا، وتباطات خطوات تشكيل القوة الدولية متعددة الجنسيات علي الرغم من اقامة طلائع قيادتها في عاصمة اوغندا، ومازال النقاش دائرا حول اساليب ارسال الاغاثة الانسانية لمن تبقي من اللاجئين في زائير، ويدور النقاش ايضا حول تصنيف هؤلاء الباقين بين اللاجئي الاجنبي وبين النازح الوطني نتيجة معارك القتال في شرق زائير، وتتراوح التقديرات والاحصاءات في هذا المجال بدون الوصول الي اتفاق محدد بين الاطراف المتنوعة ذات الاهتمام بالموضوع.

● لقد انعقد في الفترة الاخيرة اجتماعان علي مستوي القمة اولهما في عاصمة جمهورية الكونغو (برازافيل) وانهقد الثاني في عاصمة دولة بوركينا فاسو، وحضرت اطراف افريقية عديدة كما شارك الرئيس شيراك في الاجتماع الثاني، وتشير الانباء الي تشابك القضايا العامة والخاصة لدول المنطقة، ففرنسا تدعو الي مؤتمر دولي لبحث قضايا



النزاعات والاستقرار والامن في دول منطقة البحيرات الكبرى، ولكن الدعوة والحديث لاتجد استجابة حتي الان من السياسة الامريكية والسياسة الانجليزية ومن الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وهي اطراف فاعلة في اي ترتيب مستقبلي للمنظمة، كما تحدث الزعماء الافارقة عن قضايا الديمقراطية والاستقرار وحكم القانون في دولهم، وتحدثت زائير عن عدوان اوغندي وعدوان رواندي علي اراضيها، وان كانت كل من الدولتين تنكر دخول جيوشها الي اراضي زائير الا في حالات المطاردة الساخنة ورد المتمردين المهاجمين علي اعقابهم، ولكن الملاحظ ان الاجتماع بين كل هذه الاطراف كان بشأن احترام سيادة زائير ووحدة اراضيها، كذلك تم الاجتماع علي وجوب رفع المقاطعة الاقتصادية والحصار المفروض علي بوروندي.

● ان موقف حكومة رواندا واضح في الاصرار علي ان قضية التمرد في شرق زائير هو قضية داخلية، وانه ليس للحكومة او للقوات المسلحة الرواندية اي دور او مشاركة فيها، وان التشابك بين القضية الداخلية الزائيرية وقضية اللاجئين الروانديين في شرق زائير قد تم الفصل بينهما بعودة حوالي ٢/٤ مليون لاجي، رواندي الي بلادهم الاصلية، ولذلك هي ترفض اتخاذ اراضيها مقرا لقيادة القوة الدولية متعددة الجنسيات، او اتخاذ اراضيها مقرا لعمليات الاغاثة الانسانية المقدمة الي اللاجئين والنازحين في داخل زائير. ويجد هذا المنطق الرواندي استجابة من السياسة الامريكية ومن عدد من منظمات الاغاثة الانسانية التي سارعت بأرسال المعونات والاغاثة الي رواندا لمساعدتها في مواجهة عودة اللاجئين وتوطينهم.

● واستطرادا تشير الي الانباء المتناقضة التي تتحدث عن علاقة نظام الحكم الحالي في رواندا مع المسلمين من مواطني هذه الدولة، خاصة ان غالبية هؤلاء المسلمين من شعب الهوتو، ولهم علاقاتهم التاريخية مع العالم الاسلامي بوجه عام، ومع مراكز ومعاهد العلم الاسلامي في مصر بوجه خاص. ولقد نشرت صحيفة الشرق الاوسط بتاريخ ١٦/١١/٢٨ محاضرة القاها الدكتور عبد الرحمن السميح الامين العام للجنة مسلمي افريقيا (كويتي الجنسية) في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية بالرياض، قال فيها:

«ان الحكومة الرواندية الحالية عينت لأول مرة في تاريخ رواندا وزيرين من المسلمين، وفتحت المجال لقبول ١٦٠ طالبا مسلما في الجامعة الرواندية بشكل استثنائي هذا العام، مقابل الروح الاسلامية العالية للمسلمين، والتي جعلتهم يبتعدون عن المشاركة في المذابح التي حدثت في بلادهم هناك، في الوقت الذي ذبح فيه منهم حوالي ٥٠ الف شخص ذبح الشياح».

● والمحاضر يشير الي مذابح الابادة عام ١٩٩٤ التي قامت بها ميليشيات الهوتو المسلحة ضد التوتسي وضد المسلمين الهوتو، كما يشير الي تعديل في قانون الجامعة الذي كان يمنع المواطن الرواندي المسلم من الالتحاق بها بسبب دينه.

## افريقيا في بيان القمة العربية

● إن نجاح القمة العربية شكلا ومضمونا هو أمر مقرر في تفكيرى، ويستحق التهنئة والتقدير للسياسة المصرية والسياسات العربية المتضامنة، ولكن هذا المقال هو مجموعة من الملاحظات حول عدد من القضايا التى تشغل بال الأمة وقياداتها ومواطنيها.

● لقد شارك الجناح الإفريقى من الوطن العربى بحضور عشر دول فى اعمال مؤتمر القمة العربية الذى انعقد بالقاهرة فى الفترة من ٢١ - ٢٣ يونيه ١٩٦٦، وهذا الرقم هو عدد الدول العربية الإفريقية الأعضاء بالجامعة العربية، ولكن القراءة العامة للبيان الصادر عن القمة تؤدى الى إن قضايا الجناح الآسيوى من الوطن العربى قد استثمرت بالاهتمام والأهمية، فالقضية الفلسطينية والصراع العربى - الاسرائيلى والعلاقات العربية - العربية والعلاقات مع ايران وتركيا. تأخذ الأولوية الأولى فى ترتيبات الحاضر وفى تطلعات المستقبل، بينما ذكرت على سبيل المثال قضايا الجناح الإفريقى من الوطن العربى، وغابت بعض هذه القضايا عن التسجيل فى البيان ومن ثم فالتساؤل وارد حول نتائج واحتمالات الحديث حول مبدأ قرره البيان بتأكيد الارتباط بين الأمن القومى العربى كوحدة لا تتجزأ وبين الأمن الوطنى لكل دولة من الدول العربية.

● لقد ذكر البيان قضية الصومال وقضية قبول التحكيم بين اليمن واريتريا، ولكن الدول العربية الإفريقية لها قضايا أخرى، من بينها قضية سبته ومليلية وهى ارض عربية محتلة وتسبب توترا دائما بين المغرب واسبانيا، وقضية جزيرة مايوت التى تطالب بها جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية من فرنسا، وتجدر الإشارة إلى تأييد واسع لهاتين القضيتين من الجانب العربى، والجانب الدولى عامة، ويضاف إلى هذا قضايا الأقليات العربية والطوارقية والبربرية التى وصلت إلى مستوى النزاع المسلح فى كل من مالى والنيجر، وهى دول جوار مع الدول العربية فى الشمال الإفريقى، وي طرح النزاع نتائج متنوعة على استقرار الدول العربية.

● ومن ناحية ثانية تحدث البيان عن دول الجوار فى المنطقة الآسيوية من الوطن العربى وهى ايران وتركيا وإسرائيل، بينما يتطلب مفهوم الأمن القومى العربى الشامل الذى يتحدث عنه البيان أن نأخذ فى الحسبان والتقدير دول الجوار فى المنطقة العربية الإفريقية، وهى عديد من الدول التى يمتد موقعها الجغرافى من منطقة القرن الإفريقى وساحل البحر الأحمر الى منطقة نهر النيل، ثم الى منطقة الصحراء الكبرى حتى غرب إفريقيا وساحل المحيط الاطلسى، ومع الاقرار بتنوع وتعدد مستويات العلاقات مع دول الجوار الإفريقى واختلاف القضايا بوجه عام، إلا أن التعقيدات الحالية أو الاحتمالات المستقبلية تستدعى الحسابات الدقيقة والسيناريوهات المتنوعة، وهذا لأن المنطقة هى ظهر الوطن العربى فى صراعه المستمر بشأن القضية الفلسطينية وضد السياسات الإسرائيلية.

● لقد اشار البيان الصادر عن القمة العربية بوضوح فى أكثر من موضع إلى أهمية دعم الأمن القومى العربى الشامل لمواجهة التحديات التى تهدد سيادة الدول العربية ووحدة أراضيها ومواردها الطبيعية. وهذا مبدأ صحيح وسليم، ولكن التطبيقات وتصورات التنفيذ ستكون المعيار الذى يثبت إمكانات ومستويات الحسم والعزم فى السياسة العربية، وفى هذا المجال اشير إلى

نقطتين:

● الأولى هي القراءة السياسية والاقتصادية والعسكرية لمعنى النطاق الجغرافي للأمن القومي العربي، لقد امتد هذا النطاق من صورته التقليدية وهي أرض العرب من الخليج إلى المحيط ودولار ويشرا وأرضاً وبحراً وجواً إلى صورة حديثة تعدد وتوسع فيها النطاق الجغرافي من الشمال إلى جنوب ليشمل ما وراء البحر الأحمر وباب المندب من بحر العرب والأراضي المشاطئة لمياه المحيط الهندي حتى موقع جزر القمر التي تمر بقربها خطوط ومسارات التجارة الدولية، وأيضاً تعدد وتوسع النطاق من الشرق إلى الغرب للعبور من مضيق جبل طارق إلى المياه الإقليمية للمغرب وموريتانيا في المحيط الأطلسي حيث تتصارع مصالح الاتحاد الأوروبي حول الصيد، وهذا النطاق الجغرافي في صورته الحديثة هو الذي تجرى فيه محاولات ومشروعات سياسية واقتصادية تتحدث عن الشراكة المتوسطية ومحاولات تشكيل منظمات إقليمية فرعية في القرن الإفريقي ومنطقة أعالي البحار حتى شرق إفريقيا. ومن ناحية ثانية تشهد المياه والبحار في داخل الصورة الحديثة للنطاق الجغرافي تنظيم قيادات عسكرية وبحرية أمريكية وفرنسية، وفضلاً عن هذا فإن سياسة دولة جنوب إفريقيا المعاصرة تتبنى مشروع إنشاء تجمع اقتصادي للدول المطلة على المحيط الهندي، وقد وجهت الدعوة إلى دول عربية للانضمام إلى هذا التجمع وهي عمان واليمن، فإذا نجحت الدعوة والمحاولة فإن القسم الجنوبي من النطاق الجغرافي في صورته الحديثة سوف يشهد وضعاً مختلفاً تماماً عما هو عليه الآن.

● النقطة الثانية هي رصد النتائج الحالية والمستقبلية للتغير في السياسات الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة، وهذه النتائج لم تصل إلى نهاياتها أو صورتها المستقرة بعد، وهي تتعلق بسياسات الدول الكبرى ذات المصالح والاهتمامات المتنوعة مع دول الجوار الإفريقي على مستويات ثنائية أو على مستويات المناطق الفرعية، وفي مقدمة هذه السياسات الأجنبية نجد السياسة الأمريكية وسياسات دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة أو على أفراد مثل السياسة الفرنسية والسياسة الإيطالية، كما نجد سياسات ومحاولات لبعض الدول الإفريقية والآسيوية التي تبحث لها عن دور أو تخطط لمبادرة تجعلها ذات تأثير أو وزن في الساحة الإقليمية لدول الجوار الإفريقي، ومن ناحية ثانية فإنه يؤخذ في الحسبان التغير الذي حدث في ترتيبات وتصورات الأمن القومي للدول الإفريقية المجاورة، وذلك لأن النخب والفئات والطبقات السياسية والاجتماعية التي وصلت إلى قمة الحكم فيها منذ انتهاء الحرب الباردة، تمثل أوضاعاً جديدة ولها اتجاهات وسياسات فيها اختلاف عما كان عليه الحال أيام الحرب الباردة، وتتمثل هذه الأوضاع والتصورات الجديدة في نظرة بعض هذه الدول الإفريقية للعلاقات الثنائية مع الدول العربية وفي سياسات وتحالفات دول الجوار الإفريقي مع السياسات الأوروبية والأمريكية والأمثلة في هذا المجال كثيرة.

● وفي الختام أضيف ملاحظة عن القضية الصومالية، فقد عبر البيان عن القلق تجاه أوضاع الصومال الراهنة، ودعا زعماء الفصائل الصومالية إلى الاضطلاع بمسئولياتهم لتحقيق المصالحة الوطنية ونبذ خلافاتهم وتشكيل سلطة وطنية تمثل مختلف فئات الشعب الصومالي.

● هذه الفقرة تذكر المهتمين بالشبان الصومالي أن هذه الصياغة هي الموقف الدائم للسياسة العربية على مستوى جماعى او على مستوى فردى منذ عام ١٩٩١ ، فقد نظمت الجامعة العربية مؤتمرين متتالين فى جيبوتى عام ١٩٩١ ، ثم شاركت الدول العربية فى مؤتمرين للأمم المتحدة عقدا فى أديس أبابا عام ١٩٩٢ وتابعت السياسات العربية القضية فى الأمم المتحدة وفى منظمة الوحدة الإفريقية، بالإضافة إلى استمرار القضية على جدول أعمال اجتماعات الجامعة العربية، كما استمر الاهتمام العربى بمتابعة السياسات الإفريقية والأوروبية والأمريكية الخاصة بالقضية الصومالية ، وعلى الرغم من كل هذا فقد وصلت الجهود والوساطة والمشروعات للحل إلى طريق مسدود، يعبر عنه حاليا تفاقم الانقسامات والخلافات واستمرار الحرب الأهلية حتى عام ١٩٩٦.

● وفى تقدير ان صياغة هذه الفقرة هي تعبير عن مطلب مثالى ، وان تمسك السياسة العربية بهذا المطلب هو الأمل فى المستقبل ، والذي أراه غير قريب أو غير مرئى، والسبب فى هذا هو عدم توافر الظروف الموضوعية السياسية والاجتماعية فى داخل الصومال، وعدم رغبة أطراف وقيادات الميليشيات المسلحة فى تنفيذ المصالحة الوطنية، كما ان تعقد الحالة الصومالية هو نتيجة لاستمرار لعبة الأمم على المستوى الاقليمى والمستوى العالمى.







# التجارة وتنافس أوروبا وأمريكا

## التجارة والرأية الأمريكية فى إفريقيا

■ فى اعتقادى أن عام ١٩٩٦ هو علامة فارقة فى تطبيقات الاهتمام الأمريكى بالقارة الافريقية، فقد شهدت بدايات هذا العام اجراءات عسكرية وتجارية تنبىء بتنفيذ سياسات ثم إقرارها، وترتيب أهداف وخيارات تتوافق مع تطورات البيئة الدولية والاقليمية التى عقت انتهاء الحرب الباردة.

■ على مستوى التجارة والاستثمارات والتنافس فى الاسواق - تكشف جولة وزير التجارة الأمريكى فى شهر فبراير الماضى عن السياسة والأهداف :

- الدول التى زارها تشمل دولة فرانكوفون وأربع دول انجلوفون تقع جميعا فى إفريقيا جنوب الصحراء، مع توفير مذكرة تفاهم مع منظمة سادك لدول الجنوب الإفريقى، ومعنى هذا أن منطق السياسة انتقائى لدول تراها وأعدة وصاعدة فى مجال التجارة والاسواق، كما تعتبر قواعد أو نقاطا للتمركز والتنافس والانتشار فى مناطق الغرب والوسط والشرق والجنوب الإفريقى، وهذا واضح من أسماء الدول وموقعها.

■ أهداف السياسة معلنة فى تصريحات الوزير وهى أن الولايات المتحدة لن تتخلى عن الاسواق الإفريقية لصالح أوروبا، وأن تغييرات هائلة سياسية واقتصادية حدثت فى إفريقيا وهى تفتح نافذة للاستثمارات، وأن نصيب التجارة الأمريكية من الاسواق الإفريقية جنوبى الصحراء بلغ فى عام ١٩٩٤ حوالى ٧,٧٪ بينما بلغ نصيب دول الاتحاد الأوروبى ٤٠٪ من اجمالى التجارة، والمطلوب تغيير الانصبة.

■ وتتحرك السياسة الأمريكية فى إطار أهداف عامة هى إزالة الحواجز التى تعوق التجارة، وافساح المجال امام القطاع الخاص بصفتة محرك النمو، مع التزام عميق بالاصلاح الاقتصادى والسياسى وانشاء البيئة الملائمة لنمو التجارة والاستثمار. وأن هذه الاستثمارات والتبادل التجارى تصديرا واستيرادا ليست فى كل القطاعات أو فى كل الدول، إنما هو انتقاء واختيار لقطاعات معينة مثل التعدين والاتصالات والتصنيع وأسواق المال والقوى البشرية فى دول أو مناطق معينة. ومن هنا تأتى قيمة وأهمية دول الجنوب الإفريقى المنضوية فى منظمة سادك وفى مقدمتها دولة جنوب إفريقيا، وقد نشرت مجلة افريكان بيزنس فى عدد مارس ١٩٩٦ قسما خاصا عن الاستثمارات فى منطقة جنوب إفريقيا والعلاقات مع الاتحاد الأوروبى، وتشير الأرقام المنشورة الى أن المنطقة تجتذب منفردة نصف الاستثمارات الاجنبية القادمة للقارة، بينما تحصل مناطق الغرب والوسط والشرق والشمال على نسب ضئيلة من هذه الاستثمارات، ويضاف الى هذا تعاظم قدرة وطاقمة دولة جنوب إفريقيا على التصدير للأسواق والتنافس فى المنطقتين العربية والافريقية ولما بأن مذكرة التفاهم الموقعة بين الجانب الأمريكى ومنظمة سادك توضح أنواع القطاعات الانتاجية والاستثمارية والخدمية التى يتم فيها التعاون والنشاط المشترك.

■ أما علي الجانب الآخر من السياسة الامريكية فى المنطقة، فقد تم تطبيق اعادة التنظيم وتوسيع الصلاحيات بالنسبة لعمل ووجود الأسطول الأمريكى الخامس (سنتكوم) اعتباراً من مطلع يناير ١٩٩٦، وبموجبها تقرر ضم مساحات من البحار والمياه والمناطق المشاطئة لتكون تحت مظلة رعاية ومتابعة الأسطول الخامس، وكانت سابقاً من اختصاصات الاسطول الأمريكى العامل فى المحيط الهادى، وبهذا التنظيم السارى حالياً امتدت صلاحيات الاسطول الخامس لتشمل الخليج بشاطئيه العربى والفارسى - حيث توجد قيادة الاسطول، وبحر عمان وبحر العرب والبحر الاحمر وخليج عدن. وسواحل افغانستان وباكستان والهند المطلة على المحيط الهندى. والجزر العديدة المتناثرة فى مياه المحيط الهندى وفى مقدمتها جزر دييجو جارسيا وسيشل، ويضاف الى هذا الحصر مياه الساحل الشرقى للقارة الافريقية حتى جنوب كينيا حيث توجد المياه الاقليمية لتنزانيا.

■ ومعنى اعادة التنظيم والترتيب ان القسم الاكبر من المحيط الهندى والمناطق المشاطئة والخلجان والبحار المفتوحة عليه أصبحت منطقة مترابطة فى المفهوم العسكرى والبحرى، ويتوافق هذه النظرة مع التحول والنشاط الذى يشهده المحيط الهندى، فقد أصبح الممر التجارى الجديد الذى يربط التجارة المتنامية والمواصلات والاتصالات الكثيفة بين المناطق الافريقية جنوب خط الاستواء والجناح الاسيوى من المنطقة العربية والمناطق الاسيوية الاخرى ومايرتبط بها من اراض ودول وجزر تقع فى المحيط الهندى. ولعل انعقاد مؤتمر قمة بانكوك بين الاتحاد الأوروبى والدول الاسيوية مؤشراً للصراع التجارى القادم فى القرن الحادى والعشرين، وهو تفسير لارتفاع أهمية المحيط الهندى وترتيب الأوضاع المسبق الذى يجرى حالياً فى الجزر والدول المشاطئة وطرق التجارة العالمية.

■ وسوف تكتمل الصورة بنتائج المنافسات التجارية المتصاعدة وفيها الكثير الذى لم يكشف عنه بعد، وأن كانت النذر والتصورات مطروحة للنقاش والحوار منذ عام ١٩٩٥، وقد أسهمت فى هذا المجال الصفحة الاخيرة من الاهرام الاقتصادية بمقالات سابقة حول قضايا المعونات الامريكية وتهميش افريقيا والعلاقات بين الاتحاد الاوروبى وافريقيا ومشكلات جزر البحر الاحمر، وسياسيات تجارة جنوب افريقيا فى المنطقتين العربية والافريقية.



## صراع الفيلة في افريقيا

● منذ مطلع عام ١٩٩٦ - تشهد القارة الافريقية ارتفاعا متتاليا في حدة التنافس الأمريكي الفرنسي، وتعبير عن هذا التنافس أرقام واحصاءات التجارة الدولية، كما تعبر عنه تصريحات رسمية من كلا الجانبين يتحدث بها مسئولون كبار من رجال الحكم. وفي تقديري ان هذا التنافس له تاريخ سابق منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وانه كان موجوداً ومحكوما باعتبارات الحرب الباردة والتحالف الاوروبي الأمريكي ضد الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي، ولكن بانتهاء الحرب الباردة رفعت القيود والخطوط امام انطلاق المنافسة.

● واعتقد ان هذا التنافس له جذر أصيل ومستمر، وهو التنافس في بيئة وقطاعات التجارة والأسواق الدولية والاستثمارات والمعونات والتسهيلات المالية والاقتصاد العالمي، وماغير هذا هو قضايا طارئة أو مرحلية تضيف الي جذوة نار المنافسة لهيبا مرحليا أو تعقيدات تضاف الي مقتضيات الجذر الأصلي للتنافس. ان الطرف الأمريكي يسعى للحصول علي حصة أكبر من نصيبه الحالي في الأسواق الافريقية، وان الطرف الفرنسي يدافع عن حصته ومجالات نشاطه التجاري والاقتصادي ومايترب علي الحصة التجارية والاقتصادية من وجود ونفوذ سياسي وثقافي وعسكري.

● لقد نشر الاهرام الاقتصادي مقالا بتاريخ ١١/٣/١٩٩٦ عن الراية والتجارة الأمريكية في افريقيا، اشار الي تصريحات وزير التجارة الأمريكي خلال مؤتمر اقتصادي إنعقد في عاصمة السنغال حيث قال ان السياسة الأمريكية لن تتخلي عن الأسواق الافريقية لصالح اوروبا، وان نصيب التجارة الأمريكية في اسواق افريقيا جنوب الصحراء هو ٧٪ من إجمالي التجارة العالمية بينما نصيب الاتحاد الأوروبي من هذه التجارة هو ٤٠٪، وان هدف السياسة الأمريكية هو تغيير الأنصبة والنسب المئوية لصالح التجارة الأمريكية.

● وقبل ان ينتهي العام الحالي زار وزير الخارجية الأمريكية خمسا من الدول الافريقية، دولة عضو في الفرانكوفون، ودولة عضو في كومونولث اللوزوفون، وثلاث دول من جماعة الانجلوفون. وتحدثت وسائل الاعلام العالمية عن مجموعة القضايا التي تحدث فيها الوزير وفي مقدمتها موضوع ترشيح الاستاذ الدكتور بطرس غالي لفترة ثانية أمينا عاما للأمم المتحدة، وموضوع التصور الأمريكي لانشاء قوات لحفظ السلام في افريقيا، وموضوع مكافحة المخدرات، وموضوع تخفيف العقوبات الاقليمية المفروضة ضد بوروندي، وهي قضايا تعرف خلاقات فرنسية أمريكية متنوعة.

● ولكن الأهم والأخطر في أهداف الرحلة - هو أهداف السياسة الأمريكية في القارة الافريقية ولقد جاء في محاضرة ألقاها وزير الخارجية في لقاء نظمته احدى جامعات دولة جنوب افريقيا، مايلي:

«ان افريقيا لم تعد حكرا علي أحد، ولقد ولي الزمن عندما كان بالامكان تقسيم افريقيا الي مناطق نفوذ وعندما كان بإمكان دول عظمي اجنبية اعتبار مجموعة من دول افريقيا محمية خاصة او ضيعة خاصة... ان السياسة الامريكية تعزز وجودها ونشاطها في افريقيا، وان الرئيس بيل كلينتون عازم علي تعزيز الالتزام الامريكي في افريقيا.... ان حركة التجارة بين الولايات المتحدة ودول افريقيا جنوب الصحراء قد ارتفعت بنسبة ١٢٪ عن معدلات العام الماضي، وأن شركة امريكية تستثمر او تزيد من عملياتها في افريقيا جنوب الصحراء كل اسبوع».

● وهذا كلام واضح وصريح في ان التمهيد السياسي للحديث يؤدي الي حقائق اقتصادية تتعلق بالتجارة الدولية والاستثمارات والأسواق، وان حصة ونصيب الجانب الامريكي في توسع ونمو... ومع ان الوزير الامريكي لم يذكر دولة اوروبية باسمها او بصفاتها الظاهرة، الا ان السياسة الفرنسية فهمت الرسالة، واتخذت قرارها بالرد السريع الحاسم، وانطلقت التصريحات الرسمية الفرنسية ومن اهمها مقال وزير التعاون الفرنسي:

«ان افريقيا لم تعد محمية فرنسية، وليس في العالم اي منطقة اخري تعتبر محمية لأحد..... ان الرئيس كلينتون لم يزر افريقيا قط، ولم يذكر افريقيا ولو مرة واحدة في خطابه امام الأمم المتحدة، وان معونات ومساعدات التنمية التي تقدمها الولايات المتحدة قد انخفضت بنسبة ١٥٪ عما كانت عليه من قبل. ولهذا فإنني سعيد جدا بأن أري الرئيس الامريكي يبدي اهتماما بافريقيا ويجعلها من اولوياته قبل ثلاثة اسابيع من الانتخابات».

● لقد ترتب علي هذه التصريحات انتشار جو انفعالي حاد بين الجانبين نشرته وسائل الاعلام، واطلق الجانب الامريكي لسانه في وصف تصريحات الوزير الفرنسي بالوقاحة وطالب فرنسا رسميا بسحب هذه التصريحات، واعتقد ان الموضوع سوف تتم تسويته بالاساليب الدبلوماسية، ويبقى في القلب مافي القلب لدى كل من الطرفين.

● وفي تقديرى انه من الخطأ الظن بأن ارتفاع حدة التنافس او ارتفاع نبرة الحديث المتبادل قد يعني نذر حرب قادمة بين الطرفين في المستقبل القريب او البعيد، ان هذا لن يحدث وليس واردا في التفكير، وخير مايمثل المنافسة الامريكية الفرنسية هو حكمة افريقية تقول ان الفيلة عندما تتصارع، تتكسر تحت اقدامها اعشاب الأرض. ولاتذكر الحكمة الافريقية خسائر اخري غير أعشاب الأرض.

## مباراة التنافس في وسط افريقيا

● في تقديرى انه قبل ختام عام ١٩٩٦ - قد حسمت الجولة الأولى من مباراة التنافس بين الانجلوفون والفرانكوفون في وسط افريقيا، وكانت النتيجة لصالح الانجلوفون، وسوف يشهد مطلع عام ١٩٩٧ الجولة الثانية بين الطرفين، اذ تجرى الآن عمليات تقييم ودراسة الأوضاع علي الأرض وفي داخل المجموع البشرى العام، وتقوم القوى الدولية الفاعلة بترتيب ورص الصفوف والعلاقات المتبادلة في داخل كل جانب، والنظر والفحص لسيناريوهات وتصورات وأهداف الجولة القادمة.

● ويساند هذا الرأي عدد من الحقائق والخطوات والمعالم التي جرى ظهورها أو تم اتخاذها من جانب الأطراف الدولية والاقليمية، حيث ان التغيير الذي تم في داخل الاطار الدولي قد طرح نتائج وتداعياته على المستوى الاقليمي، ومازلنا نتوقع مزيدا من التغيير على المستوى الاقليمي في منطقة البحيرات العظمى، وفيما يلي نعرض عددا من هذه الحقائق والمعالم

- منذ بداية شهر ديسمبر الحالى قامت السياسة الخارجية الفرنسية بتعديلات في اولويات تحركها وأساليب مواجهة أزمة العنف المسلح والتمرد في شرق زائير، فقد انعقدت في عاصمة بوركينا فاسو قمة فرنسية افريقية ودعيت جميع دول القارة الأفريقية لحضورها فيما عدا ليبيا والسودان، ولبي الدعوة ٤٦ دولة وافتتح الاجتماع الرئيس شيراك بخطاب دعا فيه الى تنظيم مؤتمر دولي ترعاه الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لبحث مشكلات وصراعات منطقة البحيرات العظمى، وما ان اختتم المؤتمر اعماله وأصدر قراراته، حتى اعلنت وزارة الخارجية الفرنسية انسحاب فرنسا من خطة تشكيل قوات دولية متعددة الجنسيات للتدخل في شرق زائير، طبقا لقرار مجلس الأمن الصادر من قبل بشأن هذا الموضوع.

- في النصف الأول من شهر ديسمبر الحالى، أكدت السياسة الأمريكية مواقفها وأهدافها للعمل الدولي بوجه عام وفي مناطق النزاعات بوجه خاص، فقد أعلن المستشار الجديد للأمن القومي للرئيس الأمريكى أولويات الاستراتيجية الأمريكية عن الشئون الخارجية التي وضعتها الادارة لكي تنفذ خلال فترة الولاية الثانية للرئيس الأمريكى، وهذه الاستراتيجية لها خمسة أهداف شاملة من بينها الهدف الرابع في ترتيب الأولويات وهو التأكيد علي أن الولايات المتحدة هي الدولة التي لايمكن الاستغناء عنها، وهي القادرة على المساهمة في صنع السلام حيث توجد مصالحها وقيمها. وهذا الترتيب وهذه الصياغة للهدف الرابع يكشف الخط السياسى الأمريكى في مواجهة أزمة وأحداث منطقة وسط افريقيا، اذ تحمل الصياغة معنيين، أولهما إمكانية الإنجاز والتقدم، وثانيهما إمكانية التباطؤ والتريث، ويتم الاختيار بين المعنيين وفقا لاختيارات السياسة الأمريكية ونتيجة لقياس مصالحها العاجلة والاجلة، وطبقا لتقديرات المصالح والأهداف التي تبتغيها الأطراف التي ساندتها السياسة الانجليزية ومجموعة الانجلوفون الأفريقية تجاه الدعوة

الفرنسية المبكرة لتشكيل قوات تدخل دولية تحت مظلة الأمم المتحدة. ● ان التباطؤ أو التريث أو الدراسة الدقيقة لمهمة هذه القوات الدولية وأهدافها - مهما كان المسمى الذي يستحسن اختياره - أدى إلى الأحداث والتطورات التي غطتها وسائل الاعلام الدولية وبلغت ذروتها بعودة اللاجئين إلى رواندا، وأخيرا قام الجنرال باريل الكندي والمرشح لقيادة القوات الدولية بزيارة ميدانية إلى المنطقة وتوصل إلى نتيجة مفادها عدم وجود الحاجة إلى قوات تدخل دولية بالشكل أو بالتصور الذي طرح قبلا على المنظمة الدولية، وإن المهمة الانسانية والعسكرية يجب أن يعاد النظر فيها بأكملها.

- ان قضية بوروندي قد عادت إلى مقدمة الجوانب التي تفحص في مشكلات المنطقة، فقد أخذت مكانها بين أولويات اهتمام مؤتمر القمة الفرنسية الأفريقية، لقد أيد المشاركون ضرورة الإسراع بإنهاء الحصار والمقاطعة الاقتصادية التي سبق أن فرضتها دول الجوار الاقليمي عقب الانقلاب العسكري في بوروندي، وهذا الموقف العام يذكرنا بزيارة وزير الخارجية الأمريكية إلى تنزانيا خلال جولته الأفريقية في النصف الأول من شهر أكتوبر الماضي، واقتراحه على رؤساء دول الجوار الاقليمي البدء في تخفيف أو رفع المقاطعة الاقتصادية ضد بوروندي، ولكن التصميم والتحمس للمقاطعة كان لا يزال شديدا خاصة بالنسبة لسياسة تنزانيا التي عارضت الانقلاب البوروندي وفكرت في أساليب اعنف من الحصار الاقتصادي، وإن لم تستطع في ذلك الوقت الحصول على اجماع افريقي اقليمي لخطوات أكثر من فرض المقاطعة الاقتصادية.

- أخيرا وصلت آثار النتائج والتداعيات إلى سياسة تنزانيا تجاه قضية اللاجئين الروانديين المقيمين على أرضها ويقدرون بنصف مليون لاجئ، فقد طلبت اليهم العودة الطوعية إلى بلادهم قبل نهاية شهر ديسمبر الحالي وإلا فسوف تتخذ اجراء القسر والإكراه لإخراجهم من مناطق الشمال الغربي لبلادها، وكان هذا القرار نتيجة لعملية عودة اللاجئين من شرق زائير بعد تحطيم سيطرة الميليشيات المسلحة التي فرضت ارادتها على معسكرات اللجوء، وكان نتيجة أيضا لاكتشاف التحالف القائم بين ميليشيات الهوتو الروانديين والبورونديين على اللاجئين إلى بلادها، وعندما حاول اللاجئين تحت توجيه قيادات الميليشيات المسلحة الهروب من المعسكرات إلى قلب الريف التنزاني والتوجه جنوبا نحو حدود زامبيا ومالاوي أو التوجه شمالا نحو حدود كينيا، قامت القوات المسلحة والشرطة التنزانية بإيقاف مسيراتهم وأرغمتهم على العودة قسرا إلى معسكرات اللجوء والتأهب للمغادرة إلى رواندا قبل نهاية شهر ديسمبر الحالي.



## أوروبا تحفظ السلام في أفريقيا

●التدخل العسكري الفرنسي لاختفاء تمرد عسكري في جمهورية افريقيا الوسطى، أدى الى كشف المستور عن حقيقتين: الأولى هي استمرار عجز وهزال الية فض المنازعات الافريقية، والثانية هي الحديث عن تصورات فرنسية بريطانية لانشاء قوات لحفظ السلام للتدخل المباشر في النزاعات الداخلية في الدول الافريقية، وان هذه التصورات تلقى القبول من دول افريقية عديدة.

●للمرة الثانية في عام ١٩٩٦ ينكسر الضبط والربط بين جنود الجيش، ويتظاهرون في شوارع العاصمة طلبا لمرتباتهم الشهرية المتأخرة لبضعة شهور، وتحولت المظاهرات الى تمرد وحركة سياسية واسعة بانضمام احزاب المعارضة، ولكن رئيس الجمهورية استنجد بالحكومة الفرنسية التي حركت قواتها المربطة في قاعدتها العسكرية في جمهورية افريقيا الوسطى وأرسلت ألفا آخرين من القوات الخاصة، ومن أجل التوصل الى حل سياسي قامت القيادة الفرنسية بالتفاوض مع الجانبين وتوصلت للمفاوضات الى بقاء رئيس الجمهورية في منصبه والعفو العام عن المتمردين العسكريين والمدنيين وتشكيل حكومة وحدة وطنية وتوفير سيولة نقدية عاجلة لسداد المرتبات وتسيير أمور الدولة.

●جذور هذا الوضع نشأت من تطبيق خطط التكيف الهيكلي التي تبشر بها المؤسسات المالية والنقدية الدولية، فقد قبلت جمهورية افريقيا الوسطى الخطة وبدأت في تطبيقها، وخاصة العناصر الخاصة بالخصخصة وضغط الانفاق الحكومي العام، وتخفيض اعداد العاملين المدنيين والعسكريين وميزانياتهم.. الخ، وقد أدى هذا التطبيق الى وضع اقتصادي أخذ في التدهور منذ العام الماضي من سبب إلى أسوأ واستشعر رئيس الجمهورية المنتخب ديمقراطيا خطورة الكارثة القادمة فأعلن ايقاف تنفيذ الخطة لانقاذ مايمكن انقاذه، ولكن هذه الخطوة الرئاسية أدت الى تحريك قواعد المشروطية الدولية التي تلتزم بها الدول المانحة في أوروبا وأمريكا، وتم ايقاف تدفق المعونات والمساعدات والتسهيلات المالية المتنوعة. فنضبت السيولة وتعقدت الأزمة.

●وعلى الرغم من تحقيق اهداف التدخل العسكري الفرنسي في هذه الدولة وفي غيرها من قبل، إلا أن الرأي العام الفرنسي أخذ يتساءل عن الحكمة في التقدير والتكشف وضغط الانفاق في داخل فرنسا بينما يتدفق الانفاق وترصد الميزانيات للتدخل العسكري في خارج؟ ويتم هذه المفارقة بعد اعلان الرئيس الفرنسي عن إعادة تنظيم وهيكل القوات المسلحة الفرنسية العاملة في الوطن الأم وفي أراضى ماوراء البحار، ومن هنا انكشف الحديث عن سابق تفاوض ومحادثات بين السياسيين الفرنسيين والبريطانية بدعم من الاتحاد الأوربي لانشاء قوات لحفظ السلام في افريقيا، وان الحديث يمتد الى تصورات وخطط تغطي قطاعات التدريب والتأهيل والمعلومات والانتذار المبكر والموارد المالية واللوجستية، وان هذه التصورات تستفيد من سابق الخبرات والممارسات التي عرفتتها القوات العسكرية الأوربية في حالات مثل انجولا وحالات أخرى في مناطق خارج افريقيا.

كما أن الحديث يمتد الى انشاء كلية لتعليم وتدريب القيادات لقوات حفظ السلام فى هرارى عاصمة زيمبابوى تأسيسا على أنها لحدى الدولتين الكبيرتين فى منطقة الجنوب الافريقى.

● والمعلوم من هذه التصورات والتفاهمات يتداول فى وسائل الاعلام العالمية ولايجد معارضة من دولة جنوب افريقيا، فقد انضمت لعضوية منطقة السلام والتعاون الواقعة فى جنوب المحيط الأطلسى منذ عام ١٩٩٤، وهى عضو فى منظمة سادك التى تشمل ١٢ دولة حاليا، وقد سبق فى اجتماعات للمنظمة اقرار برنامج لحفظ السلام وحل المنازعات سلميا فى منطقة الجنوب الافريقى بدعم من الأمم المتحدة، كما أنه يجرى الحديث والتشاور حول انشاء جهاز يتحمل مسئولية تطبيق هذا البرنامج للحفاظ على الأمن والاستقرار، وعلمنا بأنه لدى منطقة الجنوب الافريقى تجربة ناجحة لمواجهة النزاع الداخلى والتمرد العسكرى فى دولة ليسوتو عام ١٩٩٥.

● تبقى أخيرا الإشارة الى موقع ودور الآلية الافريقية لحل المنازعات فى داخل هذا الاطار الواسع الذى يشمل المكونات والاحداث والتصورات الواردة فى هذا المقال، لقد تأجل اجتماع المجلس الوزارى للآلية أخيرا، ثم أعلن عن اجتماع قمة جهاز الآلية على هامش مؤتمر القمة الافريقية القادم والمقرر عقده فى الكامبيرون فى أوائل شهر يوليو القادم. وفى إطار الاستعدادات لعقد قمة جهاز الآلية عقدة رؤساء الأركان الأفارقة اجتماعا فى أديس أبابا فى مطلع شهر يونيو الحالى، وأصدروا تقريرا يتكون من ٢٥ صفحة تبناه المشاركون من الدول أعضاء منظمة الوحدة الافريقية، ويؤكد التقرير أن الدول المشاركة لاتؤيد فكرة تشكيل قوة افريقية دائمة لحفظ السلام، ومن جانب آخر طالب التقرير الأمم المتحدة زيادة معونتها للآلية الافريقية.

● التعليق من عندى وهو أن الامم المتحدة تشكو من حالة الافلاس المزمين وكذلك منظمة الوحدة الافريقية فى نفس الوضع والحالة.

## متابعات في التدفق الاعلامي

● متابعة تدفق الاخبار السياسية في ثنايا الاعلامي المكتوب والمسموع تتيح فرصا متنوعة المستويات للتجميع والترييب، الأمر الذي يترتب عليه استكمال صورة واضحة لجوانب الاحداث، أو بناء تفسير وفهم لمجريات السياسة الدولية، وأعرض مثلين على هذا القول.

● حفظ السلام في التصور الأوروبي:

في أول أغسطس الحالي اعلنت الحكومة البريطانية خططها لتشكيل قوة جديدة للانتشار السريع لمواجهة الازمات والصراعات المسلحة في العالم، ويتراوح عدد افراد القوة بين ٦-٨ آلاف لتنفيذ مهام سلمية وقنالية، وسوف يحظى هذا التشكيل بأولوية في توزيع ميزانية وزارة الدفاع البريطانية.

وقد سبق للامهرام الاقتصادي الحديث عن الموضوع بتاريخ ١٧/٦/٩٦، في مناسبة اتفاق بريطاني فرنسي برعاية من الاتحاد الأوروبي، وإن خطط فرنسا تشمل تكوين قوات تصل إلى حوالي ١٥ ألف جندي، وإن التجربة الحالية تستفيد من تجارب سابقة للدول الكبرى والامم المتحدة في مناطق متنوعة.

هذا التوجه الأوروبي يدعو إلى الذاكرة توجهها افريقيا فرانكوفونيا يتخذ خطواته منذ أوائل هذا العام بمبادرة سنغالية، فقد تشكلت منظمة جديدة تحت شعار افريقيا، وجوهر عملها هو التفكير في انشاء قوة اقليمية قادرة على التدخل السريع لايقاف الحروب الاهلية ومكافحة انتشار الاسلحة، والتشاور في مجالات الامن ومواجهة الازمات الامنية بين الدول المشاركة في المنظمة، وهي السنغال وساحل العاج وبوركينا فاسو ومالي والنيجر، ومن الدول العربية الافريقية انضمت المغرب وموريتانيا وتونس والجزائر وليبيا وقد عقدت الدول المؤسسة للمنظمة اخيرا اجتماع قمة في نواكشوط لتفعيل إجراءات تحقيق الاهداف التي تسعى لها المنظمة.

في الصورة الآن أكثر من معنى ومستوى، فالواضح هو سياسة الاتفاق أو الابتعاد عن دور منظمة الوحدة الافريقية وجهاز الآلية المركزية لفض المنازعات الافريقية لاسباب متنوعة يدلى بها كل جانب من المشاركين في هذا المجال، وواضح ايضا ان الدول الأوروبية التي شهدت تصفية امبراطورياتها في منتصف القرن العشرين، تسعى لحماية مصالحها الاقتصادية والسياسية والثقافية، بانتقاء افضل الوسائل والاساليب من وجهة نظرها في اطار المفاهيم والاضاع الجديدة في العالم مثل ما يسمى بالدبلوماسية الوقائية وتحاول ان تربط بين سياساتها الحالية وأوضاع دول ومناطق في القارة الافريقية.

● علاقات موزمبيق مع الانجلوفون:

عقدت دولة جنوب افريقيا وموزمبيق في مايو ١٩٩٦ اتفاقية تقضى بالسماح لحوالي الف من المزارعين - من ذوي الاصول البيضاء في جنوب افريقيا - بالتوطن والعمل في الانتاج الزراعي وتربية الماشية في محافظة نياسا في شمال موزمبيق لمدة خمسين عاما، وتقضى

الاتفاقية بمنح المزارعين حوافز متنوعة تشجيعا لانتاج الحبوب وفي مقدمتها الذرة بهدف الاستكفاء للسوق الداخلى ويعد ذلك للتصدير، ويخصص لكل مزارع واسرته حيازة مساحة من الارض قد تصل الى حوالى الف هكتار، والمنطقة المخصصة للتوطن لم تستثمر زراعيًا من قبل وخالية من العمران البشرى. وفي مقابل هذا حصلت موزمبيق على ضمانات من حكومة جنوب افريقيا فى مجال منح فرص وأولوية للعمالة الموزمبيقية للسفر والعمل فى جنوب افريقيا، مع اتخاذ الاجراء اللازم لعدم ملاحقة أو ترحيل العمالة الموزمبيقية طبقا لسياسات العمل التى تطبقها دولة جنوب افريقيا تجاه العمالة الاجنبية حاليا.

هذه الاتفاقية سبقتها تفاهات واهتمامات لربط مناطق القلب الصناعى والانتاجى فى جنوب افريقيا عبر ممر تمتد فيه طرق برية وسكك حديد تصل الى ميناء مابوتو فى موزمبيق، وهذا جزء من سياسة التصدير والتجارة التى تتبناها جنوب افريقيا عبر المحيط الهندى. كما ان هذا الاجراء هو جزء من خطط دعم وتوثيق العلاقات بين جنوب افريقيا واعضاء منظمة سايك للجنوب الاقريقي. وقد سبق للأهرام الاقتصادى ان تناول هذه الموضوعات بتاريخ ٩٦/٤/٨ و ١٩٩٦/٨/٥، واستطرادا تجدو الاشارة الى ان تجربة توطين المزارعين من جنوب افريقيا فى موزمبيق ليست التجربة الاولى فى هذا المجال ، فقد سبق عقد اتفاقية مع جمهورية الكونغو وتم توطين مجموعة من المزارعين الذين يعملون فى مجال الزراعة وتربية الماشية.

وفى اطار الاهتمام الانجلو فونى العام بجمهورية موزمبيق الى اجراء مناورات عسكرية مشتركة بين القوات المسلحة الامريكية والقوات المسلحة الموزمبيقية فى الاسبوع الاول من الشهر الحالى، وهى تجرى لأول مرة بين الجانبين، وعلمًا بأن السياسة الامريكية تدعم موزمبيق فى مجال المعونة العسكرية بالسلاح والنقلات والتدريب. خاصة منذ ان تحولت موزمبيق الى القبول بالديمقراطية التعددية والخصخصة واقتصاديات السوق. إجمالى القول هو أن موزمبيق تحتل موقع إهتمام متصاعد فى تفكير الدول الانجلو فونية.



## شمال إفريقيا بين الشرق الأوسط وأوروبا

● شهد النصف الأول من شهر نوفمبر ١٩٩٦ ثلاث مناسبات، أعطت أنباء منطقة شمال إفريقيا مكانا متقدما في تدفق وسائل الاعلام العربى والعالمى.

- يوم ١٣ نوفمبر انعقد مؤتمر القاهرة الاقتصادى للشرق الاوسط وشمال افريقيا، الذى اسهمت فى اعماله وفود عديدة من الدول والمنظمات الاقليمية، والعالمية والمؤسسات المتخصصة والشخصيات الحكومية وغير الحكومية. وقد شاركت فى المؤتمر من منطقة شمال افريقيا دول مصر وتونس والجزائر والمملكة المغربية وموريتانيا، ولم تشترك ليبيا لاسباب تتعلق بقرارات الامم المتحدة الصادرة بشأن قضية لوكربي.

- يوم ١٠ نوفمبر اعلنت الدول الأوروبية فرنسا وايطاليا واسبانيا والبرتغال عن تشكيل قيادة عسكرية لقوة مشتركة لحفظ السلام والأغاثة الانسانية ومواجهة الحالات الطارئة فى جنوب البحر المتوسط (يوروفور)، وأن تدخل هذه القوة سوف يتم بناء على طلب دول المنطقة وبغطاء من الامم المتحدة وبقرار من مجلس الامن. ولكن الاعلان المفاجئ اثار قلقا عميقا وردود افعال متنوعة من جانب الدول العربية فى شمال افريقيا، وخاصة ان الدول الاربعة التى شكلت القوة هى اعضاء فى الاتحاد الاوروبى بجناحيه السياسى والعسكرى، وهى اعضاء فى حلف الاطلسى الذى تمتد مظلته العسكرية فوق مياه البحر المتوسط منذ انضمام اليونان وتركيا لعضويته ايام الحرب الباردة، كما أن وسائل الاعلام نشرت تصريحات وأحاديث أوروبية حول افكار ومشروعات وترتيبات مقترحة لتعاون عسكرى وامنى فى منطقة البحر المتوسط لمواجهة عدم الاستقرار الامنى.

- يوم ٩ نوفمبر تم الاحتفال بتدشين خط انبوب الغاز الجزائرى الذى ربط بين الجزائر واسبانيا مرورا بارض المملكة المغربية وتحت مياه مضيق جبل طارق، ومن المخطط أن يمتد فى العام القادم الى البرتغال وبعد ذلك الى فرنسا وألمانيا. وقد سبق انشاء خط انبوب غاز جزائرى يعبر الارض التونسية ويمر تحت مياه البحر المتوسط الى ايطاليا وافتتح عام ١٩٨٣. وتقول وسائل الاعلام ان هذه العمليات التجارية تمت باتفاقات بين الحكومات والشركات والمؤسسات المالية العالمية.

● هذه المناسبات الثلاث تطرح عددا من الاحتمالات فى ميدان النتائج العاجلة والآجلة، وهذا يتم فى اطار الخريطة السياسية للعلاقات المتبادلة سياسيا واقتصاديا بين الدول الاطراف فى النشاط الافريقى والشرق اوسطى والاوروبى:

- الجامعة العربية هي المنظمة التى تضم دول الجناح الاسيوى والجناح الافريقى من الوطن العربى، ودول الجناح الافريقى هى عشر دول عربية افريقية، ولكن سبعا منها تقع فى منطقة شمال افريقيا، وأربعاً فى منطقة القرن الافريقى ومنطقة المحيط الهندى، ولهذا يكون من المتصور عقلا أن المعاملات والنتائج المترتبة على المناسبات الثلاث السابقة لا تقع بنفس المعيار والفعالية على مجمل دول الجناح الافريقى من الوطن العربى، ومن ثم تتفاوت مواقفها

وتوجهاتها في هذا الإطار.

- دول تجمع برشلونة وإعلانها الصابر عام ١٩٩٥، وه دول الاتحاد الاوروبى ودول منطقة شمال افريقيا التى اتفقت على انشاء منطقة اقتصادية للتبادل الحر والشراكة التجارية والمالية، وعلى ان تقوم بينها عام ٢٠١٠ منطقة للتجارة الحرة تجمع بين دول شمال وجنوب البحر المتوسط ودول منطقة شمال افريقيا المشاركة هي مصر وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، وغابت ليبيا عن الاجتماع للأسباب الخاصة بالأمم المتحدة، والملاحظة ان الدول العربية الافريقية هي نفسها التي شاركت في مؤتمر الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

- منظمة الوحدة الافريقية هي المنظمة الجامعة لدول القارة الافريقية التي يبلغ عدد اعضائها ٥٣ دولة، وتجدر الإشارة الى ان المنظمة اعترفت بالجمهورية العربية الصحراوية عام ١٩٨٤، الأمر الذي أدى بالملكة المغربية الى اعلان تجميد عضويتها ثم انسحابها من المنظمة عام ١٩٩١ وقد سبق للمنظمة ان وافقت على تقسيم افريقيا اقاليم فرعية عددها خمسة بهدف انشاء تنظيمات اقليمية فرعية في داخل الاطار الافريقي العام الذي تنظمه اقتصاديا معاهدة انشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية (معاهدة ابوجا) والملاحظ ان الدول العربية الافريقية قد توزعت عضويتها بين الاقاليم الفرعية، فعدد منها يقع في نطاق اقليم شمال افريقيا، وعدد آخر يقع في نطاق اقليم شرق افريقيا، والاستثناء الوحيد هو موريتانيا التي انضمت الى التنظيمين الفرعيين في كل من شمال افريقيا وغرب افريقيا، بينما ظلت الدولة المصرية خارج عضوية جميع التنظيمات الفرعية القائمة حالياً في القارة الافريقية.

وقد أدت تطورات وتعقيدات العلاقات المتبادلة بين دول المغرب العربي الى تجميد نشاط الاتحاد المغاربي وعدم فعاليته كتنظيم اقليمي فرعي، ولذلك تشير الانباء الى افكار واتصالات لتشكيل تجمع اقتصادي جديد في اقليم شمال افريقيا يضم كلا من مصر وليبيا وتونس والجزائر بهدف الخروج من مازق موقف المملكة المغربية تجاه منظمة الوحدة الافريقية والجماعة الاقتصادية الافريقية.

● النظرة السابقة حول الموضوع ونتائج بوجه عام تكشف عن ان تنوع مجالات التعاون والتبادل الاقتصادي والسياسي هو امر يستحق التشجيع والدعم، ولكن التجارب العالمية المتنوعة تشير الى ان مفهوم التعاون وتطبيقاته تتطلب السير نحو مجالات من التنسيق والتنظيم في صور اقتصادية وتجارية وسياسية وأمنية وتقتضي الالتزام بترتيبات والتزامات في داخل كل تنظيم او تجمع او كتلة، ومن هنا يكون السؤال الحاسم: هل لهذه الدول استراتيجية للتحرك. وهل تتوفر لديها بدائل التفكير والتخطيط والاختيار لاحتمالات المستقبل القادم؟

# المستقبل العسكري في الفرانكوفون الافريقي

● في اواخر فبراير ١٩٩٦ أعلن الرئيس شيراك عن خطط لاعادة تنظيم الجيش الفرنسي، على مستوى الهيكل التنظيمي واساليب الاداء، وقدرات التحرك وتجميع الصناعات العسكرية... الخ، والمعنى الذي تداولته وسائل الاعلام العالمية هو أن التغيير الثوري في الفكر العسكري الفرنسي يتجه إلى منظومة تجمع بين الاحتراف العسكري والتقدم التكنولوجي الحديث وتدفق المعلومات وتحليلها ودقة المراقبة للأحداث وسرعة اتخاذ القرار المناسب، ويتم هذا بدلا من منظومة الكم والحشد السابقة، وأن لهذا التغيير اسبابا تتعلق بنتائج وأوضاع العالم بعد انتهاء الحرب الباردة، وزوال التهديد بالمواجهة الكونية وبروز ظاهرة الصراعات المحدودة، كما أن الأوضاع الفرنسية الداخلية تتطلب التقشف والحد من الانفاق العام، وأن ميزانية القوات المسلحة الفرنسية تمثل عبئا ثقيلا، ويضاف إلى هذا الدروس التي تعلمتها العسكرية الفرنسية من مشاركتها في حرب الخليج الثانية وفي التدخل العسكري في البوسنة.

● هذه السياسة العسكرية الجديدة - وإن كان تنفيذها سوف يستغرق عددا من السنوات القادمة - تطرح السؤال عن اثارها ونتائجها في ميادين العلاقات العسكرية الفرنسية الافريقية؟ خاصة ان فرنسا لها التزامات وتدخلات عسكرية في دول الفرانكوفون الزفريقي بالإضافة إلى اسواق بيع السلاح الفرنسي لهذه الدول وغيرها في افريقيا.

● العلاقات العسكرية الفرنسية لها عدة مستويات: الأول هو اتفاقيات عسكرية ودفاع مشترك بين فرنسا ودول الفرانكوفون الافريقي تمتد إلى قطاعات الامداد والتنظيم والتدريب والتعاون بين أجهزة الاستخبارات العسكرية، كما أن الكليات العسكرية الفرنسية تستقبل بعثات عسكرية افريقية متنوعة، وهذا المستوى يؤثر في قضايا وأوضاع التنظيم والإدارة كما يؤثر في تكوين العقيدة العسكرية وتوجهات الفكر العسكري لدى القيادات والضباط في الجيوش الافريقية في دول الفرانكوفون، والمستوى الثاني هو وجود قواعد عسكرية وبحرية ترابط فيها الجيوش الفرنسية في داخل الدول الافريقية المستقلة، وهي تقوم بمسؤوليتين الأولى منهما تنفيذ متطلبات اتفاقيات الدفاع المشترك، والثانية التدخل العسكري لحماية النظام السياسية في هذه الدول باسم الدفاع المشترك ضد الغزو أو التهديد الخارجي، وهذه الدول هي السنغال، وتشاد، وجمهورية افريقيا الوسطى، والجابون، وساحل العاج، وجيبوتي، أما المستوى الثالث فهو وجود قوات من الجيش الفرنسي وقواعد عسكرية فرنسية فيما يسمى الأراضي الفرنسية فيما وراء البحار وهي جزيرة مايوت من مجموعة جزر الكومور، وجزيرة ريونيون في المحيط الهندي، وهذا المستوى تتصاعد أهميته في التحرك السريع لمواجهة الظروف والأوضاع



المتغيرة في المحيط الهندي إذ أن هذه الجزر تقع خارج الفضاء الأرضي والمائي الذي تشرف عليه وتتابعه قيادة الاسطول الخامس الأمريكي (سنتكوم).

● وقد تواترت الأنباء بعد اعلان الرئيس شيراك عن هذه الخطط الجديدة - عن رغبة فرنسا في تخفيض أو تفكيك أو تغيير عدد من التزاماتها العسكرية في منطقة فرانكوفون الأفريقي بوجه عام، ولكن السياسة الفرنسية تؤكد أيضا عدة مستويات للتعامل مع الدول الأفريقية فرانكوفونية. فقد أكد وزير الدفاع الفرنسي أن القاعدة الفرنسية في جيبوتي سوف تبقى بدون تغيير أو تخفيض، والمعنى في هذا الاعلان واضح إذ هي القاعدة الفرنسية الوحيدة الموجودة والفاعلة في منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر وباقي المنطقة التي يتابعها ويراقبها الاسطول الخامس الأمريكي، أما باقي القواعد العسكرية في الدول الأفريقية الأخرى فسوف تجري عليها قواعد التخفيض أو التفكيك، والأنباء تشير إلى الاتجاه نحو إبقاء القواعد العسكرية الفرنسية في ثلاث دول هي السنغال، وتشاد والجابون، وإن أصبح باقي الدول المجاورة والمرتبطة باتفاقيات الدفاع المشترك مع فرنسا تحت مراقبة ومتابعة هذه القواعد الثلاث، أما المستوى الثالث الخاص بالأراضي الفرنسية فيما وراء البحار فلا يوجد حديث عاجل بشأنه، إذ سوف يسرى عليه مايجرى على أوضاع القوات المسلحة الفرنسية في الوطن الأم طبقا للخطط الجديدة.

● ومن ناحية أخرى فاعتقد أن هذه الآثار والنتائج سوف تمتد إلى أوضاع الجيوش الأفريقية في دول فرانكوفون الأفريقي، لأن المؤسسة العسكرية بوجه عام في هذه الدول تواجه مشكلات حادة تتطلب إعادة النظر وإعادة التنظيم فيما يتعلق بالاعداد والميزانيات والوظائف والمستوليات والعلاقات العسكرية المدنية بوجه عام. لقد شهدت الأعوام الأخيرة منذ انتهاء الحرب الباردة ظاهرة تظاهر وإضراب أفراد القوات المسلحة في هذه الدول، وليس هذا لأسباب سياسية أو تطلعا للسيطرة على السلطة، وإنما كان لأسباب مالية دعت الجنود إلى التظاهر والإضراب في شوارع عواصم الدول احتجاجا على تأخر دفع المرتبات الشهرية لعدة شهور تتراوح بين ثلاثة أو ستة شهور في عديد من الحالات مثل غينيا، وزائير، وتشاد، وجزر القمر... الخ، ومن الوارد أن تختلط الأسباب المالية مع الأسباب السياسية كما تطورت في بعض الحالات بدول فرانكوفون الأفريقي، وهي جميعا تواجه أزمات مالية واقتصادية حادة.

● ويضاف إلى هذا أن الجيوش الأفريقية في دول فرانكوفون قد نشأت وتوسعت في العدد والتسليح والتنظيم متأثرة أو طبقا لأنماط الجيش الفرنسي وتنظيماته ومدارسه العسكرية، كما أن فترة الحرب الباردة والمخاوف التي سيطرت على السياسة الفرنسية في فترة المواجهة والصراع الدولي قد أدت إلى إغراء الدول الأفريقية بالتوسع في تكوين الجيوش وتسليحها، وفي استخداماتها أداة للضبط والأمن الداخلي وقمع المعارضين وإحكام السيطرة الحكومية بقوة السلاح، ولهذا اعتقد أن التغيير المتوالي في البيئات الدولية والإقليمية سوف يطرح نتائج في البيئات الوطنية الداخلية.



## كومنولث الناطقين بالبرتغالية

■ عقب إختتام مؤتمر القمة الأفريقي في الكامبيرون في منتصف شهر يوليو الماضي،، إنعقد في لشبونة إجتماع ضم رؤساء دول البرتغال والبرازيل وخمس دول أفريقية هي أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو، والرأس الأخضر وساوتومي وبرنسيب، وهي الدول المستقلة التي تتحدث اللغة البرتغالية ( دول اللوزوفون) وإتفق المجتمعون على تشكيل كومنولث يضم دولهم لتحقيق أهداف مشتركة في مقدمتها الدفاع عن اللغة والثقافة البرتغالية، والعمل المشترك من أجل تنمية مصالح دولهم وأوضاعها الاقتصادية والاستراتيجية.

■ وتشكيل هذا التجمع يتشابه في أمور عديدة مع التجمعين الآخرين الموجودين حاليا وهما الأنجلوفون والفرانكوفون، فهذه التجمعات الثلاثة تضم دولاً أوروبية وأفريقية وغير أفريقية يجمع بينها شعار وحدة اللغة والثقافة ومواريت التاريخ الحضاري منذ وصول الرجل الأبيض للسيطرة على مناطق خارج أوروبا، ولكن تظل القاعدة المحورية لكل تجمع هي موضوعات الاقتصاد والتجارة والاستثمارات والنفوذ السياسي، وفي حالة هذا التجمع الجديد نجد أن الرأس السياسي هو البرتغال، ولكن الرأس الاقتصادي تفوز به البرازيل، إذ تشير إحصاءات السكان إلى أن إجمالي تعداد سكان التجمع هو حوالي ٢٠٠ مليون، وتمثل البرازيل وحدها ٧٠٪ من إجمالي هذا التعداد وأما متوسط الدخل الفردي فإن البرتغال ترتفع إلى حوالي ٨٠٠٠ دولار سنوياً، والبرازيل إلى حوالي ٣١٠٠ دولار سنوياً، أما الدول الأفريقية بدون إستثناء فإن متوسط الدخل الفردي يقل عن ألف دولار سنوياً ويتدنى في بعضها إلى ٨٠ دولاراً سنوياً ( طبقاً لإحصاءات ١٩٩٣ )

■ وبالإضافة إلى هذا ففي البرازيل إقتصاد نشط متوسع نحو الخارج، ليس فقط في أمريكا اللاتينية وإنما أيضاً نحو أفريقيا، فالشركات والمؤسسات الاقتصادية البرازيلية موجودة على مستويات متنوعة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في ميادين إستثمارات البترول وفي تجارة التصدير والاستيراد وفي الصناعات الاستخراجية، كما أن للبرازيل وجهاً ثقافياً معروفاً في البيئات الثقافية والأكاديمية الأفريقية، فهي أحد منابع الفكر الاقتصادي والسياسي المعروف باسم مدرسة التبعية، والذي إنتشر في مناطق وجامعات كثير من بلدان العالم الثالث منذ أيام الحرب الباردة، ومن بين كبار مفكريه ومنظريه عديد من المثقفين المعروفين في مجال دراسات الإقتصاد السياسي، ونشير من بينهم إلى رئيس جمهورية البرازيل الحالي.

■ ومن ناحية ثانية فإن إشتداد المنافسة بين الأنجلوفون والفرانكوفون في أفريقيا، هو الذي دفع البرتغال والبرازيل إلى طرح فكرة التجمع وتنظيمها في

صورة كومنولث، والسبب هو اتجاه التدافع الأوروبي الأمريكى نحو إستلاب الدول الناطقة بالبرتغالية للأرتباط إقتصاديا بأحد هذين التجمعين، وتشجيع التدريس والتحدث والنشاط الثقافى والتعليمى بإحدى اللغتين الإنجليزية والفرنسية، ونشير فى هذا المقام إلى بعض المؤشرات مثل إنجذاب دول اللوزوفون الأفريقية إلى الانضمام لعضوية منظمات فرعية أفريقية، فأنجولا وموزمبيق عضوان فى منظمة سادك للجنوب الأفريقى ومنظمة كومبيسا لشرق ووسط أفريقيا، أما الرأس الأخضر وغينيا بيساو وساوتومى وبرنسيب فهى أعضاء فى منظمة إيكواس لغرب أفريقيا، وهذه المنظمات الفرعية ترتب أمور علاقاتها الإقتصادية المتبادلة بشكل يجعل الدول الصغرى تدور فى فلك القوى الإقليمية الكبرى فى كل منظمة فرعية، والمثل الآخر هو أن ثروات هذه الدول المعدنية والطبيعية لم تستثمر بعد، وأن الشركات والمؤسسات الأنجلوفونية والفرانكوفونية تتجه نحوها للاستكشاف والاستثمار، ومن هذه الثروات الماس والبتترول والغاز الطبيعى والكافور والموز والفول السودانى والأسماك والقطن والأخشاب... الخ، وتدل مؤشرات التجارة الخارجية لهذه الدول على أن عبيدا من الدول الأوروبية والأمريكية هى التى تستأثر بالنصيب الأكبر إستيرادا وتصديرا، وأن جنوب أفريقيا تنافس فى أسواق دول الجوار للحصول على نصيب من هذه التجارة ( أنجولا وموزمبيق).

■ وبإتمام تنظيم هذا التجمع لدول اللوزوفون يمكن القول أن أفريقيا قد تم تقسيمها إلى مناطق ثقافية ترتبط كل منها بدولة أم فى أوروبا وأمريكا الشمالية. فيما عدا منطقة الناطقين باللغة العربية فى النصف الشمالى من القارة الأفريقية ( العربيفون)، ولعل هذا يكون دافعا للجامعة العربية وجناحها الثقافى منظمة اليسكو ومنظمة المؤتمر الإسلامى وجناحها الثقافى منظمة إبسيسكو إلى اتخاذ خطوة إيجابية للتنسيق بين نشاطاتهما المتنوعة فى أفريقيا واتخاذ خطوة تنظيمية تربط بين الدول الناطقة باللغة العربية والأقليات الكثيرة المتنوعة فى القارة من المتحدثين أيضا باللغة العربية فى صورة تنظيم أو رابطة ثقافية عامة تدافع عن حاضر وواقع اللغة العربية والثقافة العربية وتعمل على التنمية والتوسع فى المستقبل القادم.

## هل المحيط الهندي منطقة تجارة متكاملة؟

■ هذه قراءة سياسية لا تنكر حقائق الجغرافيا والتاريخ ، وإنما تحاول فحص آثار ونتائج الاقتصاد السياسى التى تتراكم فى منطقة المحيط الهندي وتشمل المنطقة المياه والجزر والأراضى المشاطئة فى قارتي إفريقيا وآسيا ■ منذ مطلع عام ١٩٩٦ حدثت عدة وقائع كل على حدة فى داخل المنطقة، وتحديدا فى داخل شبكة العلاقات التجارية والاستثمارية المتبادلة والتى تنمو على مستويات عديدة، وتتنافس فى إطار هذه الساحة بمكوناتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية دول وقوى اقليمية وعالمية، وان كانت الاهداف تدور حول التجارة والأسواق ، الا ان الوسائل والغايات فيها كثير من الاتفاق وكثير من التناقض ، وهذا هو جوهر التنافس الدولى الحالى. واعتقد ان التنافس الدولى يدور حول تثبيت أولوية أولى لواحد من التصورين التاليين:

- التصور الأول تتبناه السياسيات الأوروبية الأمريكية ويدور حول أولوية استمرار المحيط الهندي ممر للتجارة الدولية المتدفقة بين الأطراف الأوروبية الأمريكية والأطراف الآسيوية والخليجية عامة، وان هذا التدفق المفتوح لا يمنع قيام مبادلات تجارية بين الدول والمناطق المشاطئة للمحيط والخليج. - التصور الثانى تتبناه سياسات جنوب إفريقيا والهند وتساندهما منظمة سادك فى الجنوب الأفريقى ودول شبه الجزيرة الهندية وبعض الدول الجزر فى مياه المحيط ويدور حول أولوية تحول منطقة المحيط الهندي الى منطقة تجارة واستثمارات متكاملة، تقوم عضويتها أساسا على دول المنطقة فى البر والبحر، وإن البناء التدريجى لمنطقة التجارة الإقليمية لا يمنع استمرار المبادلات التجارية الأوروبية الأمريكية الآسيوية ولا يمنع استخدام طرق وممرات التجارة الدولية وتسهيلات الموانئ فى منطقة المحيط الهندي.

■ والوقائع والأحداث التى تكشف أبعاد هذه المنافسة الدولية هي: - التنامى المتصاعد لأحصاءات التبادل التجارى والاستثمارات فى منطقة الخليج وباقى الدول والجزر بالمنطقة ، وفى المقدمة تجارة دولة جنوب إفريقيا وتجارة الهند، مع تدفق واضح فى مجالات انتقال الافراد ورؤوس الأموال والبضائع والعمالة والخبرة الفنية والمشروعات المشتركة والتبادل الطلابى والثقافى فى المنطقة.

- السعى الحثيث الذى تقوم به دولة موريشيوس للارتباط بشبكة المبادلات التجارية باعتبارها محطة للتموين وللصيانة فى وسط ممرات التجارة العالمية عبر مياه المحيط الهندي.



- الأولوية التي تمنحها دولة جنوب أفريقيا حاليا لإنشاء ممر جنوب أفريقيا موزمبيق للربط بطرق برية وحديدية جديدة بين الوسط الصناعي الانتاجي في جنوب أفريقيا وميناء مابوتو في موزمبيق ، مع إتمام وتشبيد تسهيلات في الميناء ومنشآت تسمح لغاطس السفن والحاويات الكبرى بالاستخدام، ويوفر هذا المشروع اختصارا في المسافات وزيادة في طاقات النقل والتصدير والاستيراد وذلك بالإضافة الى موانئ دولة جنوب أفريقيا على الساحل الشرقي وفي مقدمتها دربان، والخطة الجارية تنفيذها حاليا تستغرق ١٨ شهرا وبحيث يبدأ التشغيل في اغسطس ١٩٩٧.

- سياسات الاتحاد الاوروبي لمزيد من التبادل التجاري والاستثمارات في اسواق الشرق الاقصى ودول النمر الاسيوية، ويتجلى هذا في انعقاد مؤتمر بانكوك وبالإضافة الى هذا مقترحات الاتحاد الاوروبي لتفعيل الحوار مع دول مجلس التعاون الخليجي وخطة للتبادل التجاري الحربيين الجانبين .  
- ملتقى الاعمال الأمريكي الخليجي الذي انعقد في المنامة بين رجال الاعمال الصناعيين من دول مجلس التعاون ونظرائهم من الولايات المتحدة الأمريكية. والتوصيات الصادرة عن المشاركين في مياين التعاون التجاري والاستثماري.

الأمور الزاهنة او باستشراف المستقبل القادم. ومنها:  
- التنظيم الجديد للمظلة العسكرية والبحرية للأسطول الأمريكي الخامس في مناطق البر والبحر بالمحيط الهندي والخليج والبحر الأحمر، ويضاف الى هذا قاعدة ديجو جارسيا الأمريكية الموجودة في مياه المحيط الهندي، كذلك الاتفاقيات العسكرية الأمريكية مع دول عديدة بالمنطقة.

- الخطط الفرنسية لإعادة تنظيم القوات المسلحة الفرنسية، واثارها في ترتيب اوضاع الارتباطات العسكرية ، والقواعد الفرنسية الموجودة في الدول المستقلة او في الاراضي الفرنسية فيما وراء البحار بمنطقة المحيط الهندي .  
- الزيارات والمحادثات المكثفة والمتنوعة التي يقوم بها وزراء ومستولون من الدول الأوروبية والأمريكية الى المنطقة وخاصة وزراء الدفاع ووزراء التجارة مع تبادل الزيارات والاتصالات بين رجال الاعمال بشكل ملحوظ.

■ وآخر ما يذكر في مجالات هذا النشاط المتنوع هو المبادرة المشتركة بين جنوب أفريقيا والهند لإنشاء منتدى حافة المحيط الهندي والاجتماعات الخاصة بالمبادرة شارك فيها ممثلو عشر دول من المنطقة من بينهم دولة عمان واهداف المبادرة هي الأبحاث والقضايا الخاصة بتحليل التجارة وتدفقات الاستثمار في داخل المنطقة، كذلك تهتم المبادرة بالتعيين والمعالجة المعنية والأنظمة المعاونة في ذلك.



## ترتيب المحيط الهندي والدول المطاطة

● في منتصف شهر يوليو الحالي زار وزير خارجية سلطنة عمان الهندي وموريشيوس ، وأعلن عن قبولهما إنشاء اتحاد دول المحيط الهندي ، وأنه سوف يزور دول جنوب افريقيا وموزمبيق وماليزيا وسنغافورة لدعوتهم للانضمام للاتحاد، والهدف هو انشاء كتل اقتصادي سياسي وانشاء سوق مشتركة تضم الدول الجزر بالمحيط والدول المطاطة في قارتي آسيا وافريقيا.

● التحرك العماني على مستوى المبادأة الدبلوماسية جيد ويثير العديد من التساؤلات في هذه الفترة الزمنية ، وهذا لأن الفكرة قديمة وأنها كانت مطروحة من جانب أطراف أخرى افريقية واسيوية ونشير الى أهم معالم تاريخها السابق والحالي:

- في فترة الحرب الباردة ارتبطت الفكرة بالصراع السوفيتي الأمريكي في المنطقة ، وسعى السياسة الإيرانية لتكوين كتل او تحالف علني او سري ضد السياسة السوفيتية في المحيط وفي افريقيا ، ولكن دعوة تنظيم الدول الموالية للغرب لم تنجح في السبعينيات من هذا القرن

- انتهاء الحرب الباردة وظهور الدول المستقلة بعد تصفية الاستعمار، أعطى الفكرة الطابع الاقتصادي وأعطى الأولوية لقضايا التجارة المتبادلة والاستثمار والبيئة ، وكانت الهند قد دعت لتشكيل رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي وللتعاون في اطار ترتيبات التجارة التفضيلية من الهند وباكستان وبنجلاديش ونيبال وبوتان وسيريلانكا والمالديف، ويلاحظ هنا انضمام دولتين من دول جزر المحيط الهندي، وقبل هذه الفترة كان اهتمام الأمم المتحدة طوال الأعوام الثمانينات يتجه الى تنمية التعاون الاقتصادي الاقليمي وانشاء منطقة سلام في المحيط الهندي، ولكن الجهود الدولية لم تترتب عليها نتائج ايجابية ذات قيمة.

- بعد التحول الديموقراطي في دولة جنوب افريقيا عام ١٩٩٤ ، وجهت الدعوة الى الهند للتعاون الاقتصادي وتكوين منطقة تجارة في المحيط وتكثيف التعاون التجاري والاستثمارات. ومنطق جنوب افريقيا هو ان دول منظمة سادك للجنوب الافريقي (١٢ دولة بعد انضمام موريشيوس)

تري ان المستقبل هو للتعاون الاقتصادي مع دول الهند والمالديف وسيشل وسريلانكا وجزر القمر، ومع ان الهند كانت تؤيد الدعوة الا انها تتحفظ على انضمام اعضاء منظمة سادك من الدول غير المطلة على المحيط الهندي. ولكن التفاهم بين الجانبين أدى الى انشاء منتدى دولة حافة المحيط الهندي والذي دعيت عمان للمشاركة في نشاطه واستجابت منذ ذلك التاريخ.

- تبنت موريشيوس تنشيط الفكرة فدعت الى اجتماع يضم استراليا وغينيا

الجديدة والهند وجنوب افريقيا وسنغافورة بالإضافة إليها:  
وطرحت للمناقشة الآراء والقضايا، وظهرت تباينات حول أولوية التبادل التجاري والاستثمارات والبنية الأساسية الاقتصادية والحوافز الجمركية وأولوية الأمن والاستقرار ومخاطر الهجرة غير المشروعة وانتقال العمالة والأفراد، وأشارت المناقشات أيضا إلى قضايا البيئة.

وفي الفترة التي تلت انعقاد المؤتمر تقدمت موريشيوس بالدعوة إلى الجمهورية اليمنية للانضمام إلى التجمع، وقبلت اليمن من حيث المبدأ دراسة الدعوة، والملاحظة الأولى هي تنوع وتعدد أسماء الدول المدعوة للمشاركة فبعضها يقع في دائرة المحيط الهندي، وبعضها يمثل الرغبة في التوسع نحو الداخل في منطقة جنوب شرق آسيا (منظمة آسيان) وفي منطقة التجمع الآسيوي الباسفيكي (منظمة آبيك)، والملاحظة الثانية هي قيمة الموقع الاستراتيجي الحاكم لدولتي عمان واليمن على مداخل الخليج العربي الفارسي والبحر الأحمر.

● وفي الخطوة الراهنة للسياسة العمانية تتوسع الرؤية للتفاوض مع ماليزيا وسنغافورة، ولكن الملاحظة الهامة هي عدم الإشارة إلى إيران في كل هذا الحديث والنشاط مع أن السياسة الإيرانية موجودة بحكم الموقع الجغرافي على مياه المحيط الهندي، وموجودة بحكم الأمر الواقع السياسي والاقتصادي من خلال علاقات اقلحت في انشائها في الفترة الزمنية التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة، فقد عقدت مع جنوب افريقيا اتفاقية لتخزين البترول الإيراني في خلية سالدنبا، ووقعت اتفاقية مع الجمهورية اليمنية لتكرير عشرة آلاف برميل نفط خام يوميا في مصفاة عدن، وأنه يمكن زيادة الكمية بعد إتمام صيانة منشآت المصفاة، كذلك نجحت في ربط السكك الحديدية الإيرانية مع سكك حديد الدول الإسلامية في آسيا الوسطى، مما ترتب عليه فتح طرق النقل التجاري والاستيراد والتصدير من بلاد وسط آسيا عامة إلى ميناء بنبر عباس الإيراني في الخليج ومن ثم تكون طرق التجارة ونقل البترول هي الخروج من الخليج إلى المحيط الهندي. وبالإضافة إلى هذا توجد منظمة التعاون الاقتصادي لدول غرب آسيا وآسيا الوسطى (إكو) التي تضم عشر دول من بينها باكستان وإيران وهما دولتان مشاططتان للمحيط الهندي.

● مازال الموضوع مفتوحا للنقاش والمتابعة ودراسة الآثار المترتبة اقتصاديا وسياسيا بوجه عام، خاصة أن الاهتمام العماني يستند إلى الرغبة في إحياء الدور التاريخي التجاري في منطقة المحيط الهندي أيام الإمبراطورية العمانية التي قامت في القرن التاسع عشر، وأنه لا بد من تقييم السياسة والمواقف الفرنسية الموجودة بنفوذها في المنطقة من خلال جزيرة ريونيون وجمهورية مالاياش، واستطرادا ماهو رد الفعل العربي والشرق اوسط تجاه سياسة التوجه جنوبا نحو المحيط الهندي وترتيب الأوضاع عند مداخل البحر الأحمر والخليج العربي الفارسي؟

# التضامن الأفرو آسيوي في المحيط الهندي

● هذا هو المقال الثالث في متابعة خطوات انشاء التجمع الاقتصادي للدول المشاطئة للمحيط الهندي، فقد نشر الأهرام الاقتصادي المقال الأول في ٨/٤/١٩٩٦، والمقال الثاني في ٥/٨/١٩٩٦.

● لقد انعقد في سبتمبر ١٩٩٦ اجتماع ضم ممثلي ١٤ دولة افريقية وآسيوية، واتفق المشاركون علي تحديد مارس ١٩٩٧ موعدا لاعلان ميثاق التأسيس وانشاء أمانة عامة دائمة للتجمع، وتداولت وسائل الاعلام انباء مقتضبة عن الاهداف والمبادئ التي تستهدف برامج للتعاون الاقتصادي وتوسيع وتنشيط علاقات التجارة المتبادلة والاستثمار والمواصلات والنقل البحري، وتخفيف العوائق الجمركية امام تدفق السلع والخدمات والتكنولوجيا في داخل منطقة التجمع.

● ان النظرة الفاحصة للخريطة الجيوبوليتيكية لهذا التجمع تقصص عن المعاني التنظيمية والاهداف الاقتصادية السياسية لتضامن السواحل والجزر علي النحو التالي:

## ١ - الساحل الشرقي لافريقيا:

تنضم جنوب افريقيا وموزمبيق وتنزانيا وكينيا، وهذا يعني انضمام دول الساحل الشرقي فيما عدا الصومال لاسباب عدم وجود دولة او حكومة تملك الرأي والموقف حول الموضوع المطروح.

## ٢ - الساحل الجنوبي للجزيرة العربية

تنضم اليمن وعمان، وهذا يعني انضمام كل دول هذا الساحل ومايتبعها من جزر في بحر العرب وخليج عدن والمحيط، علما بان مياهها الاقليمية تشمل مداخل البحر الاحمر والخليج الفارسي العربي.

## ٣ - الدول الجزر في المحيط الهندي

تنضم مدغشقر (ملاچاش) وموريشيوس، وهما دولتان عضوان بمنطقة الوحدة الافريقية، وتبقي دولة جزر القمر ودولة سيشل اللتان لم تعلن بعد الرأي حول هذا الموضوع.

## ٤ - شبه القارة الهندية والشرق الاقصى.

تنضم الهند وسريلانكا وماليزيا وسنغافورة واندونيسيا، ويلفت النظر حتي الان ان دولة مالديف وهي عضو بمنظمة المؤتمر الاسلامي لم تعلن موقفها حول هذا الموضوع، وتنطبق الملاحظة علي باكستان ايضا.

٥ - قارة استراليا.

واعتقد ان دراسة القيمة الاقتصادية الفعلية لانشاء التجمع سوف تتأخر الي اعلان الوثائق الكاملة والتنظيمات المقترحة للتجمع، وهذه هي مهمة ومسئولية الاقتصاديين الذين يعرفون حاليا ان دول التجمع تشكل حوالي ٦.٥٪ من الناتج المحلي العالمي، وان نصيبها من التجارة العالمية هو ١٠.٧٪، وان التجارة المتبادلة بين دولة تصل الي ٢.٢ بليون دولار بما يساوي ٢٢٪ من التجارة العالمية [الارقام منقولة عن مقال منشور بالأهرام بتاريخ ١٩٩٦/٩/٧].

● ان القراءة السياسية لهذه الخطوات تكشف عن مدي وتأثير النتائج التي تترتب علي انتهاء الحرب الباردة علي المستوي الكوني وعلي المستويات الاقليمية، ولعل التصريح الذي نقلته الصحافة العربية عن السفير غالب علي جميل وكيل وزارة الخارجية اليمنية هو من اصدق ما قرأت في هذا المجال ، وتقول:

«دأبت اليمن علي الاهتمام غربا كنوع من الاهتمام بالمنطقة، الا انها بدأت الان تلتفت شرقا رغم انتمائها للجزيرة العربية والخليج، وانها لن تهتم بالشكليات، وسوف تبحث عن مصالحها أينما وجدت».

● واعتقد ان الاهتمام العربي والافريقي بهذه الوقائع سوف يتراوح بين الدول الاعضاء في الجامعة العربية وفي منظمة الوحدة الافريقية، وسوف يكون في مقدمة المهتمين والمتابعين لهذا الموضوع ثلاثة انواع من الدول: الأول الدول التي لديها إنتاج يدخل التجارة العالمية والاقليمية بشكل فعال، والثاني هو الدول التي لديها أساطيل تجارية تمخر عباب المحيط وتشارك في حركة النقل التجاري العالمي، والثالث هو الدول التي لها اساطيل حربية وأرتباطات وقواعد عسكرية في منطقة المحيط والدول المشاطئة بوجه عام. أما غير هذا من الدول فسوف تتحدث بالدعم أو بالتنديد علي مستوي القول المجرد وإبراء الذمة.

● وتبقي ملاحظة اخيرة وهي التفسير لكلمة الغرب وكلمة الشرق اللتين وردتا في حديث وكيل وزارة الخارجية اليمنية ، فهل التفسير بالمعني الجغرافي أم هو بالمعني السياسي المتداول عالميا؟ خاصة في مناح مابعد إنتهاء الحرب الباردة ، وهذه الملاحظة تهتم بها جامعة الدول العربية ، ولهم بها مجلس التعاون الخليجي.

● ان ترتيب السواحل العربية والافريقية والاسيوية والجزر بالمحيط الهندي، مازال موضوعا مفتوحا للمتابعة والتقييم.





القسم الثالث

**العلاقات الاقليمية**

**وتضاي الديموقراطية**

## افريقيا خالية من السلاح النووى

● تستحق السياسة المصرية ومنظمة الوحدة الافريقية تقديرا خاصا فى مناسبة التوقيع على معاهدة إخلاء افريقيا من السلاح النووى ( اتفاقية بليندابا )، فقد اتصفت سياسات ومواقف كل منها منذ الأعوام الستينيات بالإصرار على الفكرة وعلى السعى لتطبيقها، وخاصة منذ انعقاد المؤتمر الأول للقمة الافريقية فى القاهرة عام ١٩٦٤، وفى هذا المقام يتوجب الإقرار بالعرفان والفضل والبصيرة للآباء المؤسسين للمنظمة الافريقية عام ١٩٦٣، ونشير من بين الأسماء إلى نكروما وعبد الناصر ومويبيوكيتا وسيكوتوري وهيلاسيلاسى وسنغفور ونيريري.. الخ

● لقد ولدت الفكرة وعاشت طوال سنوات الحرب الباردة، وكان العديد من القوى الكبرى الأطراف فى الحرب الباردة هم الدول الاستعمارية المسيطرة فى القارة الافريقية، ومن هنا ارتبطت فكرة إخلاء افريقيا من السلاح النووى بمعارك تصفية الاستعمار وعلان الاستقلال والتحرر وقد استمرت معارك الحركات الوطنية الافريقية ضد الاستعمار حتى أواخر الأعوام الثمانينيات بإعلان استقلال ناميبيا عام ١٩٩٠، ومن جانب آخر حدث ارتباط بين الفكرة وتصفية النظام العنصرى فى دولة جنوب افريقيا، والسبب هو أن النظام العنصرى منذ الأعوام السبعينيات شرع فى انتاج السلاح النووى واختباره وتخزينه، ولكن بعد انتخاب دوكليرك رئيسا لجنوب افريقيا عام ١٩٨٩ وإطلاق سراح مانديلا من السجن عام ١٩٩٠ بدأت فى جنوب افريقيا مرحلة الحل السياسى والتحول الديمقراطى التى اكتملت عام ١٩٩٤. وفى هذه الأثناء قامت دولة جنوب افريقيا بالتخلى عن برنامج التسليح النووى وتفكيك الاسلحة النووية المخزونة وانضمت إلى معاهدة حظر انتشار السلاح النووى، وتطبيق الضمانات النووية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

● نتيجة لهذين التطورين الهامين ، تقدمت فكرة إخلاء افريقيا من السلاح النووى الى مستوى التطبيق وبدأت الخطوات بصياغة بنود الاتفاقية بالتعاون بين الخبراء الافريقية والخبرات العالمية السابقة وخبرات الأمم المتحدة، وفعلا استفادت الصياغات الافريقية للاتفاقية من تجارب سابقة وهى اتفاقيات المنطقة القطبية الجنوبية، وأمريكا اللاتينية، وجنوب المحيط الهادى، وجنوب شرقي آسيا وعندما اجتمعت القمة الافريقية عام ١٩٩٥ كانت صياغة المعاهدة قد اكتملت، وعرضت على الاجتماع الذى اقراها وبعا الدول المعنية الى التوقيع فى القاهرة خلال عام ١٩٩٦.

ويكشف تاريخ الفكرة وصياغة وتوقيع المعاهدة عن العلاقة المتبادلة بين التغيير على مستوى البيئة العالمية وبين التغيير على مستوى البيئة الإقليمية الافريقية ، والتفاعل بينا للتغيير الدولى والتغيير الاقليمى، كما يكشف فى الوقت نفسه عن التغير الذى حدث فى العلاقات الافريقية بعد انتهاء النظام العنصرى واتمام التحول الديمقراطى فى دولة جنوب افريقيا، فلقد تطابق المفهوم الجغرافى لافريقيا مع المفهوم السياسى لافريقيا

ويعتبر انضمام دولة جنوب افريقيا لعضوية منظمة الوحدة الافريقية - ثم صدور قرار المنظمة بإنهاء وتصفية عمل ووجود لجنة التنسيق لتحرير افريقيا ( لجنة التحرير ) - هو البداية لتطابق المفهومين وهو اللحظة التاريخية لانشاء المعاهدة وقرارها والدعوة للتوقيع عليها من الأطراف الافريقية والأوروبية والأمريكية.

● ويلفت النظر في نص المعاهدة صياغة الفقرة الأولى من المادة الأولى وهي التي تحدد معنى وحدود كلمة افريقيا، فقد نصت على انها تعنى اقليم القارة الافريقية والدول الجزرية الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية وجميع الجزر التي تعتبرها منظمة الوحدة الافريقية في قراراتها جزءا من افريقيا، والجملة الأخيرة تشير بوضوح الى وضع جزيرة ريونيون وهما خاضعتان للسيطرة الفرنسية . وتشير بوضوح ايضا الى وضع جزر الكناري ومنطقة سبتة ومليلية وهي خاضعة للسيطرة الأسبانية - كما تشير ايضا الى وضع أرخبيل شاكوس الذي تقع فيه جزيرة بيجوجا رسياء، وهي منطقة متنازع عليها بين دولة موريشيوس وبريطانيا، اذ تطالب بها موريشيوس كجزء من أراضيها، بينما تراها بريطانيا أرضا بريطانية خالصة قامت بتأجيرها للولايات المتحدة الأمريكية التي حولتها لقاعدة عسكرية.

واعتقد ان توقيع المعاهد الافريقية هو خطوة ايجابية نحو اقامة منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الاوسط، وللسياسة المصرية دور فعال في هذا الاتجاه، منذ ان اعلن الرئيس محمد حسنى مبارك مبادرته عام ١٩٩٠ لاخلاء الشرق الاوسط من جميع اسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية، والبيولوجية، وقد اشار اعلان القاهرة الصادر في ١١ / ٤ / ١٩٩٦ يوم توقيع المعاهدة الافريقية الى ان اقامة مناطق خالية من السلاح النووي وبخاصة في مناطق التوتر مثل الشرق الاوسط من شأنها ان تفرز السلام والأمن الدوليين والاقليميين، وهذا المعنى ليس جديدا على القارة الافريقية التي تساند المبادرة المصرية، ونشير الى القرار الصادر عن القمة الافريقية عام ١٩٩٥ في مناسبة اقرار الصياغة النهائية للمعاهدة فقد تحدث القرار عن ان أمن الشرق الأوسط هو جزء لا يتجزأ من أمن القارة الافريقية، وان انشاء المنطقة الخالية من السلاح النووي في افريقيا سوف يدفع بالجهود الدولية نحو انشاء منطقة معاملة في الشرق الأوسط كما نشير الى خطاب الرئيس مبارك في افتتاح مؤتمر التوقيع على المعاهدة والذي تحدث فيه عن معنى وأهمية انشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط وأهمية ذلك بالنسبة لافريقيا والعالم



## التعاون بين السعودية وجنوب افريقيا

❑ في الاسبوع الاخير من ديسمبر ١٩٩٥ زار المملكة العربية السعودية وزير الدفاع في دولة جنوب افريقيا على رأس وفد متخصص ، لاجراء مباحثات مع النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران السعودي، والقيادات العسكرية في المملكة السعودية وقد اهتمت الصحافة السعودية بأخبار الزيارة ونتائجها، ونختار بعض المتابعات المنشورة:

صحيفة الشرق الاوسط: «ستتركز المحادثات حول موضوعات تعزيز التعاون في مجال الدفاع بين السعودية وجنوب افريقيا»

صحيفة الحياة: «قيام تعاون عسكري بين البلدين خصوصا على صعيد التصنيع العسكري»

❑ وفي تقديري يعتبر هذا الموضوع حدثا جديدا في مجال العلاقات المتبادلة بين البلدين وهي علاقات تنمو منذ عام ١٩٩٤ على مستويات حكومية ومستويات غير حكومية، خاصة بعد زيارة الرئيس مانديلا للمملكة السعودية في ذلك العام، والمعروف ان ميادين التعاون بين البلدين هي في مجالات التجارة استيرادا وتصديرا وفي مجالات الاستثمارات والسياحة السعودية فضلا عن هذا تقدم السعودية معونات للاقلية الاسلامية في جنوب افريقيا في مجالات التعليم والانشطة الاسلامية المتنوعة كما تبادل البلدان عددا من الزيارات في مستوى الوفود الحكومية ومستوى الوفود غير الحكومية من رجل الاعمال والمستثمرين ومؤسسات التسويق وقد نشرت وسائل الاعلام عددا من الاحصاءات والارقام عن نمو التجارة والتبادل بين البلدين

❑ وفي حدود المتاح من المعلومات يطرح هذا التعاون الجديد احتمال او افتراضين هما: الأول: وجود خطر وشيك او تهديد مشترك للأمن والاستقرار في كل من البلدين الامر الذي يدعوهما الى تعاون عسكري

الثاني: ان يقتصر التعاون الدفاعي المعلن عنه على المشاركة الفنية والتكنولوجية في تطوير وتنمية الصناعات الحربية السعودية وان المملكة اختارت دولة جنوب افريقيا لتقديم المعونة الفنية في مجال تنفيذ خطط سعودية للدخول في سوق السلاح انتاجا وتسويقا ❑ والرائى عندي هو أن الاحتمال او الافتراض الثاني هو الصحيح وذلك لان دولة جنوب افريقيا تمتلك تقدما مؤكدا في مجال صناعة السلاح وفي المنافسة في أسواق بيع السلاح خاصة ان المملكة سبق ان اعلنت عن عزمها عن انشاء صناعة حربية خدمة لمصالحها ومصالح دول مجلس التعاون الخليجي، ومن ناحية ثانية فإن البعد الجغرافي بين البلدين وعدم وجود خطر أو تهديد مشترك بعد انتهاء الحرب الباردة يدعو الى استبعاد الاحتمال الاول كما ان المملكة لها اتفاقات وترتيبات عسكرية دفاعية مع الدول الامريكية والاوربية وهي ايضا عضو في اتفاقية الدفاع العربي المشترك وفي ترتيبات التعاون العسكري في اطار مجلس التعاون الخليجي.

لأن هذا الموضوع يدعو إلى إلقاء نظرة على تصور وممارسة دولة جنوب أفريقيا لإدارة العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية فهي ترى أن الأسواق أصبحت مفتوحة أمام التنافس التجاري متعدد الأطراف وأن هذا التنافس التجاري متعدد المستويات والميادين ولا يمنع من الصداقة والتعاون بالمعنى السياسي بين الأطراف المتنافسة تجارياً وأن النموذج على صحة هذه الرؤية في الوقت الراهن هو أسواق دول مجلس التعاون الخليجي ففيها تتنافس تجارة الدول الأوروبية والأمريكية والآسيوية بجوار تجارة الدول العربية ومثل هذا النموذج تطبقه دولة جنوب أفريقيا في أسواق الدول العربية الأخرى والدول الأفريقية عامة بدون استثناء.

لأن تجريد دولة جنوب أفريقيا ممارسة هذا الدور من خلال التنسيق بين سياسة وتصورات الحكومة وتنفيذ رجال الأعمال والانتاج والتسويق ومن الأمثلة على هذا ما حدث أخيراً في أبوظبي التي زارها وفد رجال الأعمال من جنوب أفريقيا لشرح وعرض الإمكانيات المتنوعة لإقامة مشروعات مشتركة في إطار تسهيلات واسعة للاستثمار والانتاج والتصدير والنقل للأسواق وأن الأساس في هذا التصور المشترك هو علاقات القطاع الخاص في كل من البلدين مع استعداد كامل لنقل التقنيات ودعم المبادلات بين الجانبين ومثل هذا المدخل تقدمت به دولة جنوب أفريقيا إلى سلطنة عمان في ميدان تحويل الغاز الطبيعي إلى وقود سائل من نوعية مرتفعة الجودة والكفاءة عن طريق استخدام تكنولوجيا حديثة ومتقدمة توصلت إليها دولة جنوب أفريقيا وتتفوق بها عن مثيلاتها في الدول الأوروبية والأمريكية على أن يتم هذا التعاون المشترك من خلال القطاع الخاص ورجال الأعمال والتجارة والاستثمار.

لأن الأمثلة السابقة توضح أن العلاقات التجارية والاقتصادية لا تقتصر فقط على تجارة التصدير والاستيراد وإنما تمتد وتتوسع إلى ميدان نقل وتقديم الخبرة والمعرفة الفنية والتقدم التكنولوجي وهذا بالإضافة إلى الميادين التقليدية في ملكية العقارات والسياحة والترفيه والخدمات وهي ميادين مزدهرة في معدلات النمو والتوسع طبقاً للإحصاءات والأرقام المنشورة في وسائل الإعلام.

## العلاقات بين افريقيا ومجلس التعاون

● هذه مطالعات ومتابعات لنمو وتنوع العلاقات المتبادلة بين بعض الدول الأفريقية ودول مجلس التعاون الخليجي، وهذا النمو المتوالى يتم فى قطاعات مستحدثة مثل الاتصالات والسفرىات والسياحة بالإضافة إلى قطاعات التجارة المتبادلة من تصدير واستيراد واستثمارات، ولقد سبق الحديث عنها فى مقالات سابقة بالأهرام الاقتصادى، وهى مبادلات متصاعدة فى الكم والعائد المالى.

● المناسبة التى دعت الى هذا الاهتمام هى انعقاد منتدى الخليج الاقتصادى الرابع فى ابريل ١٩٩٦ بدولة البحرين، وحضرته وفود عديدة فى مقدمتها وفد دولة جنوب افريقيا برئاسة فريدريك دوكليرك النائب الثانى لرئيس الجمهورية، وفى نفس الشهر إنعقد ملتقى السياحة فى دولة الإمارات العربية (دبى) وحضرته وفود تمثل القطاع الخاص وشركات الطيران والفنادق من دول افريقية هى جنوب افريقيا وزيمبابوى، وكينيا وتنزانيا وأوغندا، ونيجيريا، ولكن الوفد الأوغندى كان برئاسة وزير السياحة وعضوية عدد من كبار المسئولين وقبل هذه المناسبة كانت بعض دول مجلس التعاون تستقبل وفودا أمريكية وأوروبية من رجال الأعمال والمسئولين الحكوميين فى نطاق التجارة والاستثمارات وزيادة الأنصبة فى الأسواق الخليجية.

● تحدث نائب رئيس جمهورية جنوب افريقيا أمام المنتدى فقال ان العلاقات بين جنوب افريقيا ودول مجلس التعاون هى علاقات استراتيجية وأنها تقوم على ثلاث قواعد رئيسية هى أولاً التجارة والآفاق الواسعة فى الأسواق والصادرات، وهى ثانياً التقدم التكنولوجى الذى تتصف به دولة جنوب افريقيا والذى تبنى دول الخليج الاستعداد لإستقباله والإفادة منه، وهى ثالثاً النقل والسياحة المتبادلة بين الجانبين.

وأعتقد أن هذا حديث يعبر عن دراسة تقييم حقيقى للتحويلات الراهنة فى الأوضاع الاقتصادية لدول الخليج، اذ لم يتطرق الى تشغيل الأيدى العاملة أو الخبراء المهنيين والفنيين، لأن المعروف والمتداول أن دول مجلس التعاون تعيد النظر فى سياساتها بشأن الحد من الاستقدام والاستخدام للأيدى العاملة المتدفقة من جميع بلاد العالم على دول الخليج، وآخر الأنباء ان الإمارات العربية والبحرين والكويت وسلطنة عمان تصدر عددا من القوانين والتنظيمات والإجراءات الجديدة لتنظيم هذا القطاع، كما تشير الأنباء الى ان السعودية تخطط لتوفير فرص عمل جديدة للمواطنين السعوديين حتى عام ٢٠٠٠ بأسلوب الاستغناء عن (٢٣٠) ألفاً من العاملين الأجانب فى بلادها.

● أن زيادة وتكثيف الرحلات والسفرىات بين الجانبين أصبحت ملحوظة منذ مطلع هذا العام ومن الأمثلة الطيران جنوب افريقيا وطيران أوغندا وطيران كينيا وطيران إيرافريك (من غرب افريقيا) كلها تنظم رحلات منتظمة الى دول مجلس التعاون، وأيضاً تنظم طيران السعودية والخليج والإمارات رحلات منتظمة الى شرق وجنوب افريقيا. فإذا أضفنا الى هذا كثافة الرحلات والسفرىات بين دول مجلس التعاون وشبه القارة الهندية التى ارتفعت

الى ٢٠ رحلة يوميا تقوم بها شركات الطيران الوطنية الخليجية، والرحلات التي تقوم بها خطوط الطيران الأجنبية العابرة للمنطقة والمستفيدة من مطاراتها، فانه ترتبها على ما سبق يكون الإستفسار عن معنى هذه الكثافة في ميدان السياحة والأجازات والتداول المالى والنقل التجارى والعائد الاستثمارى فى هذا القطاع خاصة وفى الاسواق عامة.

● ويمكن أن نستخلص مما تقدم أن التنافس يزداد حدة بين الطرف القادم الجديد (جنوب أفريقيا ومنظمة سادك) وبين الأطراف الأوروبية والآسيوية والأمريكية، وهذه الأطراف بينها تنافس سابق ولكن لا يصل الى مستوى الحرب التجارية، وذلك لأن جميع الأطراف الجديدة والقديمة تعتمد على قوانين العرض والطلب وحرية التنافس فى اقتناص أكبر قسم من الكعكة المالية والتسويقية، ومن الأمثلة التوضيحية على هذا - أن اجمالى واردات دول مجلس التعاون فى عام ١٩٩٤ بلغ ٦٥ مليارا من الدولارات، وأن حصة الولايات المتحدة هى ١٤٪ من اجمالى هذه الواردات، وأن المملكة السعودية تستقبل منفردة أكثر من نصف الواردات الأمريكية، وبالنسبة لشبه القارة الهندية فإن التبادل التجارى مع دول مجلس التعاون ارتفع فى السنوات الثلاث الأخيرة من خمسة بليون دولار الى ٨ بليون دولار، وفى قطاع البنوك فإن ثلاثة بنوك أمريكية تتخذ من دول مجلس التعاون قاعدة لعملياتها قد فتحت فروعاً فى مناطق الدول المشاطئة للمحيط الهندي، بينما فتحت خمسة بنوك هندية فروعاً جديدة لها فى دول مجلس التعاون، وفتحت خمسة بنوك خليجية ٢٠ فرعاً لها فى شبه القارة الهندية. وفى قطاع السياحة اعلنت دولة جنوب أفريقيا أن عدد السائحين الزائرين لها تجاوز المليون عام ١٩٩٤.

● وتعطى الأمثلة السابقة مجرد مؤشرات بالمعنى السياسى لمشاركة نائب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا فى المنتدى الاقتصادى وحديثه عن أن منطقة الخليج عامة هى مركز متميز للاستثمارات، وأن المنطقة تدعم بشكل كبير برامج إعادة الأعمار والتنمية الشاملة فى جنوب أفريقيا، كما تكشف أيضاً عن كثافة التفاعلات بين أفريقيا غير العربية (جنوب الصحراء) ودول مجلس التعاون، وأن هذه المعاملات والتفاعلات تدور حول التجارة والاستثمارات والنفوذ .



## تضاؤل دور منظمة الوحدة الافريقية

● شهد النصف الأول من شهر يوليو الحالى مناسبة اجتماع قمة منظمة الوحدة الافريقية، ومابسقتها من اجتماعات لوزراء الخارجية، واجتماع قمة الجهاز المركزى لآلية فض المنازعات الافريقية. وتدوال وسائل الاعلام ماصدر عن هذه الاجتماعات من قرارات وتصريحات، اما البيان الختامى فقد اشتمل على القرارات الخاصة بالقضايا المزمنة فى حياة ومجتمعات الدول الافريقية، مثل الديون الافريقية التي تزايد مجموعها هذا العام فوصلت إلى ٣٢٠ مليار دولار واصبح حجم هذا الدين يوازى ٨٠٪ من اجمالى الناتج الحالى للقارة، ومثل المنازعات المسلحة والحروب الاهلية المستمرة فى ليبيريا والصومال وبوروندى وما يترتب عليها من ازدياد فى اعداد الضحايا واللاجئين.. الخ

● وعلى الرغم من انتظام الانعقاد السنوى للقمة الافريقية وأجهزة المنظمة، إلا أن أعداد الرؤساء الذى يتغيبون عن المشاركة فى أعمال القمة أصبح فى تزايد بسبب ظروف مسؤولياتهم وأوضاع بلادهم الداخلية، وهذا يترك أثره أيضا على اجتماع وقرارات قمة الجهاز المركزى لآلية فض المنازعات الافريقية [١٦ دولة]، ولهذا فإن الاجتماع الأخير على مستوى قمة المنظمة وقمة الآلية قد شاهد بروز ظاهرة جديدة، وهى تفويض المنظمة والآلية لبعض سلطاتها ودورها تجاه المنازعات المسلحة إلى المنظمات الفرعية على مستوى الأقاليم الافريقية الخمسة، وهذا ما حدث بشأن إجراءات وتطورات النزاع المسلح فى بوروندى وفى ليبيريا، ومعنى هذه الظاهرة الجديدة هو أن النجاح فى حل مشكلات وقضايا النزاع المسلح يمكن فى المستقبل أن يكون اختصاصا اقليميا فرعيا، أو تفويضا لدول الجوار الاقليمى للقيام بالمسؤوليات بدلا من آلية فض المنازعات الافريقية ذات الصفة المركزية.

● بالنسبة لتعقيدات قضية بوروندى، فكرت دول الجوار الاقليمى فى أن تأخذ المبادرة للتوصل إلى حل قبل تصاعد الموقف بالعنف وبالدما، ويتدفق اللاجئين ويتهرب السلاج الذى يوشك أن يهدد المنطقة بأكملها، وقد أخذت تنزانيا المبادرة ثم دعا رئيس تنزانيا الى اجتماع قمة لدول الجوار الجغرافى لهضبة البحيرات الاستوائية وانعقد الاجتماع بحضور رؤساء تنزانيا وكينيا وزائير واوغندا وانضم إليهم رئيس وزراء اثيوبيا بحكم رئاسته للمنظمة قبل اجتماع الكاميرون، كما شارك رئيسا رواندا وبوروندى، وبعد المناقشات والضغط تم التغلب على الآراء المعارضة لمبدأ التدخل الافريقى، واتفق المشاركون جميعا على تكوين قوات حفظ السلام الافريقية من بين القوات المسلحة للدول المشاركة وارسالها إلى بوروندى لأداء مهمة محدودة لحفظ الأمن والاستقرار وفى صورة حياض بين شعبى الهوتو والتوتسى، وبين الجيش والمواطنين فى بوروندى.

● وقد نوقش الموضوع وأجرائاته وتمويله ومسؤوليات قوات حفظ السلام من دول الجوار الافريقى، وتم اقرار الموضوع على مستوى قمة الآلية وقمة المنظمة، كما تم طلب تمويل دولي من الامم المتحدة ويقرر من مجلس الأمن لاضفاء كل نواحي الشرعية الدولية

والاقليمية و لضمان تدفق التمويل اللازم لاداء المهمة. وقد ساندت السياسة الامريكية والسياسة البلجيكية هذا التوجه، وأرسلت كل من الدولتين مبعوثين للمشاركة في اتمام الاجراءات اللازمة للتشكيل وتحديد الدور والمسئولية والتمويل. وفضلا عن هذا فإن المساندة الامريكية والبلجيكية تضيف الثقل اللازم على العملية الافريقية في مختلف نواحيها،

● وبالنسبة لقضية الحرب الاهلية المستمرة في ليبيريا منذ عام ١٩٨٩، ومع عدم تحقيق نتائج ايجابية من التدخل العسكى الذى تقوم به منظمة دول غرب افريقيا [إيكواس]، وفشل كل ماسبق من محاولات للمصالحة الوطنية بمختلف مستوياتها واشكالها بين الميليشيات المسلحة وأمرأء الحرب هناك ، فقد اتخذت المنظمة موقفا صريحا وهو التهديد بطلب قرار من مجلس الأمن بالمقاطعة الشاملة التى تضرب حول ليبيريا، ويطلب تشكيل محكمة دولية لمحاكمة مجرمي الحرب من القيادات المتصارعة في ليبيريا، وترك أمر التوقيت للتقدم بالطلبات إلى ما بعد انعقاد قمة منظمة إيكواس القادم والتي تسعى للمصالحة الوطنية والحل السياسى للمرة الأخيرة.

● الاحداث والتطورات السابقة تدعو إلى الاستفسار حول جهود ودور السياسة المصرية والتي شاركت في تأسيس آلية فض المنازعات في قمة القاهرة ١٩٩٣، وماتحملته من أعباء في بناء وإرساء وجود ونشاط الآلية في السنة الأولى من عمرها قبل ان تنتقل رئاسة المنظمة من مصر وكذلك الاسهام المصرى في إنشاء مركز افريقى بالقاهرة لتدريب المدنيين والعسكريين الأفارقة على مهام إدارة النزاعات وحفظ السلام في افريقيا وعقد دورات تدريبية في هذا المجال، والملاحظة هي أن انعقاد إجتماعات دول الجوار الاقليمى بشأن أوضاع بوروندى لم تشترك فيه مصر وأن قرارات المنظمة والآلية بشأن قوات حفظ السلام الافريقى لم تدع مصر للاسهام بخبراتها وجهدها، علما بأن دول مضبة البحيرات هي جزء من حوض نهر النيل، وأن السياسة المصرية شديدة الاهتمام بالمنطقة.

## الرائى والمرتشى فى افريقيا

صار موضوع الفساد إحدى الظواهر الحديثة فى الدراسات الأكاديمية بالجامعات ومراكز الأبحاث المتخصصة فى الدراسات الأفريقية فى أوروبا وأمريكا وتتناول هذه الدراسات جوانبه الأخلاقية والثقافية والاقتصادية والقانونية وأثاره الاجتماعية والسياسية فى الدول الأفريقية المعاصرة، وتستند الدراسات إلى المنشور من حقائق وإحصاءات فى تقارير صادرة عن مؤسسات دولية متنوعة، وفى الملاحظات الصحفية التى تتداولها وسائل الإعلام العالمية. وقد كتب رئيس تحرير مجلة أفريكان بيزنس فى عدد شهر نوفمبر ١٩٩٦ مقالا بعنوان «الفساد والمفسدون فى أفريقيا» ويدور المقال حول حديث ألقته السيدة الدكتور فرين جينوالا رئيس مجلس النواب فى برلمان دولة جنوب أفريقيا، وكانت المناسبة هى دعوتها للحديث أمام الحضور فى اجتماع الجمعية الدولية للشفافية الذى انعقد أخيراً فى ألمانيا وأعرض فى هذا المقال مقتطفات من حديثها المنشور بالمجلة:

نعرف أن أفريقيا وأغلبية دول العالم الثالث ينتشر فيها الفساد بصورة مختلفة، ولكن المنبع والأصل المسئول عن هذا الفساد هو الجهة التى تشير إلينا ولا تكف عن النصيح والتحذير من وقائع وحالات الفساد وهذه الجهة هى دول الشمال الأوروبى الأمريكى. إن واقعة الفساد تتكون من طرفين الأول طرف يعطى والثانى طرف يتلقى وقد جرى العرف والتصورات المنتشرة على البحث والنظر إلى الطرف المتلقى، للرشوة ولا ينظر أحد إلى الطرف الذى يدفع أو يعرض الرشوة أو العمولة أو الأكرامية، وأن أنواع هذا الفساد تأتى تحت مسميات متنوعة طبقاً للقيم الثقافية المتعددة فى الدول الأفريقية.

إن الفساد هو عملية تدعمها وتؤيدها فى خفاء وبأساليب غير مباشرة كثير من الدول الأوروبية والأمريكية، والسبب هو أن هذه الدول لديها قوانين تجرم الفساد الداخلى ولا تنطبق إلى حالات الفساد الخارجى، إن دولة واحدة هى الولايات الأمريكية المتحدة التى أصدرت قوانين تقتضى بتجريم تقديم رشاوى الموظفين أو مسئولين أجانب من غير مواطنيها، أن أغلبية هذه الدول تعتبر العمولات هى نفقات أو مصروفات أعمال تجارية مشروعة لأنها تسمح بخصمها من حسابات الضرائب، وهذا هو الوضع السارى فى النمسا وأستراليا وبلجيكا وكندا والدانمارك وفرنسا وألمانيا اليونان وإيرلندا ولوكسمبرج وهولندا والنرويج وأسبانيا وسويسرا.. والخ وهكذا تشجع هذه الحكومات شركاتها على التورط فى تقديم الرشوة بدلاً من إصدار ضوابط وإجراءات قانونية لا يقف هذا التورط، إننى أعرف وزيراً بريطانيا سابقاً يرأس الآن هيئة المواصلات السلوكية والسلوكية سبق أن قال علناً أن عملية الرشوة تؤدي إلى إنشاء وظائف وعمالة فى داخل البلاد، وأعرف أن أحد رجال الدين والألمان قال أن الامتناع عن تقديم الرشاوى فى الخارج معناه فقدان العمالة والوظائف الحالية فى ألمانيا

لقد أعلن وزير التجارة الأمريكى الحالى أن حكومته تعلم عن ١٠٠ واقعة من حالات وتقديم العمولات والرشاوى الخارجية ولقد أدى هذا إلى تقليل فرصة شركات أمريكية من

الفوز بتعاقدات خارجية قيمتها ٤٥ بليون دولار خلال الاثنى عشر شهراً السابقة على مايو ١٩٩٥.

\* أن توريدات السلاح ومبيعاته لدول العالم الثالث تبلغ قيمتها السنوية حوالى ٣٥ بليون دولار، وهذه المبيعات تتولد عنها أرباحاً طائلة لدول الشمال، وإن الاتفاق العسكرى يتزايد فى منطقتين من أفقر مناطق العالم وهما افريقيا جنوب الصحراء وجنوب اسيا، وإن الدول النامية التى تنفق بكثرة على شراء السلاح والمعدات العسكرية هى الدول التى تتلقى معونات أجنبية تبلغ ضعفى ما تتلقاه الدول النامية التى تنفق باعتدال على مشترواتها من السلاح

\* أن زعماء وقيادات العالم الثالث المتهمون بانتهاك حقوق الانسان يجدون المكان الآمن والمضمون لمخزائهم وثرواتهم المشبوهة فى مصارف دول الشمال، وإن انتشار المعرفة بهذه الاماكن هى التى تدفع هؤلاء الزعماء الى التوغل فى هذا الطريق، وأن عددا من الدراسات عن الارصدة غير القانونية وغير المشروعة التى تنهب فى دول العالم الثالث قد بلغت قيمتها حداً يسمح بسداد ديون افريقيا وتبقى أجزاء تسهم فى تنمية دول القارة، وإن مؤتمر وزراء منظمة سادك للجنوب الاقريقي قد صدر قراراً فى أحد اجتماعاته الأخيرة ضد عمليات الفساد مع دعوة الدول الصناعية الغنية لتجريم تقديم الرشوة إلى مواطنى دول المنظمة وطلب أن تساعد هذه الدول فى إعادة الارصدة المنهوبة والمسرقة من ميزانيات وثروات الدول الاقريقية.

● أقول أمام الحضور ان القول المنتشر بأن الفساد هو جزء من ثقافات افريقيا هو قول فيه غطرسة وعنصرية، انه قول تبريري يدعو الى راحة نفسية لاصحاب الثقافات الاوروبية والأمريكية فلماذا لا تصدر دول الشمال قوانين صارمة تؤدى الى تجريم الرشوة والعمولات والاكراميات الخارجية، ثم تعدل من قوانينها الضريبية الحالية لتتنص على هذا التجريم؟ إن المتلقى يدان ويشهره بينما يستحق الفساد والمعطي إدانة.



## قراءات فى أخبار أفريقيا

● تتابع المجلات المتخصصة فى الشئون الافريقية نشر أخبار مايجرى من أحداث فى دول القارة، ونعرض فى هذا المقال بعضا من المنشور اخيرا فى مجلتين هما: المجلة الشهرية للاقتصاد والسياسة فى الجنوب الافريقى عدد يونيه ١٩٩٦ - وتصدر فى عاصمة زيمبابوى، ومجلة نيو افريكان عدد يوليو - اغسطس ١٩٩٦ وتصدر فى لندن.

● النزاع بين ناميبيا وبوتسوانا:

اتفقت الدولتان على عرض النزاع بينهما منذ عام ١٩٩١ على محكمة العدل الدولية، وموضوع النزاع هو ملكية جزيرة صغيرة تقع فى نهر اوكافانجو الذى يفصل بين الدولتين الجارتين، والمساحة الكلية للجزيرة هى (٣,٥) كيلو مترا مربعا، ويطلق عليها فى ناميبيا اسم كاسيكيلى، وفى بوتسوانا تسمى سيدودو، والجذر التاريخى القانونى للنزاع هو الاتفاقية الانجليزية الالمانية عام ١٨٩٠ وتعديلاتها لتعيين ورسم الحدود الفاصلة بين المستعمرتين التابعتين للدولتين الاستعماريتين وقتذاك، وقد استقلت بوتسوانا عام ١٩٦٦ واستقلت ناميبيا عام ١٩٩١ وبدأ النزاع عام ١٩٩١ عندما ارسلت بوتسوانا قواتها الى الجزيرة ورفعت علمها، ورفضت ناميبيا فرض الأمر الواقع، ورغبة فى تفادى تصاعد التوتر والمواجهة بين البلدين، عرض رئيس زيمبابوى وساطته للتسوية السياسية، واستمرت الجهود حتى أواخر ١٩٩٢ وفشلت فى التوصل الى حل تفاوضى ساسى ويشير المنشور عن الموضوع ان ناميبيا رصدت ميزانية تقدر بملايين الدولارات الامريكية لتغطية نفقات التقاضى ودفع أجور الخبراء القانونيين الذين تستعين بهم من أوروبا وأمريكا، وترى احزاب المعارضة فى برلمان ناميبيا ان هذا اسلوب واجراء لا مغم من ورائه، وانه من المفيد والأفضل تحويل هذه الاموال الى ميادين الاستثمارات والاتفاق على الخدمات لرفع مستويات معيشة المواطنين.

واستطرادا نشير إلى ان اسلوب الاستعانة بطرف قانونى ثالث مثل محكمة العدل الدولية للحكم بين الطرفين يوشك ان يكون ظاهرة فى إفريقيا، فقد لجأت الى هذا الأسلوب ليبيا وتشاد فى حالة قطاع اوزو، وتلجأ اليه حاليا نيجيريا والكاميرون فى نزاعهما حول ملكية شبة جزيرة باكاسى، وهى أيضا حالة كل من ارتريا واليمن بشأن أرخبيل جزر حنيش فى صورة التحكيم القانونى.

● أزمة الديمقراطية فى زنجبار:

منذ اعلان نتائج الانتخابات الديمقراطية التعددية التى اجريت فى أكتوبر ١٩٩٥، وتشهد زنجبار تصاعد العنف المضاد بين الحكومة والمعارضة، وتشير الاخبار المنشورة الى ان تطورات الاحداث تقترب من مرحلة العصيان المدنى، ويخشى المتابعون للأوضاع من الدعوة للعصيان المدنى فى مناخ التوتر والعنف السائد فى البلاد، اذ يحتمل ان يتحول الى حالة الحرب الاهلية أو حالة انهيار فى النظام السياسى القائم.

ان المعارضة التى تتزعمها الجبهة المدنية المتحدة بقيادة شريف حمادى ترى ان

نتائج الانتخابات باطلة وان تولى سالمين عمور رئاسة زنجبار هو اجراء غير قانوني، ترتيبا على ان الاحصاء الاول لاصوات الناخبين اظهر فوز زعيم المعارضة بالرئاسة الأولى، لكن التدخل من جانب الحزب الحاكم (حزب الثورة) ادى الى اعادة فرز صناديق الانتخابات، ثم اعلان نجاح سالمين عمور بنسبة ٥٠,٢٪ وفشل سيف حمادي بنسبة ٤٩,٨٪، وعلى الرغم من مرور مدة زمنية طويلة منذ الانتخابات، فان الهدوء والتعقل ومحاولة التسوية السياسية لم تطرا على الموقف الداخلى، واستعملت الحكومة ادواتها الأمنية وانصارها من المواطنين ضد المعارضة وانصارها، وتتداول اخبار الاضطهاد البدنى والوظيفى والفصل من العمل، وحالات واسعة من الاعتقال والتعذيب وحالات من هتك الأعراض، وتنفى الحكومة كل هذه الاتهامات والشائعات، وتصفها بالاكاذيب والمؤمرات التي يتم ترويجها بواسطة انصار المعارضة وعلاقاتهم مع هيئات ودول اجنبية. ولكن الجديد فى الموقف العام، هو ان بعض الدول المانحة تعتبر ما يحدث فى زنجبار هو انتهاك صارخ لحقوق الانسان، وان رئيس البلاد وحكومته ليس لديهم الرغبة او الرؤية لحل سياسى أو تقاسم السلطة مع المعارضة، ومن ثم قامت النرويج والسويد والدانمارك باعلان ايقاف معوناتها ومساعداتها المالية لزنجبار، وهى معونات ومساعدات ذات قيمة ودور هام فى مجالات التنمية التعليمية والثقافية والصحية، لقد اوقفت النرويج المعونات لهذا العام ومقدارها (٤,٥) مليون دولار، واعلنت السويد والدانمارك عدم تجديد المعونات لهذا العام، وكانت معونات السويد فى العام الماضى (٦٥٠) الف دولار، وكانت معونات الدانمارك فى العام الماضى (٤٤٧) الف دولار للرعاية الصحية و(٧١٥) الف دولار للتعليم، وكانت هذه المعونات تقدم مباشرة الى حكومة زنجبار. واستطرادا نسال عن احتمالات مواقف باقى الدول المانحة التي نتحدث عن قواعد المشروطية الدولية والتي تربط بين التحول الديمقراطى وحقوق الانسان وتدفق المعونات والمساعدات.

## انتخاب الرؤساء فى افريقيا

■ يشهد عام ١٩٩٦ إجراء انتخابات رئاسية فى ١٢ دولة افريقية، تم اجراء خمسة منها، وسوف تجري سبعة اخرى خلال مابقى من العام، واذا صدق إعلان المجلس العسكرى الحاكم فى دولة النيجر باجراء انتخابات رئاسية قبل نهاية العالم الحالى، فسوف يرتفع العدد الى ١٣ دولة. وتتوزع الدول الى دولة عربية واحدة هى السودان، ودولتين من الفرانكوفون هما بنين وجزر القمر، وست دول من الانجلوفون هى سيراليون وزيمبابوى وموريشيوس وزامبيا وغانا واوغندا، وثلاث من دول اللوزيفون هى كامب فرد، وساوتومى وبرنسيب وغينيا الاستوائية.

■ ومن المفترض أن هذه الانتخابات تتصف بالديموقراطية والتعددية التنافسية، وأن رأى العام الافريقى والدولى ينتظر تماما العملية الانتخابية وإعلان النتائج قبل ان يصدر حكمه بأنها كانت حرة ونزيهة، ولكن فى هذا الاطار تظهر الفروق بين هذه الدول على مستوى النظم السياسية والحزبية وعلى مستوى الاجراءات التنفيذية وعلى مستوى معتقدات الرأى العام الداخلى تجاه كل حالة على حدة.

■ وفى مقدمة هذه الدول تحتل موريشيوس مركزا خاصا ومتقدما ، فهى مستقلة منذ عام ١٩٦٧، ويتمتع بنظام برلمانى ولم تشهد اى انقلابات عسكرية منذ تاريخ الاستقلال، ويتم انتخاب رئيس الجمهورية بواسطة اقتراع يتم فى البرلمان كل خمس سنوات بعد اتمام الانتخابات التشريعية، وكانت الانتخابات الأخيرة فى ختام عام ١٩٩١، أما اوغندا فهى حالة حديثة فقد أصدرت دستورها الديمقراطى الحالى عام ١٩٩٥. وقد عرفت حياتها السياسية منذ الاستقلال عديدا من الانقلابات العسكرية والنظم الحكومية المؤقتة والحرب الأهلية، وطبقا للدستور السارى حاليا سوف تجرى الإنتخابات الرئاسية والبرلمانية وعلى المستويات الاقليمية والمحلية خلال هذا العام ولكن الوضع الغريب فى هذه الانتخابات انها سوف تجرى فى مايو القادم بدون تنافس حزبي، إنما يتنافس المرشحون على جميع المستويات بصفتهم الفردية المستقلة، وفى عام ١٩٩٩ سوف تنظم الدولة استفتاء عاما بشأن السماح بوجود الأحزاب السياسية وممارساتها السياسية فى نظام حزبي متعدد، وطبقا لنص الدستور سوف يسمح بتكوين الاحزاب وتنافسها فى الاستفتاء العام حول قضية الوجود الحزبي.

■ واذا إستثنينا حال النظام السياسى فى السودان، نجد ان باقى الدول يجمع بينها التحول الديمقراطى منذ بداية أعوام التسعينيات، فقد تمت اجراءات تعديل الدساتير فيها بحيث تتحول من وضع الحزب الواحد الى وضع النظم الديمقراطية التعددية ومن النظم العسكرية إلى النظم المدنية، وكانت دولة بنين من أوائل الدول الفرانكوفون التى استجابت للمشروطة الدولية، ولما أتمت تعديل الدستور أجرت أول انتخابات ديمقراطية تنافسية عام ١٩٩١ ولم ينجح رئيس الجمهورية فى ذلك الوقت وفاز بالرئاسة زعيم المعارضة،

وعلى إثرها استجابت زامبيا من دول الاتجلوفون وأجرت التعديل الدستوري المطلوب عام ١٩٩١، وهزم الرئيس السابق كاوندوا وفاز زعيم المعارضة .  
كما نلاحظ أن دساتير هذه الدول أخفت بالنظام الرئاسي في صورته المعللة عن النظام الرئاسي الأمريكي، ونصت في دساتيرها أنه يمكن انتخاب الرئيس لمدتين متتاليتين فقط، وإن كانت مدة تولى الرئاسة تتراوح في هذه الدساتير بين أربع سنوات وسبع سنوات. ■  
وفي التجربة الديمقراطية التي شهدتها هذه الدول عدد من الدروس وعدد من العقبات والمشكلات ، ففي جزر القمر حدث انقلاب عسكري فاشل وتدخلت القوات الفرنسية، وفي إطار التسوية السياسية التي قامت بدور فيها منظمة الوحدة الإفريقية، جرت الانتخابات الرئاسية بدون مشاركة الرئيس السابق ونجح زعيم المعارضة ، وفي ساوتومي وبرنسيب حدث انقلاب عسكري، ولكن التدخل الدولي وإيقاف المعونات الدولية أدى إلى تسوية سياسية عاد بموجبها رئيس الجمهورية لممارسة سلطاته حتى موعد الانتخابات هذا العام، وفي سيراليون تراجع قادة الانقلاب العسكري عن تصميمهم على البقاء نتيجة لنشوب الحرب الأهلية والضغط الدولي وإيقاف المعونات الدولية ، ثم حدث بينهم انشقاق داخلي، وتمت الدعوة إلى إجراء انتخابات رئاسية فاز فيها الحاج أحمد طاجان كبة، ومن المتوقع أن يتولى قريباً السلطة وأن يجري محادثات سياسية مع زعماء المعارضة والمتمردين المسلحين للتوصل إلى وضع سياسي فيه تسوية واستقرار. وفي زيمبابوي أعلن زعماء الأحزاب المعارضة انسحابهم من التنافس مع رئيس الجمهورية روبرت موجابي الذي يشغل منصب الرئاسة منذ ١٦ عاماً، والذي فاز نتيجة لذلك بولاية جديدة لمدة ست سنوات قادمة، واستطراداً نشير إلى أن عدداً من هذه المعارضة الانتخابية تتم تغطية نفقاتها بواسطة منح مالية ومعونات تقدمها الدول المانحة الأوروبية والأمريكية. ■  
تبقى أخيراً الإشارة إلى انتخابات الرئاسة في السودان، وهي نمط يختلف عن الأنماط الديمقراطية التعددية التي يتحدث عنها هذا المقال، وينطبق على السودان تعليق كتبه أحد الكتاب ونشرته صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ١٩٩٦/٢/٢١ ونقتبس منه مايلي:

- هي انتخابات تجري على يد أنظمة حكم متهمه بأنها تواجه أزمة الشرعية.
- المرشحون في كل الحالات اختيروا سلفاً لضمان بقاء انصار الحكومة واتباعها وحدهم في حلبة السياسة.
- أحزاب المعارضة وزعمائها قاطعوا هذه الانتخابات.



## الحكم العسكري والتحول الديمقراطي

● منذ انتهاء الحرب الباردة، استقرت القواعد العامة للمشروطية الدولية التي تمارسها الدول المانحة الأوروبية والأمريكية، فقد صار مستنكرا أو غير مرغوب فيه استخدام الانقلاب العسكري وسيلة لتغيير نظم الحكم الأفريقية، ولهذا تقوم الدول المانحة بممارسة أساليب متنوعة ومتعددة المستويات من الضغوط السياسية والاقتصادية لمواجهة بعض الحالات الانقلابية التي حدثت أخيرا في الدول الأفريقية، ومن متابعة الأحداث وتطوراتها تطلب الدول المانحة تنفيذ خطوة من اثنتين : الأولى إما عودة الحكم المدني ورجوع القوات المسلحة إلى ثكناتها وحدث هذا في دولة ليسوتو وفي دولة ساوتومي وبرنسيب، أما الثانية فهي اتخاذ إجراءات دستورية جديدة لإقامة نظام ديمقراطي مدني يستمد شرعيته الوحيدة من إجراء انتخابات تنافسية متعددة الأحزاب، وحدث هذا في تشاد وسيراليون والنيجر وأوغندا، وقد شهدت هذه الدول الانتخابات المطلوبة.

● وهذه المجموعة الأخيرة من الدول تمثل حالة خاصة في داخل الإطار العام للتحول الديمقراطي في القارة الأفريقية، ومع ذلك فهي محتملة التكرار في بعض الدول التي مازال يحكمها العسكريون أن تحولوا للزئ المدني مثل السودان وزائير ورواندا وليبيريا، ولكن الموقف الأوروبي الأمريكي يظل قائما ومستمرا تجاه كل هذه الأمثلة، وحاليا تسانده مواقف وسياسات بعض الدول الأفريقية الفاعلة.

ومن الناحية الثانية يجمع بين الدول الأربع التي اشرنا إليها إطار عام فيه اختلافات تاريخية وسياسية واقتصادية على المستوى الداخلي وعلى مستوى علاقاتها المتنوعة مع الدول الأوروبية الأمريكية، ولكن تبرز في داخل هذا الإطار العام عدة معالم من التشابه أو المراحل أو التوجهات هي التالية:

- أن النظام السياسي القائم قبل إجراء الانتخابات جاء نتيجة لنجاح وتحقيق إجراء عسكري ضد السلطة السياسية السابقة، ففي أوغندا دخل الرئيس موسيفيني على رأس حركة المقاومة الوطنية إلى العاصمة عام ١٩٨٦ بعد حرب أهلية استمرت سنوات عديدة، وفي سيراليون نجح انقلاب عسكري في الإطاحة بالرئيس السابق عام ١٩٩٢، وفي النيجر اسقط الانقلاب العسكري الحكم المدني الديمقراطي في مطلع عام ١٩٩٦، أما في تشاد فقد تمت في عام ١٩٩٠ آخر جولة في مسلسل الانقلابات العسكرية واجتياح عاصمة البلاد، وفي الجولة الأخيرة تمكن إدريس ديبي من السيطرة على أدوات الحكم في الدولة حتى اليوم.

- وعلى الرغم من مواقف الدول الأوروبية الأمريكية من التطورات السياسية والعسكرية السابقة على نجاح الانقلاب العسكري ثم سيطرته القوية على مقاليد الحكم، إلا أن رد الفعل الفوري هو الاستنكار الدولي والتهديد الدولي بإيقاف المعونات والتسهيلات المالية أو إيقافها بهدف فرض نوع من العزلة أو الحصار على النظام الجديد في بعض الحالات، ويتلو هذه الاعلانات السياسية اتصالات ومفاوضات علنية وسرية بين بعض الدول المانحة

ذات الاهتمام والتفوذ وبين النظم الجديدة، وتختلف نتائج الاتصالات والضغط من حالة إلى أخرى بالنسبة للدول الافريقية من حيث حالة واوضاع الاقتصاد والتبادل التجارى الخارجى أو من حيث التسويات الداخلة التى تصاحب حال الحرب الاهلية فى بعض هذه الدول.. الخ. ولكن النتيجة تكون فى النهاية واحدة وهى القبول بفترة انتقالية تطول أم تقصر، تتم فيها الترتيبات السياسية والدستورية والاستعداد للانتخابات التى يحدد موعدها لإكتساب النظام الجديد شرعيته الداخلية والدولية.

- وفى كل هذه الحالات يجرى إنتخاب الرئاسة الأولى قبل اجراء الانتخابات التشريعية، وترسل الدول المانحة فرقاً من المراقبين الدوليين للاطمئنان على سلامة العملية الانتخابية حتى تكون فى النهاية حرة ونزيهة، وأحياناً ترسل الدول الافريقية ومنظمة الوحدة الافريقية فرقاً من المراقبين للمشاركة فى هذه المناسبة، وأحياناً أخرى تقدم الدول المانحة تسهيلات مالية ومادية للمعاونة فى انجاح العملية الانتخابية، ويجوار هذا يتم التشديد من جانب الدول المانحة على مطلب الحقوق والمساواة بين المرشحين فى مجالات الحريات السياسية والاعلامية والعمل الحزبى، وإن كان تنفيذ هذا المطلب يتم بصورة نسبية متنوعة.

● والنتيجة النهائية هى القبول بالنتائج على مستوى انتخابات الرئاسة الأولى، والتى تتم بعدها الانتخابات التشريعية وعودة البلاد الى مسيرة التحول الديموقراطى كما تتصورها وتقبلها الدول المانحة ولكن على الرغم من كل هذه الاجراءات والأوضاع المدنية تظل علاقة خاصة بين نظام الحكم الجديد والقوات المسلحة فى الدول الافريقية التى تندرج فى إطار هذه الحالة الخاصة.

## أخيراً .. التحول الديمقراطي في تشاد

فى أواخر شهر مارس ١٩٩٦، طرحت حكومة تشاد على المواطنين مشروع الدستور الجديد للاستفتاء العام، وتشير الاتباء إلى الموافقة الواسعة على الدستور الذى يرسى لأول مرة فى تاريخ البلاد قاعدة الحكم الديمقراطى القائم على التنافس الانتخابى والتعدد الحزبى والحريات العامة وحقوق الإنسان، وبهذه القاعدة تنضم تشاد إلى أخواتها من دول الفرنكوفون الأفريقى فى السير على طريق التحول الديمقراطى، وهذا المعنى يفصح عن موقف السياسة الفرنسية التى تساند عملية إصدار الدستور بعد الاستفتاء وتأسيس الشرعية الدستورية لنظام الحكم.

\* لقد تأخرت إجراءات طرح الدستور للاستفتاء العام، والأسباب تكمن فى الأوضاع الداخلية والاجتماعية للبلاد خاصة بعد انتهاء النزاع بين تشاد وليبيا حول تبعية شريط أوزو الحدودى وقد تم ذلك بصدر حكم محكمة العدل الدولية الصادر عام ١٩٩٤ بأن الشريط الحدودى هو أرض تشادية وأنه على ليبيا الالتزام بالانسحاب منه، وقد تم تنفيذ حكم المحكمة قبل نهاية عام ١٩٩٤ وعقدت الدولتان مجموعة من الاتفاقات فى ميايى التعاون وحسن الجوار، ولكن هذه التهدئة الهامة فى مجرى تاريخ البلاد الداخلى والخارجى، لم تمنع استمرار المنازعات السياسية والعسكرية بين الفصائل المعارضة لنظام حكم الرئيس إدريس ديبي الذى سيطر على مقاليد الحكم منذ مطلع عام ١٩٩١، فقد أجرت الحكومة اتصالات عديدة ومتنوعة مع قيادات المجتمع لتشكيل مؤتمر وطنى يضم جميع الشخصيات العامة والقيادات المهنية والنقابية والعامة وممثلى الفصائل السياسية على جانبي الحكومة والمعارضة، وذلك على غرار النمط والأسلوب الذى سبق أن عرفته ومارسته دول الفرنكوفون فى عملية التحول الديمقراطى، وقد انعقد المؤتمر الوطنى عام ١٩٩٣ ثم أصدر ميثاقاً وطنياً يمثل الدستور الانتقالي للبلاد، ويلتزم بإقامة حكومة انتقالية وأجراء انتخابات حرة ونزيهة على مستوى الرئاسة ومستوى السلطة التشريعية بأسلوب التنافس الحزبى، ولكن موضوع توزيع السلطات بين العاصمة والإقاليم ظل مثار خلاف بين الحكومة وعدد من فصائل المعارضة وبعض القبائل والمناطق التى تطلب نوعاً أو مستوى من التوزيع الفيدرالى للسلطة أو الحكم الذاتى، وقد أدى هذا الخلاف إلى تنوع الانشقاقات وإلى حدوث منازعات مسلحة مع بعض الفصائل كما أدى إلى امتداد الفترة الإنتقالية حتى إبريل ١٩٩٦، وأخيراً تحت ضغوط داخلية وخارجية تم طرح مشروع الدستور على الاستفتاء العام .

● أن تأسيس الشرعية الدستورية فى تشاد على أساس الديمقراطية التعددية سوف تترتب عليه مجموعة متشابكة من النتائج فى الحاضر وفى المستقبل، وسوف تظهر هذه النتائج وتتوسع آثارها على المستوى الداخلى وعلى مستوى العلاقات الخارجية خاصة مع دول الجوار الأفريقى، وهذه الدول الست هى ليبيا والسودان والنيجر ونيجيريا والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى، وهى دول كانت لها تدخلات أو سياسات تتعلق

بالنزاعات المسلحة والحروب الأهلية التي عرفتها تشاد منذ الانقلاب العسكري الأول عام ١٩٧٥ وماتلاه من انقلابات حتى وصول الرئيس إدريس ديبي إلى الحكم في أواخر عام ١٩٩٠ وسيطرته على البلاد اعتباراً من مطلع عام ١٩٩١.

\* ومن الأمثلة على ما نقول توقع التهدة التدريجية في مستويات الصراع مع ما تبقى من الفصائل المسلحة التي لم تشارك حتى الآن في عملية التحول الديمقراطي، نظراً لأن العملية الديمقراطية تساندها السياسة الفرنسية، كما أن قيادات المعارضة التشادية عامة تعرف مواقف وسياسات الدول الأوروبية والأمريكية بشأن رفض مبدأ التغيير بأسلوب الانقلاب العسكري في دول الجوار الأفريقي ومن ناحية ثانية فإن السياسات الأوروبية والأمريكية سوف تدعم العملية الديمقراطية في تشاد كبديل معروض أمام الدول والحكومات التي تتمسك بنظم حكم غير ديموقراطية، وهي أوضاع موجودة في عدد من دول الجوار الجغرافي. ومن ناحية ثالثة فإن منظمة الوحدة الأفريقية سوف تشعر بارتياح نتيجة للتهدة السياسية والمصالحة الوطنية في تشاد، إذ أن المنظمة قد سبق لها التدخل والوساطة بين الفصائل المتحاربة، وسبق أن رتبت مصالحة ووقف إطلاق النار بينهم وأرسلت قوات أفريقية لحفظ السلام تحت قيادة نيجيرية، وقد حدث هذا الاجراء قبل إنشاء آلية منع المنازعات وحفظ السلام الأفريقية.

\* وبالإضافة إلى ما سبق اعتقد إن التهدة السياسية والمصالحة الوطنية والاستقرار السياسي في تشاد سوف ينعكس إيجاباً على مجمل العلاقات العربية الأفريقية، لقد كانت قضية تشاد هي إحدى القضايا التي حاول الكثيرون استغلالها بدعوى أنها صراع عربي أفريقي أو صراع إسلامي مسيحي، وقد حدث هذا في فترة النزاع الليبي التشادي وتكوين الفيلق الإسلامي العربي الذي استعملته ليبيا في عمليات احكام سيطرتها على الشريط الحدودي، ولكن اعتقد الآن أن محاولات الاستغلال قد انتهت بطرح القضية على محكمة العدل الدولية وصدر حكمها في الموضوع.

\* وأخيراً تجدر الإشارة إلى أهم الأنباء وهي اكتشاف احتياطي بترولي هام في جنوب تشاد، وأن كونسورتيوم من ثلاث شركات أمريكية فرنسية وبريطانية سوف يتولى الإنتاج والنقل بواسطة أنابيب عبر الكاميرون للتصدير، بدلا من نقله بالأنابيب عبر ليبيا وموانئ البحر المتوسط.



## فى انتظار وفاة كوميسا

الدوريات المتخصصة فى شئون الجنوب الافريقى تشير إلى أن منظمة كوميسا (السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا) تعيش الآن ايامها الأخيرة قبل أن تنتقل ذكراها إلى سجل المنظمات الافريقية والتي ولدت ثم ماتت قبل أن تشب عن الطوق وقد سبق أن اهتم الاهرام الاقتصادى فى عدد من المقالات بموضوع إنشاء المنظمة ثم تحويلها إلى سوق مشتركة تضم ٢٢ دولة فى عام ١٩٩٣. وقد إزداد الاهتمام عندما سعت السياسة المصرية للانضمام لعضوية هذه المنظمة، ولكن حال دون اكتسابها العضوية موقف حكومة السودان الذى كان مدعوماً بموقف ومساندة عدد من الدول الأخرى الأعضاء.

ان الامال والتطلعات التى صاحبت انشاء كوميسا استندت إلى معنى كثرة الدول الاعضاء والى اتساع المنطقة التى تغطيها المنظمة فى الشرق والجنوب وبعض الدول الجزر فى المحيط الهندى، والى الأمل فى انضمام دولة جنوب افريقيا للعضوية بعد اتمام التحول الديموقراطى عام ١٩٩٤

ولكن هذه الامال والتطلعات بدأت تتوقف ثم تتراجع أمام امتناع دولة جنوب افريقيا عن الانضمام للمنظمة، وأن دولة بوتسوانا أخذت موقف الامتناع أيضاً، ومن ناحية ثانية واجهت كوميسا عدداً من العقبات فى تنفيذ أسباب وجودها مثل عدم تنفيذ الاعضاء لخطوة التصديق على المعاهدة بعد التوقيع عليها من أغلب رؤساء وممثلى الدول الذين حضروا قمة الانشاء والاعلان عن ميلاد المنظمة، ومثل عدم تنفيذ الخطط والمراحل المقررة فى معاهدة المنظمة بشأن تخفيض الرسوم الجمركية إلى ٧٠٪ من الرسوم الحالية أمام التجارة المتبادلة، بين الدول الأعضاء بالمنظمة، ومثل عجز الامانة العامة للمنظمة من عقد مؤتمر القمة للدول الاعضاء عام ١٩٩٥ وعام ١٩٩٦ وهو أمر مقرر فى نص معاهدة المنظمة، ومثل عدم النجاح فى تنظيم المعرض التجارى لدول المنظمة الذى كان مقرراً تنظيمه فى زيمبابوى بسبب عدم توافر الميزانيات اللازمة، أو عدم وجود جهات خاصة مثل الشركات التى تتحمل مسئولية الانفاق اللازم، وأخيراً فإن كبار موظفى الامانة العامة للمنظمة لا يتسلمون مرتباتهم الشهرية بانتظام فى مواعيدها، وذلك على الرغم من تجميد شغل عدد من الوظائف العليا الخالية بالمنظمة.

على الجانب الآخر من المشكلة فإن موقف منظمة سادك وتطوراتها خلال الاعوام الأخيرة هو الذى أدى إلى المأزق الذى تواجهه منظمة كوميسا، فبعد امتناع جنوب افريقيا عن الانضمام لعضوية كوميسا، أخذت فى الاهتمام بتطوير أوضاع وأهداف منظمة سادك، وترتب على هذا منظمة سادك تحولت من منظمة لدول المواجهة الافريقية ضد النظام العنصرى السابق، إلى منظمة تعاون وتنمية لمنطقة الجنوب الافريقى، وصار من أهدافها التكامل على مراحل وخطوات وإزالة عقبات الحواجز الجمركية أمام الانتقال الحر لرأس المال والعمالة والبضائع والخدمات بين الدول الاعضاء الذين ارتفع عددهم إلى ١٢ دولة

بإنضمام موريشيوس لعضوية سادك.

ويضاف إلى هذا أن منظمة سادك ترفض المنطق والمسمى الذي تحاوله كوميسا فالرأى فى منظمة سادك أن المنظمتين تعملان فى إطارين قانونيين متفصلين، وأنه من غير المنطقى السعى إلى تقارب وتداخل وتنسيق عمل المنظمتين وحتى تذويب أحدهما فى داخل الأخرى، إنما المنطقى هو أن تستقل كل منظمة بعضويتها وإطارها التنظيمى، وأنه من الممكن التعاون بينهما وليس التداخل والتذويب، وأن أول خطوة تترتب على منطق سادك تكون فرز العضوية بحيث لا تتكرر عضوية أى دولة فى المنظمتين فى نفس الوقت، إذ أن الخطط والتصورات والمراحل فى سبيل التكامل والتجارة والمقابلة فى داخل كل منظمة له وأوضاعه وله مراحل الزمنية. ويضاف إلى هذا منطق دولة جنوب إفريقيا الذى يرى أن الأوضاع الاقتصادية الراهنة فى دول الوسط والشرق الإفريقى عامة تسمح لتجاريتها وصادراتها بدخول جميع الأسواق بدون ترتيبات جمركية خاصة، وهذا المنطق يقول أن دولة جنوب إفريقيا تبيع وتتاجر مع العالم أجمع، فلماذا لا نبيع خاصة انتاجها فى دول الجوار الإفريقى، ومن ثم ليست فى حاجة إلى ترتيبات خاصة مثل التى تقول بها منظمة كوميسا وتقوم عليها نصوص معاهدتها.

وتتحدث دول منظمة سادك عن الاستقرار والأمن الذى يسود منطقتها حالياً، وتشير إلى الحروب الأهلية والعنف الدموى الذى ينتشر فى عدد من دول منظمة كوميسا مثل الصومال ورواندا وبوروندى والسودان وزائير، ومن ناحية ثانية تشير الدراسات المنشورة إلى توقف عدد من الأعضاء فى منطقة كوميسا عن سداد التزاماتهم الحالية المقررة بحكم العضوية، وأن مجرد امتناع دولتين اثنتين عن سداد الحصص السنوية المقررة عليهما سوف يؤدى إلى وفاة منظمة كوميسا موتاً طبيعياً - وهاتان الدولتان هما كينيا وزيمبابوى اللتان تدفعان ٣٥٪ من أجمالى ميزانية المنظمة سنوياً

\* أن قصة ارتفاع وهبوط منظمة كوميسا هى من العبر الإفريقية فى فترة ما بعد إنتهاء الحرب الباردة والتغير الذى مازال يجرى ويتفاعل على المستوى العالمى والمستوى الإقليمى

## الاتحاد المغاربي .. في الغروب

● في منتصف شهر فبراير ١٩٦٦ نشرت الصحافة العربية والأجنبية عددا من التعليقات في مناسبة مرور سبع سنوات على تأسيس اتحاد المغرب العربي عام ١٩٨٩، وكانت تعبر عن نبرة تشاؤمية بشأن أزمتة الراهنة واحتمالات مصيره في المستقبل. وهذه أخبار تدعو للأسف وخيبة الأمل، فالدعوة الى تأسيس الاتحاد لها تاريخ سابق منذ الأعوام الأربعينيات والخمسينيات من هذا القرن، اذ اقترن الكفاح الوطني في دول المغرب العربي بالدعوة الى وحدة المنطقة، وتبنت الاحزاب في موثيقها وأهدافها هذه الدعوة، وجرت محاولات حكومية وشعبية متنوعة لتأسيس الاتحاد، ولكن تأخرت الاجراءات حتى انتهاء الحرب الباردة. وتهيأت اوضاع الدول، وحدث تفاهم بين الجزائر والمغرب عام ١٩٨٨ ادى الى تأسيس الاتحاد الذي جمع بين خمس دول هي المغرب وموريتانيا والجزائر وتونس وليبيا.

● واعتقد ان تأسيس الاتحاد قام على اساس تفاهم وتوافق بين ثلاثة تصورات تدور حول الأبعاد والاهداف المبتغاة من جانب كل دولة عضو، وفيها الكثير من التوافق، كما ان فيها العديد من التناقض، وبهذا صار مستقبل وفعالية التجمع مرهونا بإدارة وترتيب السياسات والمواقف، وتصميم الدول الاعضاء على تطوير وتهدئة الخلافات والمشكلات: - التصور الأول ان التجمع ينشئ مركزا أو بؤرة للتفاهم تقود اوضاع المنطقة الى تنظيم يحمي مصالح الدول ووجودها، ويضبط بشكل تدريجي المشكلات الثنائية في فترة ما بعد الحرب الباردة، التي شهدت انتهاء تأثيرات الصراع والاستقطاب الدولي في المنطقة عامة وعلى سياسات الدول الأعضاء فرادى.

ويلاحظ هذا المعنى في صياغة معاهدة الاتحاد التي تنص على أن مايجمع بين شعوب الدول المؤسسة هو اللغة والدين والتاريخ، وان قيام الاتحاد هو سبيل الى بناء الوحدة العربية الشاملة، وهذا يشير الى الاهتمام بقضايا الأمة العربية بوجه عام. - التصور الثاني ان التجمع يملأ فراغا تنظيميا في اقليم شمال افريقيا، فقد سبق لمنظمة الوحدة الافريقية ان اقرت تقسيم القارة الى خمسة اقاليم فرعية، وكانت المناطق الأربعة الأخرى قد انشأت تنظيماتها أو انهمكت في تفعيل التنظيمات القائمة ويؤدي تأسيس الاتحاد المغاربي الى ترتيب وضبط وتنسيق العلاقات المتبادلة بين الدول المؤسسة ودول غرب افريقيا ودول الساحل الافريقي على امتداد الصحراء الكبرى وهذا المعنى وارد في صياغة المعاهدة على ان قيام هذا الاتحاد هو منطلق نحو اتحاد اوسع يشمل دولا أخرى عربية وافريقية، كما نصت المادة (١٧) على انه للدول الأخرى المنتمية الى الأمة العربية والمجموعة الافريقية ان تنضم الى هذه المعاهدة اذا قبلت الدول الأعضاء ذلك.

- التصور الثالث ان التجمع ينشئ تنظيمًا مقابلًا لتنظيم السوق الأوروبية المشتركة والتوجه نحو الاتحاد الأوروبي، خاصة ان بين الجانبين المغاربي والأوروبي علاقات وموارث ومصالح سياسية واقتصادية وثقافية متنوعة، كما ان هذه العلاقات المتبادلة فيها

مشكلات ولها طموحات، وإن تكتل الجانبين هو افضل السبل والأدوات لحل المشكلات وتحقيق الطموحات، ولهذا نصت معاهدة تأسيس الاتحاد المغاربي على صور للتعاون قريبة من الاطار العام للتعاون الاوربي، فالاهداف هي تحقيق التقدم والرفاهية، وانتهاج سياسة مشتركة، والعمل التدريجي على حريات انتقال الاشخاص والخدمات والسلع ورأس المال، وتحقيق تنمية صناعية وزراعية وتجارية واجتماعية، وانشاء مشروعات مشتركة، ورفع الحواجز الجمركية، واقامة سوق مغربية واحدة.

● لقد شهدت الفقرة الأولى من حياة الاتحاد انطلاقة وجماسية تمثلت في إنظام الاجتماعات على مستوى رؤساء الدول ووزراء الخارجية وقيام الأمانة العامة وتشكيل لجان متخصصة في مختلف فروع النشاط والأهداف الأمر الذي أدى الى إعداد (٢٥) اتفاقية (وفي قول آخر ٢٤ اتفاقية) لتنظيم مجالات العمل المشترك، ولكن مصير هذه الاتفاقيات توزع بين عدد منها اقرته الجهات التشريعية في الدول الاعضاء ولم تظهر لها نتائج في مجال تحقيق الأهداف، وبين عدد آخر لا يعرف مصيره حالياً، ويضاف الى هذا الأزمة السياسية الراهنة منذ عام ١٩٩٥ حينما رفضت ليبيا انتقال الرئاسة الدورية إليها ثم في عام ١٩٩٦ رفضت المغرب انتقال هذه الرئاسة إليها، وبالتالي تتولى الجزائر الرئاسة ثلاث دورات متتالية على خلاف نص المعاهدة، ولهذه الأزمة اسباب في خلافات جزائرية مغربية تتعلق بنزاع الصحراء وقضايا الارهاب، وفي خلافات ليبية مع جميع الدول الاعضاء تتعلق بعدم المساندة والتأييد في قضية لوكربي، وفي خلافات عامة بين الجميع بشأن تبادل مستويات من الاتصالات الدبلوماسية مع اسرائيل من جانب تونس والمغرب وموريتانيا، أما القضية الأساسية في المجال الاقتصادي للتعاون مع الاتحاد الاوربي، فقد شهدت عدم نجاح عقد مفاوضات جماعية بين الجانبين، وبذلك تحولت الدول الاعضاء الى المستويات الثنائية، فعقدت تونس والمغرب اتفاقات مشاركة سياسية واقتصادية كل على حدة، وفي مؤتمر برشلونة تغيبت ليبيا وشاركت موريتانيا بصفة مراقب، وتم ترتيب الأمور بين الدول الحضور في المؤتمر فقط.

● وهكذا تدهورت الحال في داخل العلاقات المتبادلة بين الدول المؤسسة للاتحاد، فوضل الى وضع الرجل المريض بالمعنى السياسي.. لا هو حي يرجى، ولا هو ميت يرثى، ويظل ما تبقى من الاتحاد المغاربي مغلقاً على أعضائه الخمسة المؤسسين.



## اليمن تفكر في عضوية الكومنولث

● تداولت وسائل الاعلام العربية والانجليزية اخيرا تصريحات لوزير الخارجية اليمنية ثم وكيل وزارة الخارجية اليمنية حول موضوع عضوية اليمن في الكومنولث، ويدور مضمون هذه التصريحات حول النقاط التالية:

- ان اليمن لم يطلب الانضمام للعضوية، وان بريطانيا لم تقدم دعوة لليمن للانضمام، وان ماحدث خلال زيارة وزير الخارجية البريطانية لليمن هو ان احاديث متبادلة بين وفدي الطرفين تناولت موضوعات متنوعة من بينها موضوع عضوية اليمن في الكومنولث. واستطرادا أشير الى ماورد في أنباء أخرى تقول ان الموضوع سبق الحديث حوله في مطلع عام ١٩٩٦.

- ان الفكرة ليست سيئة، إذ ان كثيرا من الدول الاوروبية والآسيوية والافريقية اعضاء في اكثر من تكتل اقتصادي وتجاري وسياسي، كما ان فوائد الانضمام لعضوية الكومنولث كثيرة. وانه اذا قررت دول الكومنولث دعوة اليمن للانضمام، فسوف يعطى اليمن الدعوة كل الاهتمام الذي تستحقه.

● وفي تقديرى ان السياسة اليمنية - التي تتصف بالحكمة اليمنية الماثورة - هي التي نقلت الحديث حول الموضوع من دائرة الجلسات المغلقة الى دائرة التفكير بصوت مرتفع، وان الموضوع اصبح مطروحا على المثقفين والرأي العام اليمني وعلى مستوى التفكير والتدبير لدى دول كثيرة في الكومنولث وفي المنطقة العربية، وبهذا الاسلوب سوف يتاح للسياسة اليمنية ان تتعرف على العديد المتنوع من الآراء وجهات النظر وعلى مختلف انواع الفوائد والخسائر، ويتم هذا بدون ان تعلن السياسة اليمنية حتى الآن موقفا محددا، او تلتزم برأي قاطع في الموضوع، خاصة ان الوقت مازال مواتيا للتفكير والحوار قبل إتخاذ القرار، وهذا لأن الاجتماع القادم لرؤساء حكومات دول الكومنولث سوف ينعقد في نيوزيلندا في اواخر عام ١٩٩٧، وعند مجيء الوقت يكون لكل حادث حديث.

● وبهذه المناسبة نعرض للقراء تعريفا مختصرا لوضع الكومنولث وتطوره ونشاطه، فلقد بدأ ظهوره باسم الكومنولث البريطاني منذ منتصف القرن التاسع عشر وكان اصل العضوية هو دول كانت تخضع من قبل للامبراطورية البريطانية وكان الولاء في العضوية هو للتاج البريطاني، ولكن في نهاية الحرب العالمية الثانية حدث تغيير جذري ومتنوع في العضوية وفي المؤسسات وفي الارتباطات، فقد استقلت الهند عام ١٩٤٧ وفي عام ١٩٥٠ قام فيها نظام الحكم الجمهوري مع رغبتها في الاحتفاظ بعضوية الكومنولث، ونظرا لما تتصف به السياسة البريطانية من مرونة ومن واقعية، فقد تحول الكومنولث الى جمعية او جماعة تنضم اليها الدول المستقلة بإرادتها الحرة ولها ان تنسحب منها وقت ان تشاء، واصبح ملك (ملكة) بريطانيا هو رئيس الكومنولث، أو كما يقال هو رمز التجمع الحر الذي يضم هذه الدول المستقلة، وتنوع هذه الدول حاليا بين النظام الجمهوري الرئاسي، والنظام الجمهوري البرلماني، والنظام الملكي الذي لا يرتبط بالتاج البريطاني، والنظام

الملكي الذي يعترف بالتاج البريطاني حيث يتولى رئاسة الدولة حاكم عام تعيينه ملكة بريطانيا، ولعل هذا التنوع هو الذي سمح أخيرا بقبول عضوية الكاميرون وموزمبيق في الكومنولث، وهما دولتان لم تكونا من قبل جزءا من الامبراطورية البريطانية، كما ان لهما ارتباطا بجماعة الفرانكوفون وجماعة اللوزوفون في افريقيا.

● ومن ناحية ثانية فان العضوية بالكومنولث ليست من مستوى أو نوع واحد، فهي تنقسم الى عضوية والى عضوية خاصة، وتمارس العضوية الخاصة حاليا ثلاث دول هي ناورو - وتوفالو - وموزمبيق - والفارق بين الاثنين هو ان دول العضوية الخاصة تمارس كل الحقوق وتشارك في كل النشاط والخدمات والتسهيلات المقررة للعضوية فيما عدا المشاركة بالحضور في الاجتماع الرسمي الذي يضم رؤساء حكومات دول الكومنولث والذي ينعقد كل سنتين، وقيمة هذا الاجتماع هي انه المحور الاساسي لنشاط وعمل الكومنولث، وفيه تتم المداولات وتتخذ القرارات بدون تصويت وانما بالاتفاق العام في اطار التشاور وتبادل الرأي، وهذا الاسلوب هو الذي يستخدم في قبول الأعضاء الجدد.

● وليس للكومنولث دستور مكتوب، وليس

مؤسسة فيديرالية أو تكتل تنظمه معاهدات واتفاقيات ملزمة، انما جوهر التجمع هو التفاهم والقبول والرضا بمجموعة المبادئ والقواعد التي صدرت في الاعلانات التي اقرها رؤساء الحكومات مثل اعلان سنغافورة ١٩٧١، وعلان لوساكا ١٩٧٩، وعلان هراي ١٩٩١.. الخ، ولكن الذي يربط بين دول الكومنولث هو شبكة منظمة من العلاقات والنشاط والتفاهمات التي تتم على مستوى الاجتماعات الدورية التي يقوم بها الوزراء وكبار المسؤولين في شئون الاقتصاد والتجارة والتعليم والتدريب والشباب والصحة والزراعة والثقافة والمرأة.. الخ، كما يتم عقد اجتماعات دورية بين كبار المسؤولين في مكاتب رؤساء الحكومات الاعضاء ويضاف الى هذا دور ونشاط سكرتارية الكومنولث التي انشئت منذ عام ١٩٦٥، وهي تعتبر منظمة دولية تقوم على تقديم الخدمات

والمساعدات للدول الاعضاء، ويرأسها سكرتير عام يختاره رؤساء الحكومات، ويساعده ثلاثة نواب للسكرتير العام يشرفون على قطاع الشئون السياسية وقطاع الشئون الاقتصادية والاجتماعية وقطاع التعاون التنموي وصندوق الكومنولث للتعاون الفني، كما أنشأ الكومنولث معهد دراسات الكومنولث وهو معهد للدراسات العليا ومقره في لندن ويتصف بالمستوى المرتفع في التدريس والتدريب وجمع المعلومات ونشر المطبوعات.

ومن هذا العرض المختصر يبدو الجذر الحقيقي لتجمع الكومنولث وهو مجموعة المصالح المتبادلة في شئون الاقتصاد والسياسة والتجارة واللغة والثقافة والتنمية والتعاون في جميع قضايا العالم المعاصر، وهذه الجذور كلها فوائد ومنافع.

1.6  
-

## صدر من السلسلة :

- ١ - دليل الضرائب..... مارس ١٩٨٨
- ٢ - بنوك مصر ..... أبريل ١٩٨٨
- ٣ - تنمية المال فى الاقتصاد الإسلامى..... مايو ١٩٨٨
- ٤ - شركات توظيف الاموال ..... يونيو ١٩٨٨
- ٥ - دليل الجامعات ومؤشرات القبول ..... يوليو ١٩٨٨
- ٦ - صناعة الدواء الماقيا العالمية ..... اغسطس ١٩٨٨
- ٧ - التنمية الصناعية فى مصر ..... سبتمبر ١٩٨٨
- ٨ - البنوك الاسلامية ..... اكتوبر ١٩٨٨
- ٩ - الدليل القانونى لتوظيف الاموال ..... نوفمبر ١٩٨٨
- ١٠ - المعونة الامريكية لمن مصر ام امريكا ..... ديسمبر ١٩٨٨
- ١١ - قرارات النقد الاجنبى والسوق المصرفية ..... يناير ١٩٨٩
- ١٢ - دليل الضرائب الجزء الاول ..... فبراير ١٩٨٩
- ١٣ - دليل الضرائب الجزء الثانى ..... مارس ١٩٨٩
- ١٤ - الفتاوى الاسلامية فى القضايا الاقتصادية - الجزء الاول ..... أبريل ١٩٨٩
- ١٥ - الفتاوى الاسلامية فى القضايا الاقتصادية - الجزء الثانى ..... مايو ١٩٨٩
- ١٦ - صناعة السياسة الاقتصادية فى مصر (٧٤ - ١٩٨١) ..... يونيو ١٩٨٩
- ١٧ - كيف تستورد سيارة ..... يولية ١٩٨٩
- ١٨ - دليل التعامل مع الجمارك ..... اغسطس ١٩٨٩
- ١٩ - القوانين الاقتصادية الجديدة ..... سبتمبر ١٩٨٩
- ٢٠ - اتجاهات السياسة الضريبية واثرها على الاستثمار ..... اكتوبر ١٩٨٩
- ٢١ - ديون مصر وديون ..... نوفمبر ١٩٨٩



٢٢ . دليل المصطلحات الاقتصادية القومية .....	ديسمبر ١٩٨٩
٢٣ . العاملون في الخارج بين الضياع والتنظيم .....	يناير ١٩٩٠
٢٤ . دليل الضرائب - الجزء الاول .....	فبراير ١٩٩٠
٢٥ . دليل الضرائب - الجزء الثاني .....	مارس ١٩٩٠
٢٦ . الفتاوى الاسلامية في القضايا الاقتصادية .....	ابريل ١٩٩٠
٢٧ . شركات توظيف الاموال والانفتاح الاقتصادي .....	مايو ١٩٩٠
٢٨ . تجربة البنوك الاسلامية .....	يونيو ١٩٩٠
٢٩ . التجربة الليبرالية في مصر واداء شركات القطاع العام .....	يوليو ١٩٩٠
٣٠ . تشريعات الاستثمار .....	اغسطس ١٩٩٠
٣١ . دليل الاستثمار في مشروعات التنمية الاقتصادية .....	سبتمبر ١٩٩٠
٣٢ . زلزال الخليج من الغزو العراقي الى المجهول .....	اكتوبر ١٩٩٠
٣٣ . الشركات بولية النشاط .....	نوفمبر ١٩٩٠
٣٤ . دليل استصلاح الاراضى .....	ديسمبر ١٩٩٠
٣٥ . الادارة الجديدة في ضوء المتغيرات البيئية .....	يناير ١٩٩١
٣٦ . دليل الضرائب .....	فبراير ١٩٩١
٣٧ . التطورات الدولية الجارية - فرص ومخاطر .....	مارس ١٩٩١
٣٨ . السوق الدولية للسلاح وعلاقتها بالدول النامية .....	ابريل ١٩٩١
٣٩ . المعاملة الضريبية للمشروعات الاستثمارية .....	مايو ١٩٩١
٤٠ . اللائحة التنفيذية الجديدة لقانون النقد الاجنبى .....	يونيو ١٩٩١
٤١ . ضريبة المبيعات والقانون واللائحة التنفيذية .....	يوليو ١٩٩١
٤٢ . القواعد الجديدة للتصدير والاستيراد .....	اغسطس ١٩٩١
٤٣ . الاصلاح الاقتصادي في مصر والتطورات الدولية .....	سبتمبر ١٩٩١
٤٤ . عالم الغد.. عالم واحد ام عوالم متعددة .....	اكتوبر ١٩٩١
٤٥ . قانون سرية الحسابات بالبنوك .....	نوفمبر ١٩٩١
٤٦ . الضرائب ودورها في علاج عجز الموازنة .....	ديسمبر ١٩٩١
٤٧ . مصر بين الازمة والنهضة .....	يناير ١٩٩٢
٤٨ . دليل الضرائب .....	فبراير ١٩٩٢

٤٩ . الاسلام والحكمة الاقتصادية.....	مارس ١٩٩٢
٥٠ . التعاون الاقتصادي العربي بين المصلحة والمصارحة....	ابريل ١٩٩٢
٥١ . البنك الدولي والتنمية الاقتصادية للدول النامية.....	مايو ١٩٩٢
٥٢ . هجرة المصريين إلى الدول العربية النفطية.....	يونية ١٩٩٢
٥٣ . الشركات متعددة الجنسيات في الخليج العربي.....	يوليه ١٩٩٢
٥٤ . الادارة المصرية في مواجهة الواقع الجديد.....	اغسطس ١٩٩٢
٥٥ . البيئة وكفاءة القطاع العام.....	سبتمبر ١٩٩٢
٥٦ . قوانين اصلاح اقتصادى.....	اكتوبر ١٩٩٢
٥٧ . البورصات تدعيم الاقتصاد الوطنى.....	نوفمبر ١٩٩٢
٥٨ . الاطار القانونى لحماية العمالة المهاجرة.....	ديسمبر ١٩٩٢
٥٩ . السياسة المصرية وقضايا الريقيا.....	يناير ١٩٩٣
٦٠ . التخصصية لماذا . وكيف؟.....	فبراير ١٩٩٣
٦١ . دليل الضرائب الجزء الاول.....	مارس ١٩٩٣
٦٢ . دليل الضرائب الجزء الثانى.....	ابريل ١٩٩٣
٦٣ . سوق المال.....	مايو ١٩٩٣
٦٤ . السلطة السياسية والتنمية.....	يونيه ١٩٩٣
٦٥ . اقتصاديات صناعة الصحافة.....	يوليه ١٩٩٣
٦٦ . اقتصاديات السياحة.....	اغسطس ١٩٩٣
٦٧ . اقتصاديات التعليم.....	سبتمبر ١٩٩٣
٦٨ . الفشل المالى لشركات القطاع العام.....	اكتوبر ١٩٩٣
٦٩ . دليل التامينات الاجتماعية.....	نوفمبر ١٩٩٣
٧٠ . النظام القانونى للاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى.....	ديسمبر ١٩٩٣
٧١ . اختلال الهياكل التمويلية لقطاع الاعمال العام.....	يناير ١٩٩٤
٧٢ . بورصات الاوراق المالية.....	فبراير ١٩٩٤
٧٣ . دليل الضرائب .....	مارس ١٩٩٤
٧٤ . دليل الضرائب .....	ابريل ١٩٩٤

- ٧٥ - التعاون والأمن فى أفريقيا ..... مايو ١٩٩٤
- ٧٦ - بورصات الأوراق المالية ..... يونية ١٩٩٤
- ٧٧ - الضريبة الموحدة ..... يولية ١٩٩٤
- ٧٨ - الخصخصة وسوق الأوراق المالية فى مصر ..... أغسطس ١٩٩٤
- ٧٩ - السكان والغذاء فى مصر ..... سبتمبر ١٩٩٤
- ٨٠ - صناعة التأمين فى مصر (عدد خاص) ..... أكتوبر ١٩٩٤
- ٨١ - دليل المدخر للاستثمار فى الأوراق المالية ..... نوفمبر ١٩٩٤
- ٨٢ - كارثة السيول ..... ديسمبر ١٩٩٤
- ٨٣ - قانون الضريبة الموحدة واللائحة التنفيذية ..... يناير ١٩٩٥
- ٨٤ - صناعة التأمين فى مصر (عدد خاص) ..... يناير ١٩٩٥
- ٨٥ - غذاء بلا مبيدات ..... فبراير ١٩٩٥
- ٨٦ - وسطاء الأوراق المالية تشريعات البورصات العربية ..... مارس ١٩٩٥
- ٨٧ - أفريقيا ومتغيرات ١٩٩٤ ..... أبريل ١٩٩٥
- ٨٨ - قاموس البورصات وصناديق الإستثمار ..... مايو ١٩٩٥
- ٨٩ - التعليم المصرى والقروض الأجنبية ..... يونيو ١٩٩٥
- ٩٠ - جات العالم الثالث ..... يوليو ١٩٩٥
- ٩١ - القواعد الموحدة لخطاب الضمان تحت الطلب ..... أغسطس ١٩٩٥
- ٩٢ - قوانين الاسكان... خسائر الملاك وخسائر المجتمع ..... سبتمبر ١٩٩٥
- ٩٣ - مشروع قانون العمل الجديد ..... أكتوبر ١٩٩٥
- ٩٤ - المذكرة الايضاحية لمشروع قانون العمل ..... نوفمبر ١٩٩٥
- ٩٥ - دليل الاستثمار العقارى ..... ديسمبر ١٩٩٥
- ٩٦ - البيئة الاقتصادية لبورصات الأوراق المالية ..... يناير ١٩٩٦
- ٩٧ - التنمية والطاقة فى مجلس التعاون الخليجى ..... فبراير ١٩٩٦
- ٩٨ - دليل الضرائب ..... مارس ١٩٩٦
- ٩٩ - الخصخصة (النظام القانونى لتحول القطاع العام إلى القطاع الخاص) ..... إبريل ١٩٩٦
- ١٠٠ - الاستثمار فى الأوراق المالية ..... مايو ١٩٩٦
- ١٠١ - التناقض الدولى فى أفريقيا ١٩٩٥ ..... يونيو ١٩٩٦

## الفهرس

٥	تقديم.....
	القسم الاول:
٧	السياسة فى بلاد النيل.....
	القسم الثانى:
٥٧	التجارة وتنافس اوربا وامريكا.....
	القسم الثالث:
٨١	العلاقات الاقليمية وقضايا الديمقراطية.....







0 96  
66q



0644445